الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العالي
جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2

كلية الآداب واللغات **قسم اللغة والأدب العربي**

مطبوعة في مقياس النحو الوظيفي
لطلبة الماستر

إعداد الأستاذ: الزايدي بودرامة

UNIVERSITE SETIF2

2016 –2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

المادة: النحو الوظيفي

أهداف التعليم:

المعارف المسبقة المطلوبة:

محتوى المادة:

1- اللسانيات ومحطاتها الكبرى

2- ضبط حدود التوجه الوظيفي

3- أهم النظريات الوظيفية

4- نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك، وتمثلها العربي

5- مبادئ النحو الوظيفي وأسسه

6- تأصيل مفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي

7- الجملة والفعل اللغوي

8- أنواع الجملة في نظرية النحو الوظيفي، ومعايير تصنيفها

9- البنية الحملية في نظرية النحو الوظيفي

10- تمثيل المفردات في البنية التحتية والقواعد المتحكمة فيها

11- قواعد إدماج الوظائف التركيبية والتداولية

12- قواعد صياغة الحدود والمحمولات

13- قواعد الإعراب والموقعة

14- قواعد إسناد النبر والتنغيم

طريقة التقييم:

يجري تقييم المحاضرات عن طريق امتحان في نهاية السداسي، بينما يكون تقييم الأعمال الموجهة متواصلا طول السداسي.

المراجع: (كتب، ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ)

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية

2- أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور

3- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية

4- مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)**

مقدمة:

لقد تطورت اللسانيات الحديثة تطوّرا كبيرا، تعددت فيها اتجاهاتها وكثرت نظرياتها، كما اكتسبت دقة منهجية أهلتها إلى أن تكون في مقدمة العلوم الإنسانية موضوعية ودقة. من أبرز نظرياتها التي اشتهرت على مر تاريخ هذا العلم: البنيوية، ثم التوليدية التحويلية، ثم التداولية. وقد صار لزاما على كل لساني معاصر أن يلم بنظرياتها وتطوراتها إذا ما رام فهم حركية هذا الفكر، والإحاطة بإيجابياتها ونقائصها، والأمور التي يجب أن تبحث والتي ينبغي أن لا يلتفت إليها، ويزداد هذا الإلحاح مع اللساني العربي المعاصر الذي لا تواجهه هذه النظريات الحديثة فقط، بل تواجهه نظرية تراثية ضخمة، ينبغي عليه فهمها، واستيعابها، وتفعيلها في تفسير وتطوير احتياجاته المعاصرة (حوسبة، تعليم اللغات، الترجمة، ...).

ولقد وعت المنظومة الجزائرية هذه التحديات المعاصرة وعيا دقيقا، فسعت نحو إرساء ثقافة لسانية، وذلك ببرمجة هذه النظريات اللسانية ضمن مقرراتها الجامعية، والحث على إجراء ملتقيات وندوات من أجل توضيح الرؤية للطلبة، والدفع بهم نحو مواكبة المستجدات. ومن أبرز النظريات الحديثة التي قررت النظرية الوظيفية التي تندرج ضمن المد التداولي المعاصر الذي بدأ يبرز منذ السبعنات تقريبا.

وقد أسند إلي تدريس هذا المقياس لطلبة السنة الثالثة لغة، نظام (ل م د)، وطلبة الماستر، فسعيت في جمع معالم هذه النظرية وبيان أصولها، فكانت هذه المحاضرات التي حاولت فيها تذليل العويص والتدقيق في عرض المسائل وبيانها قدر الاستطاعة وفي حدود الفهم.

وزّعت هذه المحاضرات بحسب العناصر التي ارتضيت في برنامج النحو الوظيفي، والتي تسهم في بيان حدود هذا التوجه وجلائه، باسطا القول في جزئياتها، مبينا مفاهيمها ومصطلحاتها. مركزا على مرحلة الجملة دون غيرها من المراحل التي مرت بها هذه النظرية، لأن هذه المرحلة تعد بمثابة الأرضية التي ينطلق منها كل من أراد الإحاطة بتطور هذه النظرية وفهم مستجداتها، هذه المحاور هي:

1- **المحور الأول**: اللسانيات ومحطاتها الكبرى
2- **المحور الثاني**: ضبط حدود التوجه الوظيفي
3- **المحور الثالث**: أهم النظريات الوظيفية
4- **المحور الرابع**: نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك، وتمثلها العربي

5- **المحور الخامس**: مبادئ النحو الوظيفي وأسسه

6- **المحور السادس**: تأصيل مفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي

7- **المحور السابع**: الجملة فعل لغوي

8- **المحور الثامن**: أنواع الجملة في نظرية النحو الوظيفي، ومعايير تصنيفها

9- المحور التاسع: البنية الحملية في نظرية النحو الوظيفي

10- المحور العاشر: تمثيل المفردات في البنية التحتية والقواعد المتحكمة فيها

11- المحور الحادي عشر: قواعد إدماج الوظائف التركيبية والتداولية

12- المحور الثاني عشر: قواعد صياغة الحدود والمحمولات

13- المحور الثالث عشر: قواعد الإعراب والموقعة

14- المحور الرابع عشر: قواعد إسناد النبر والتنغيم

المحور الأول كان بمثابة فرش نظري، سعيت فيه إلى تعريف الطالب بمختلف المستجدات التي مر بها الدرس اللساني الغربي، وصولا إلى المحطة التي انبثق عنها التوجه الوظيفي، أعني بذلك المد التداولي؛ ذلك أنه لا يمكن للطالب أن يفهم خصوصية هذا التوجه إلا إذا كان له إلمام بالتراكمات السابقة، ومن هنا تأتي أهمية هذا المحور.

أما المحور الثاني فقد سعيت فيه إلى تقديم فرش نظري آخر لتمييز التوجه الوظيفي من غير الوظيفي، وهذا المحور يزوّد الطالب بأهم المعايير التي تؤهله للحكم على توجه ما بأنه توجه وظيفي، يأتي في مقدمتها النظر إلى وظيفة اللغة، والتمثيل للجوانب التدوالية على مستوى الجهاز الواصف الذي يتمخض عن ذلك التوجه.

أما المحور الثالث فعالجت فيه أهم النظريات الوظيفية، منبّها إلى أهم معايير المفاضلة بينها، فبعضها غير مكتمل الجهاز الواصف، وبعضها يندرج ضمن توجه عام آخر يستمد منه مبادئه وأسسه...، وستنتهي المفاضلة – اعتمادا على ما يسمى بالنظرية الوظيفية المثلى- إلى إقرار تفضيل نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك.

في المحور الرابع عرضت فيه بالتعريف لنظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك الهولندي، وتمثلها العربي مع أحمد المتوكل المغربي، ويجدر التنبيه ههنا إلى أن النظرية مرت بتطورات عديدة بدأها بالجملة وصولا إلى البحث عن الكفايات التي يتوفر عليها المتكلم/ المستمع ليفهم الخطاب وينتجه، وانتهاء بنحو الخطاب الوظيفي، وقد كان للمتوكل نصيب من هذه التطورات من خلال إسهاماته المتميزة التي جعلته من أبرز رواد هذه النظرية على المستوى العالمي.

وقد ناقش المحور الخامس مبادئ النحو الوظيفي والأسس التي ينبني عليها، كتقديم الجوانب الدلالية والتداولية على الجوانب التركيبية الصرفية، وأن الجوانب التركيبية الصرفية تصطبغ بمجموع المعلومات الجزئية

التي يمثل لها في مستوى البنية الحملية، وأن الكفاية التي يحصلها مستعمل اللغة إنما هي كفاية تواصلية وليست كفاية لغوية، إذ إن مستعمل اللغة يتعلم قواعد لغته، ويتعلم معها كيف يستعملها استعمالا ناجحا في سياقات تواصلية معينة، وغيرها من المبادئ والأسس التي يجدها الطالب في مظانها.

وكان المحور السادس مخصصا لعرض مفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي، ذلك أنه في بدايات النظرية كان جهازها الواصف لا يتعدى حدود الجملة، فكان لزاما ضبط التصور جيدا لأنه يعد منطلقا لما سيأتي بعده. ولما كان من أهم المفاهيم التي اعتمدتها في تحديد الجملة هو مفهوم الفعل اللغوي والمصطلحات الملابسة به (المحتوى القضوي، القوة الإنجازية، ...) التي اقترضتها نظرية النحو الوظيفي من النتائج التي توصّل إليها علماء فلسفة اللغة العادية، هذا ما تناوله بالتفصيل المحور السابع.

وبعد أن تحدد مفهوم الجملة في النحو الوظيفي، وفهمت المعايير المعتمدة في تحديدها، والمصطلحات التي تسهم في تحديد عناصرها، كان من اللازم معرفة أنواعها، وقبل هذا معرفة معايير تصنيفها للوصول إلى أنواعها، وهو ما نجده جليا واضحا في المحور الثامن الذي خصص لعرض أنواع الجملة ومعايير تصنيفها.

في المحور التاسع بدأنا بعرض كيفية التمثيل للجملة وعناصرها، وأول ما يلتفت إليه هو التمثيل للعناصر على مستوى البنية التحتية، حيث تكون فيه العناصر غير مكتملة التكوين، وفيه لابد أن يمثل للجوانب الدلالية المنطقية التي من خلالها تستحضر مفردات الجملة، وتحدد التعالقات الدلالية التي تحكمها.

وبما أن نظرية النحو الوظيفي ترى أنّ ثمة مفردات أصولا، وأخرى فروعا، فقد كان لزاما تتبع الأسس التي وضعها الوظيفيون للتمييز بينهما، ثم تتبع مختلف القواعد التي تشتق من خلالها المفردات الفروع من المفردات الأصول، ثم بيان كيفية التمثيل لكل مفردة، وهو ما تناوله المحور العاشر.

وخصّص المحور الحادي عشر لعرض قواعد إدماج الوظائف التركيبية أو الوجهية، وكذا الوظائف التداولية، الوظائف الأولى تسهم في تحديد الوجهة التي ينطلق منها في تقديم الواقعة، أمّا الأخرى فتسهم في ربط الملفوظ بالمقام الذي ورد فيه، وتكمن أهمية هذه الوظائف في أنها تعد من بين المعطيات التحتية التي يحتاجها الملفوظ على مستوى البنية المكونية.

ومع المحور الثاني عشر ندخل إلى البنية المكونية أو تمثيل القضايا الصرفية التركيبية، وفيه عرض لكيفية صياغة الحدود (الحدود الاسمية، والحدود الجملية)، والمحمولات (أفعالا، صفات، أسماء جامدة).

وجعل المحور الثالث عشر لقواعد الإعراب وتحديد مواقع العناصر التي تتكون منها الجملة، وقبل أن تخرج الجملة مكتملة لابد من إسناد قواعد النبر والتنغيم لأنها لصيقة بالجانب الصوتي ولذلك جعلت آخر ما يلتفت إليه، وهو ما عالجه المحور الرابع عشر.

وبهذا نكون قد أنهينا الكلام عن أهم ما يجب على الطالب الإلمام به فيما يتعلق بهذه النظرية في هذا المستوى، وهناك مستويات أخرى تحتاج إلى بسطك أطول وأعمق نرجئها إلى محاضرات أخرى. أرجو أن يجد طلابنا الأعزاء ضالتهم في فهم هذه النظرية، والإحاطة بمعالمها ومبادئها وأسسها.

المحور الأول:

اللسانيات ومحطاتها الكبرى

بما أننا سنتناول في محاضراتنا لهاذا العام نظرية تمخضت عن الحركية اللسانية الغربية أساسا، فإنه يجدر بنا بادئ ذي بداءة أن نقدم تمهيدا نظريا نؤسس من خلاله لمختلف التطورات التي عرفها الدرس اللساني الغربي، أملا في تحقيق تصور للحركية اللسانية الغربية، وبيان أهم نظرياتها التي أسهمت في البناء والإثراء، وصولا إلى التوجه الوظيفي الذي ساد نتيجة طغيان المدّ التداولي منذ مرحلة السبعينات تقريبا، ثم هي محاولة للاطلاع على جهد بشري له خصوصياته ومنطلقاته.

وعليه سنحاول في هذا المحور، الذي تعد فرشا نظريا تاريخيا، الإجابة عن الأسئلة الآتية: 1- ما هي اللسانيات؟ 2- هل البحث اللساني قديم أم حديث؟ 3- ما هي نظرة الغربيين للمنجز اللساني في الحضارات غير الغربية؟ 4- ما هي المراحل التي مر بها الفكر اللساني الغربي (في تصور سوسير)؟ 5- ما هي أهم القضايا التي استحدثها سوسير؟ 6- ما هي القيمة المنهجية التي تحيل عليها ثنائياته؟ 7- ما هي المهمة التي أسندها للسانيات في وقته؟ وهل حوفظ على تلك المهمة كما هي أم أضيف إليها أهداف أخرى في المسيرة التي تلته؟ وما هي مختلف المدارس البنوية التي ظهرت بعده؟ وما هي الإضافات التي قدمتها كل مدرسة؟ ما هي منطلقاتها؟ ما هي النظرية التوليدية التحويلية؟ وما هي أهم مبادئها؟ وما أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين التوجه البنوي؟ وما هي التطورات التي مرت بها؟ ما التوجه التداولي؟ ولماذا ظهر؟ وما هي منطلقاته؟ وما هي أهم نظرياته؟

1- مفهوم اللسانيات، وتاريخ الدرس اللساني:

من المعروف أنّ اللسانيات هي العلم الذي يدرس اللغة البشرية دراسة علمية، هذه العلمية لا تتحقق إلا حين تنبني النتائج التي يتوصل إليها على مجموعة معايير، أبرزها: أن الدراسة العلمية تعالج القضايا والظواهر في كلياتها، وهذا معناه أنّ معرفتنا للجزئيات أي الأعيان والأشخاص ليست من العلم في شيء، فالمعرفة العلمية تتجاوز أعيان الأشياء إلى البحث عن القدر المشترك الموجود في كل منها، يضاف إلى هذه الصفة صفة أخرى هي الموضوعية[1]، كما يشترط في الدراسة أن تنبني على الملاحظة والاستقراء، وتنتهي بالتصنيف والتجريد، وقد توضع فروض لتفسيرها وتنظيم مادتها.

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسان العربي، ص22-23.

وقد اكتسب هذا العلم (اللسانيات) "في مدة وجيزة، بفضل ما توصل إليه من دقة منهجية وضبط نظري صيتا عظيما فصار كالمثال الذي يقاس عليه وكالإمام الذي يقتدى به"[2]، لكن متى ظهر هذا العلم؟ وما هي مختلف المحطات والتطورات التي مر بها؟

– من الشائع في تاريخ البحث اللساني (اللغوي) أن جلّ الحضارات كانت لها اهتمامات باللغة، حيث يمكن إرجاع بداياته في بعض الحضارات إلى ما يربو على ألفين وخمسمائة سنة (مع الحضارة الفرعونية والأكادية والسوميرية، والهندية والعربية، واليونانية، ....)؛ حيث "إنّ الفكر اللغوي يشمل مجمل الأفكار والآراء والتصورات التي تم إنتاجها في مجال اللغة منذ أمد بعيد، وفي مختلف اللغات والثقافات، وبهذا المعنى فإن اللسانيات لا تشكل سوى جزء خاص من التفكير اللغوي الممتد عبر التاريخ والحضارات الإنسانية الكبرى"[3].

– لكن بعض المؤرخين (الغربيين) يرى أن نشأة اللسانيات الحقّة (اللسانيات الغربية) بدأت في القرن الثامن عشر مع "ويليام جونز William Jones" الذي لاحظ شبها قويا بين اللغة الإنجليزية من جهة، واللغات الآسيوية والأوروبية من جهة أخرى بما في ذلك اللغة السنسكريتية Sanskrit، وهذا ما دعاه إلى استنتاج وجود صلة تاريخية وأصل مشترك بينهما.[4]

– وقد قدم "سوسير" في محاضراته لمحة موجزة عن الدرس اللساني الغربي (ملغيا الجهود اللسانية التي قدمت في مختلف الحضارات غير الأوربية كالحضارة الهندية والعربية) قبل أن يتحدد موضوعه وتستبين حقيقته (في نظره)، وكان قد مر، في رأيه ، بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة النحو المعياري، وفيه يتم استنباط القواعد التي تميز الأساليب الصّحيحة من الخاطئة في فترة زمنية معينة ومن نصوص مختارة تمثل النموذج المحتذى (نصوص الإلياذة مثلا)، دون مراعاة الواقع اللغوي الفعلي بعد مرور أزمنة على لغة ونظام ذلك النموذج؛ ولتوضيح الأمر أكثر يمكن القول أنّ النحو يتكفّل "في كلّ الثقافات ومنذ أقدم العهود بدراسة البنيات اللغوية لوضع القواعد القادرة على تمييز الأقوال (التراكيب) السليمة من الأقوال (التراكيب) الخاطئة أو الفاسد .... يتميز النحو بأنه مقاربة معيارية أو ممارسة معيارية من حيث إنه لا يهتم بما هو كائن في لسان ما، وإنما يهتم بما ينبغي أن يكون عليه اللسان من حسن التركيب وضبط القواعد كتابة واستعمالا، بعبارة أوضح النحوي لا يهتم باللسان كواقع، وإنما باللسان النموذج/ المثال أو المعيار la norme، الذي يراد له أن يسود ويستمر، إذ يسعى النحوي بالدرجة الأولى إلى وضع القواعد الصحيحة التي يسير عليها اللسان غير عابئ بكل ما يراه أو يعتقد من وجهة نظر غيره أنه غير صحيح أو غير مطابق للقواعد"[5].

---

[2] – المرجع نفسه، ص 08

[3] – مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، ص95

[4] ينظر: مدخل إلى اللسانيات: محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ليبيا، 2004، ص 9.

[5] – مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة (تاريخها وطبيعتها ومفهومها ومفاهيمها)، ص191.

المرحلة الثانية: وتُعرف هذه المرحلة بالفيلولوجيا Philology، وقد ظهرت منذ زمن مبكر في الإسكندرية خلال القرن الثاني قبل الميلاد، "وكان هدف علمائها وضع الشروح المساعدة على قراءة وفهم نصوص الإلياذة والأوديسة اللتين ألفهما هوميروس سنة 800 قبل الميلاد، ومن المعروف أن اللغة الإغريقية التي كتبت بها هذه النصوص أصبحت صعبة المنال بتطورها عبر الزمن، كما أصبحت الوقائع والمعطيات الجغرافية والتاريخية والأسطورية التي تحكيها الملحمتان تتطلب شروحا وتفسيرات لغوية تسهل عملية القراءة والفهم باعتبارها ذاكرة جماعية للشعب الذي يتكلمها"[6] وفي عصر النهضة أطلق لفظ الفيلولوجيا على كل البحوث التي لها علاقة باللغتين الإغريقية واللاتينية، ثم توسع فصار يطلق على كل دراسة للغة النصوص من أجل الوصول إلى غايات وأهداف أخرى، وفي القرن التاسع عشر توسع ليشمل الاهتمام "بالإنتاج الفكري لأمة من الأمم والكشف عن معالم حضارتها القديمة في شتى المظاهر الفكرية من أدب وفن ودين وعلاقات اجتماعية وعادات أخلاقية وشعائر من خلال اللغة"[7]، وهذا يعني أنّ الفيلولوجيا لا تهتم "باللسان من حيث إنه منظومة من المستويات اللغوية القائمة في ذاتها، ولكنها تهتم بلغة النصوص لمعرفة المضامين التاريخية والأدبية وما تحتويه من المعطيات الحضارية المتصلة بالنصوص التي تتم معالجتها"[8] .

المرحلة الثالثة: وتعرف هذه المرحلة بمرحلة فقه اللغة المقارن Comparative Philology ويندرج ضمنها فقه اللغة التاريخي، هدف علماء هذه المرحلة إلى "إعادة البناء الداخلي للغات وإعادة تركيب تاريخها اللغوي على أسس تاريخية ومقارنة"[9]، وتعود منطلقات هذا المنعطف إلى اكتشاف العلاقة بين اللغة السنسكريتية واللغة الإغريقية واللاتينية، ولكن إذا كان لهذا الاتجاه الفضل في فتح حقل جديد وخصب، فإن هذا الاتجاه، مع ذلك، لم يتوصل إلى تشكيل العلم اللساني الحقيقي لكون هذه المدرسة لم تعن أبدا باكتشاف طبيعة الموضوع المدروس.

وبعد هذه القراءة الاستقصائية النقدية أتى بفكر منهجي تمكن من خلاله من أن يحدث تحولا في الفكر اللساني وهو ما نجده معروضا في محاضراته الشهيرة التي قام تلميذاه "شارل بالي Charles Bally" وَ "ألبرت سيشهاي Albert Sechehaye" بجمعها ونشرها سنة 1916 في كتاب سمياه **"محاضرات في اللسانيات العامة"**، وقد بلغت اللسانيات منذ ذلك الحين إلى الآن مبلغ العلم المحدد في معطياته ومبادئه ومصطلحاته وموضوعه، يقول عبد السلام المسدي: «إن اللسانيات المعاصرة قد بلغت الآن حد العلم المتكامل رغم قصر المسار الزمني الذي قطعته، والذي يجمع روَّادها على الانطلاق به من دروس "فرديناند دي سوسير"، وأول مظهر من مظاهر اكتمال العلم: فرزه لثبته الاصطلاحي الخاص به، و المظهر الثاني: هو محاولة معرفة أصولية

---

[6] – المرجع نفسه، ص185.

[7] – المرجع نفسه، ص185.

[8] – المرجع نفسه، ص186.

[9] – مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، ص142

هذا العلم، أما المظهر الثالث فيتجلى في الحركة الاستبطانية التي تشهدها الدراسات التاريخية والمحاولات التنظيرية العامة»[10].

2- اللسانيات البنيوية وأهم مدارسها

1- المنطلقات التأسيسية:

- قام "سوسير" بإبراز موضوع اللسانيات والمجال الذي تبحث فيه (وهو اللغة في ذاتها ولِذاتها)، وفي سبيل عرض مقترحاته استخدم طريقة ملفتة للانتباه تمثلت في الثنائيات اللغة والكلام، الدال والمدلول، التزامن والتعاقب، وليس هذا فحسب، بل «أكّد على أهمية دراسة الكلام المنطوق عوض النصوص المكتوبة، وعلى تحليل النظام الباطني للغة بدلا من المقارنات المعجمية والنحوية، وعلى وضع اللغة في وسَطها الاجتماعي بدلا من النظر إليها بوصفها جملة من السمات الفيزيائية، وبشكل عام فقد تطرق "دي سوسير" إلى عدة مسائل نظرية لا يمكن للدارس المبتدئ الاستغناء عنها»[11]

ورأى أن على اللسانيات أن (مهمة اللسانيات):[12]

تقدم وصفا وتأريخا لمجموع اللغات، وهذا يعني سرد تاريخ الأسر اللغوية وإعادة بناء اللغات الأم في كلّ منها ما أمكن ذلك.

تبحث عن القوى الموجودة في اللغات كافة وبطريقة شمولية متواصلة، ثم استخلاص القوانين العامة التي يمكن أن ترد إليها كل ظواهر التاريخ الخاصة.

تحديد نفسها والاعتراف بنفسها.

- تطوّرت اللّسانيات تطوّرا كبيرا فصارت لها فروع متعدّدة، وذلك بحسب اختصاصاتها واهتماماتها وزاوية النظر التي تعالج من خلالها اللغة، فبرزت اللسانيات النفسية، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات التعليمية، واللسانيات الجغرافية، واللسانيات التداولية... ويظل الشيء المشترك بينها هو دراسة اللغة ليس في ذاتها ومن أجل ذاتها بل من جميع جوانبها وتمظهراتها. ولا شكّ أن مثل هذه المباحث فتحت مجالا جديدا واسعا في آفاق اللسانيات، وهذا ما أعطى لهذا الحقل من المعرفة بعدا ابستيمولوجيا يظهر فيه تداخل المعارف والعلوم ، كما تتبدى جليا العلاقة التكاملية بينها.

- كما تعدّدت النظريات اللسانية (الغربية) وتكاثرت الاتجاهات والاقتراحات داخل النّظرية اللسانية الواحدة، وقد جعل هذا التعدد من الصعب على من يهتم بدراسة المنطلقات المعرفية، أو من يهتم بالتأريخ لها أن يصنفها تصنيفا ملائما، إلا أنّه من الممكن إذا اعتمد معيار الرجوع، في وصف وتفسير خصائص اللسان الطبيعي، إلى

---

[10] – عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986، ص ص 13-14.

[11] – اللسانيات النشأة و التطور: أحمد مومن، ص 121.

[12] – محاضرات في الألسنية العامة: فرديناند دي سوسير، تر: يوسف غازي وَ مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986، ص 17.

وظيفة اللّغات أو عدم الرجوع إليه أن نتبيَّن مجموعتين كبيرتين من النظريات اللغوية: نظريات تعتمد مفهوم الوظيفة ونظريات تقيم دراستها للغات في استقلال عنه[13] (حيث ترى إمكانية دراسة بنية اللغة بمعزل عن الوظيفة التواصلية التي تؤديها)، ومن هذا النوع الأخير النظريات التي أفرزتها المدرسة اللسانية البنيوية والتوليدية التحويلية، وهذا التصنيف نجده يرتبط أساسا بالدراسات اللسانية الحديثة، وإذا ما رمنا استحضار مختلف المنجزات وتتبع سيرورة (تطوراته) هذا العلم عبر التاريخ فإنه يمكن عرضها وفقا للمخطط الآتي الذي وضعه المتوكل[14]:

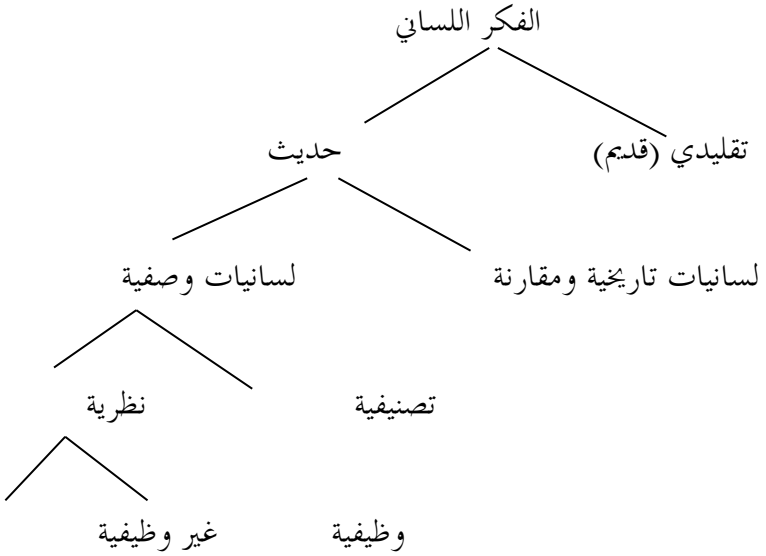

– ويجب أن يعلم أنّ المدرسة اللسانية هي مجموعة من المفاهيم والتصورات والأفكار والأسئلة، يتبناها طائفة من اللغويين تجمعهم وجهة نظر واحدة ونهج واحد في معالجة الظواهر اللغوية مهما اختلفت أوطانهم وجنسياتهم ولغاتهم.

2– أهم المدارس البنوية:

البنيوية اللسانية في أبسط صورة لها منهج عام يعالج اللغة من خلال النظر إليها على أنها بناء أو هيكل تشبه الشكل الهندسي المتشابك الوحدات، المستقل داخليا، وينظر إلى هذا البناء بمعزل عن الظروف الخارجية المحيطة به، التي لها علاقة به كصاحب النص أو المتلقي أو التاريخ.

فالانطلاق من استقلالية النص والسعي إلى معرفة تشابك وحداته من اختصاص البنيويين، وإن تحليل أي نص لغوي يعتمد على هذين المبدأين[15]،

– ويعد دي سوسير أب اللسانيات البنيوية الحديثة على الرغم من أنه لم يستعمل مصطلح **البنية** إلا ثلاث مرات في كتابه المشهور، واستعمل في المقابل مصطلح "النظام" 138مرة[16]، و كان يستعمل أحيانا مصطلح

[13] ينظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري: أحمد المتوكل، منشورات عكاظ، الرباط، 1989، ص 9.

[14] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص11.

[15] ينظر: التفكير اللغوي بين القديم و الجديد: كمال بشر، مكتبة الشباب، المنيرة، دت، ص 102.

"النسق"، ومع ذلك فهو يعدّ أوّل من وضع دعائم الدّراسة البنيوية، فقد استطاع أن يغير نمط الدراسات اللغوية عما كانت عليه من قبل فدعا إلى ضرورة دراسة اللغة كعلم مستقل بذاته ولخدمة ذاته، لا أن تدرس لذات علم آخر، ولكي يتحقّق ذلك كان لزاما دراسة علاقاتها الداخلية دراسة عميقة تشكل في مجموعها الدلالات الكلية المحققة لقيمها الكلية أو المقصودة.

وكانت **حلقة براغ** أول من استعملت كلمة "بنية" "Structure " كمفهوم جديد سنة 1928 «وذلك في أول مؤتمر للألسنيين في "لاهاي" حيث استعملها "تروبتسكوي" ليُعرف الفونيم»[17]، ثم أصبحت البنية تفيد: « دراسة العلاقات داخل لغة من اللغات»[18] .

تعد أفكار **دي سوسير** التي طرحها فاتحة باب جديد في عهد الدراسات اللغوية، فبفضله بدأت التيارات والاتجاهات اللسانية تتابع و تتكاثر، فجُلُّها قامت على أفكاره، ثم تلونت بوجهات نظر خاصة لكل منها صبغة معينة، ومن أولى هذه المدارس البنيوية:

2-1- مدرسة جنيف:

«وتستخدم هذه العبارة للإشارة إلى المدرسة التي انبثقت مباشرة من تعاليم "فرديناند دي سوسير"، لكنها اكتسبت شكلها النهائي مع بعض تلامذته، أمثال "شارل بالي" و"ألبرت سيشهاي"»[19]، وهنري فراي، وروبرت كوديل، حيث قام الأوّلان بجمع المحاضرات التي كان "دي سوسير" يلقيها عليهم بين (1907 وَ 1913) ودوَّنَاها في كتاب بعنوان "محاضرات في اللسانيات العامة Cour de Linguistique general"، وصدر هذا الكتاب سنة 1916م بعد وفاة "دي سوسير" بثلاث سنوات.

لقد غيرت أفكار "سوسير" طبيعة الفكر اللغوي، وفصلت بين مرحلتين من الدراسات اللسانية: مرحلة الدراسات التاريخية و مرحلة الدراسات الآنية، و لعل أهم ما قامت عليه دراسة هذا الرجل هو النظر إلى اللغة على أنها نظام من العلامات اللغوية، يرتبط بعضها ببعض بشبكة من العلاقات، بحيث يفقد كل عنصر قيمته إذا خرج عن هذا النظام.

- حاول شارل بالي أن يعيد الاعتبار للكلام، فأنشأ علما جديدا هو الأسلوبية التعبيرية، كما كانت لبقية الأعضاء (وخصوصا فراي) منجزات أغلبها يدور حول الكلام[20]، هذه الدراسات أسهمت في ظهور الفكر التداولي في السبعينات.

---

[16] مبادئ في اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000، ص 11.

[17] المنهج البنيوي بحث في الأصول و المبادئ و التطبيقات: الزواوي بغورة: دار الهدى، عين مليلة ، الجزائر، 2001، ص 70.

[18] تطور مفهوم البنيان في اللسانيات الحديثة: أنطوان الصباح، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، عدد 25، 1983، ص 25.

[19] – محمد حسن عبد العزيز، سوسير رائد علم اللغة الحديث ص 128.

[20] – ينظر: الطيب دبه، مبادئ اللسانيات البنيوية، ص96.

2-2 حلقة براغ:

تخلّقت حلقة براغ في رحم تجمعين أدبيين هما: حلقة موسكو اللغوية وحلقة سطرسبورغ، ولقد نشأت هذه الحلقة بعدما حُلّت هاتان الحلقتان لأسباب سياسية، حيث رحل معظم أعضاء الحلقتين إلى براغ و أسسوا مدرسة براغ اللّغوية وبدءوا يعقدون اجتماعات لغوية للبحث المنظم منذ سنة 1926 و من هؤلاء "فيلام ماثيزيوس "V. Mathesuis و"رومان جاكبسون R. Jakobson" و "نيكولا تروبتسكوي " N.Trobetskoy وانضم إليها فيما بعد الفرنسي"أندري مارتينِ A. Martinet" و غيره من العلماء الذين كانت لهم يد في ريادة هذه الحلقة.[21]

«ولحلقة براغ منهج يتميز بدراسة نظام اللغة الكلّي بمستوياته المختلفة النحوية والصرفية والصوتية والدلالية دراسة وظيفية محضة، وهذا ما ميزهم عن باقي المناهج اللسانية الأخرى»[22]

وقد شملت نشاطات هذه المدرسة المجالات التالية: الصوتيات الوظيفية الآنية، و الصوتيات الوظيفية التاريخية، والتحليل العروضي والوظيفي، وتصنيف التضاد الفونولوجي، والأسلوبية اللسانية الوظيفية، ودراسة الوظيفة الجمالية للغة ودورها في المجتمع والأدب والفنون.

وسأعرض باختصار أهم الأعمال التي قدمها أعلامها:

- إن أهم عمل تميزت به حلقة براغ هو **الصوتيات الوظيفية** أو **علم الأصوات الوظيفي**، ويتولى هذا الفرع من اللسانيات الحديثة دراسة قيمة الصوت ضمن نظام اللغة، واستخراج كل الفونيمات وضبط خصائصها وتحديد كيفية توزيعها، أي بعبارة أخرى البحث في القوانين التي تحكم الأصوات منظورا إليها داخل بنية؛ أي يحكمها مع غيرها نظام معيّن.

- أما في ميدان التركيب، فمن الإسهامات التي نالت شهرة كبيرة في اللسانيات: **الوجهة الوظيفية للجملة**، الذي بدأه ماثيسيوس وطوره فيما بعد دانيش وفيرباس؛ حيث دعا ماثيسيوس إلى استحضار الموقف الكلامي حين تقسيم الجملة بدل الاقتصار على التقسيم الشكلي القديم (مسند مسند إليه)، فالنّاظر إلى الجملة باستحضار الموقف الكلامي يجد أن ثمة عنصرين أساسيين: نقطة ابتداء (سماه الموضوع) تشكل المعلومة المشتركة بين المتكلم والمتلقي، ونواة الكلام (سماه المحمول) وهو ما يخبر به المتكلم عن نقطة الابتداء ويحمل شيئا جديدا للسامع، وبناء عليه صارت الجملة تقسّم إلى موضوع ومحمول، بدل المسند إليه والمسند[23].

ثم طوّر دانيش أفكار ماثيسيوس مقترحا مقاربة للجملة تميّز بين ثلاثة مستويات لتحليل الجملة: المستوى الدلالي والمستوى النحوي والمستوى الوظيفي، ويمكن توضيح هذه المستويات بتحليل جملة: (ماري ضربت

---

[21] ينظر: ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، دب، 2000، ص 247.

[22] اللسانيات النشأة و التطور: أحمد مؤمن، ص 136.

[23] - جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، مطبعة الجليل، سوريا، ط1، 1980، ص118-119.

بيتر)، حيث نجد أن هذه الجملة في مستواها الدلالي تتكون من: حدث ومشاركين (المنفذ والمتقبل أو الهدف)، أمّا في المستوى النحوي فتتكون من (فاعل وفعل ومفعول)، أما في المستوى الوظيفي (مستوى تنظيم الجملة على أساس مطابقتها للسياق التواصلي) فإنها تتكون من محور (ما يشكل محطّ الحديث)، وتعليق وهو ما يتحدث به عن المحور ويشمل الفعل والمفعول. ويجب أن يعلم أن علماء مدرسة براغ يذهبون إلى أنّ ترتيب عناصر الجملة يخضع لعناصر المستوى الوظيفي[24].

بدا واضحا من كل هذا «أن البراغيين ركّزوا على الطابع الوظيفي للّغة سواء من الناحية النحوية أو الدلالية أو الصوتية، و ذاع صيتهم خاصة في ميدان الفونولوجيا، و على الرغم من أن هذه الحركة هي بنيوية في حد ذاتها، لكنها اختلفت عن البنيوية، لأنها لم تقتصر على الوصف العلمي، بل تعدته إلى التحليل الوظيفي والتفسير الواقعي»[25].

- يمكن أن نضيف إلى **الدراسات التركيبية** التي قدمها علماء هذه المدرسة التحليل التركيبي الذي قدمه أندري مارتني الفرنسي للجملة، وهو تحليل تركيبي خالص يعتمد المواقع وعلاقة بعضها ببعض ولا يقيم مستوى لدراسة الجوانب الدلالية ولا المقامية.

2-3 مدرسة كوبنهاغن (القلوسيماتيك):

يُعد كل من "هلمسليف Helmslev"و"أولدال Oldall" و "براوندال Brondall " من أبرز مؤسسي هذه المدرسة، وإن كان هلمسليف هو المنظر والناطق باسمها، وقد تأسست سنة 1931م. وتقدم هلمسليف سنة 1934م، بنظرية جديدة تعالج اللغة عرضها في كتاب عنونه بـــ "مقدمات لنظرية في علم اللغة"، وكان من الألسنيين الأوائل الذين اهتموا بصورة جدية بالرياضيات، والمنطق الرياضي، والمنهجية العلمية الصارمة، ويرجع اهتمامه بهذه العلوم لأنه كان يسعى إلى وضع نظرية ألسنية كلية[26].

- و ينطلق هلمسيلف في نظريته من مفاهيم دي سوسير حول قضايا اللغة، و التي وردت في محاضراته، غير أنه دقق في عرضها بدرجة كبيرة من التجريد النظري، وصياغة المفردات والمصطلحات الجديدة، « و تقوم الجلوسيماتيك على النقد الحاد للسانيات السابقة التي تدخل في تقنيات موضوعها أحداثا وظروفا خارجية عن اللسان نحو معرفة القضايا ما قبل التاريخ و التاريخية، و الجوانب الفيزيائية والظواهر الاجتماعية والأدبية و الفلسفية والسيكولوجية »[27]

- اللغة شكل وليست مادة، وأن المادة ليس لها معنى في ذاتها، ويمكن أن تكون صوتية، أو مكتوبة أو إشارية.

---

[24] - أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص108-109.

[25] اللسانيات النشأة و التطور: أحمد مومن، ص 155.

[26] ينظر: المنهج البنيوي بحث في الأصول و المناهج و التطبيقات: الزواوي بغورة، ص 45.

[27] أحمد عزوز، "المدارس اللسانية"، ص: 138 .

– ولتوضيح أنّ اللغة شكل وليست مادة، وتحديد هذا الشكل بدقة وجعله موضوعا للسانيات ميز داخل اللغة بين التعبير (وهو ما يقابل الدوال عند سوسير) والمحتوى (وهو ما يقابل المدلولات عند سوسير) من جهة والشكل والمادة من جهة ثانية، ولتوضيح هذا يمكن الاعتماد على المبيان الآتي[28]:

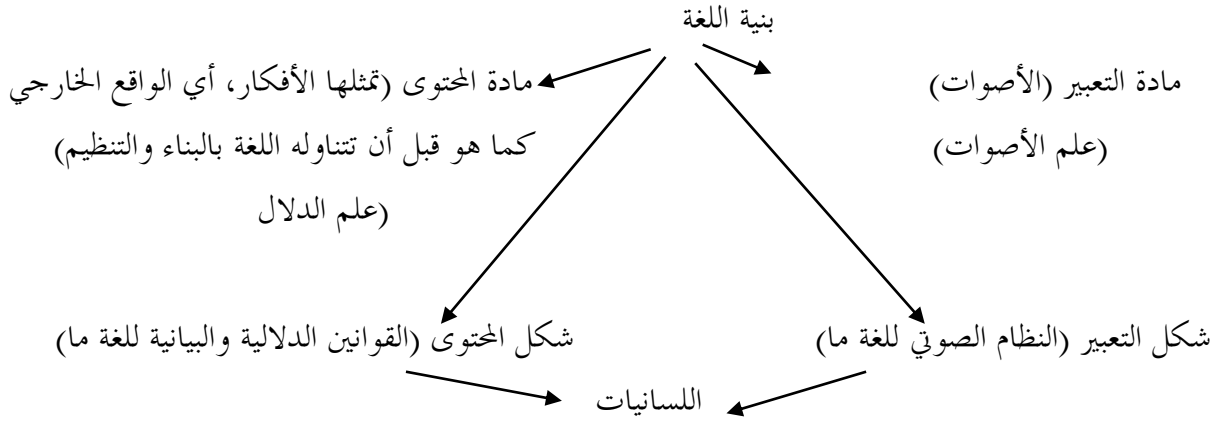

– يمكن ملاحظة أن كل ما هو موجود في مادة التعبير و مادة المحتوى من مادة صوتية في الأولى و أفكار في الثانية يمكن أن تكون مشتركة بين سلسلة من اللغات، غير أن شكل التعبير وشكل المحتوى يختلفان من لغة إلى أخرى، على أن يمثل الأول الطرق التي تتوافق فيها الأصوات، ويمثل الثاني طرق ترتيب الأفكار الخاصة بكل لغة.

– لقد عدّ هلمسيلف كلا من علمي الدلالة (Sémantique) والصوتيات (Phonétique) علميين مساعدين لعلم اللغة العام (اللسانيات) و ليس فرعين أساسيين منه، لأنه كان ينوي الوصول إلى نظرية صورية منطقية تتعارض مع النظرية الذهنية Mentalistic و النظرية السلوكية Behaviorisme. [29]

– يرى هلمسلف أن اللغة نسيج من المتعلقات، ثم يرى أن على اللسانيات البنيوية أن تركز على دراسة هذه المتعلقات وبيان أنواعها ثم تجريدها تجريدا منطقيا رياضيا، و لذلك « يرى هلمسيلف أن اللسان ليس قائمة من المفردات، بل يكمن جوهره في العلاقات النسقية الموجودة بين وحداته » [30] .

– الوحدة اللسانية عند هلمسلف سلبية وعلائقية، فلا تستمد قيمتها من ذاتها بل من العلاقات التي تربطها بالوحدات الأخرى، يقول: "ليس المهم هو الأصوات أو الخصاص الكتابية أو الدلالات، ولكن المهم هو علاقاتها المتبادلة ضمن سلسلة الخطاب [أي المحور التركيبي] وضمن المحور الاستبدالي للنحو، إنّ هذه العلاقات تشكل نظام لغة ما، وهذا النظام الجوهري هو خاصيتها في مقابل اللغات الأخرى"[31].

---

[28] – الطيب دبّه، مبادئ اللسانيات البنيوية، دراسة تحليلية ابستمولوجية، ص118.

[29] – ينظر: وفاء محمد كامل، البنيوية في اللسانيات، ص 237 .

[30] – أحمد عزوز، المدارس اللسانية، ص140.

[31] – المرجع نفسه، ص119.

- اشترط هلمسليف في الوصف اللساني أن ينبني على مجموعة مبادئ (سماها مبدأ التجريبية)، أبرزها: 1- يجب أن يكون الوصف اللساني خاليا من التناقض، 2- يجب أن يكون الوصف مستوعبا لجميع المعطيات اللسانية سواء كانت متحققة أم لا. 3- يجب أن يكون الوصف اللساني في أبسط ما يمكن أن يكون عليه الوصف. وقد استثمرت النظريات الحديثة هذه المبادئ وجعلتها من بين المعايير التي يفاضل من خلالها بين النّظريات اللّسانية.

- حاول أن يطبق مبدأ التقطيع المزدوج على المعنى، و لم يكتف بتطبيقه على التعبير فقط، فمثلا كلمة: فرس يمكن تحليلها إلى: حيوان + حصان + أنثى.

إن النظرية الغلوسيماتية قد جمعت بين مبادئ النحو التقليدية ومظاهر النظرية اللسانية الحديثة، وبين مسّلمات المنطق الصوري، والأسس المعرفية العامة، وتميزت عن باقي النظريات الأخرى باستخدام الجبر والرياضيات بصورة فيها نوع من المبالغة. وهي اليوم عبارة عن فرضيات ومبادئ تستدعي المزيد من الاهتمام والتطبيق، وعلى الرغم من جوانب الضعف التي علقت بها، فإنها لا تزال تتمتع بمكانة عالية وتحظى بتقدير الباحثين[32].

2-4 المدرسة السياقية:

ومن المدارس اللسانية في أوروبا أيضا: المدرسة السياقية التي طورها عالم اللغة الإنجليزي "فيرث" وهي تقوم على فكرة السياق؛ أي «تنظر إلى المعنى على أنه وظيفة في سياق، و هو ما عُدَّ تحولا في النظر إلى المعنى بعد أن كان يوصف بأنه علاقة بين اللّفظ وما يحيل عليه في الخارج أو في النص من حقائق وأحداث»[33]، لم يقتصر نشاط مدرسة لندن على الدراسة الصوتية والفونولوجية، وإنما اتسع ليمتد إلى الدراسة التركيبية، فقد وضع فيرث مع ألمع تلامذته، ملامح نظرية نحوية في نهاية الأربعينيات، طورها فيما بعد من سموا بالفيرثيين الجدد (Neo-Firthians)[34] وعلى رأسهم "هالداي" و"هادسون Hudson" وكانوا من الذين طبقوا مبادئ فيرث في مجال التركيب.

رفض فيرث بناء فكره اللغوي على ثنائيات دي سوسير، من حيث رأى استحالة تحقيقها من الناحية العملية، وبرر ذلك بقوله: (بما أننا نعرف القليل عن العقل، ودراستنا هي دراسة اجتماعية في جوهرها، فسوف أكف عن احترام ثنائية الجسم والعقل، والتفكير والكلام، وأكون راضيا بالإنسان ككل، يفكر ويتصرف وسط أصدقائه كوحدة كاملة .... إن اجتنابي استعمال هذه الثنائيات لا ينبغي أن يفهم على أنني أقصيت مفهوم

---

[32] ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التطور، ص 169.

[33] - يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص 78.

[34] - ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 185.

العقل إقصاء تاما أو احتضنت الجانب المادي احتضانا تاما"[35]، لأن جميع العناصر الداخلية والخارجية (المادية وغير المادية) تسهم في تحديد المعنى وإبرازه[36].

- فرق بين البنية والنظام، محملا إياهما دلالة مختلفة عما هو موجود عند غيره، فالبنية تظهر فيها العلاقات الموجودة على مستوى التراكيب المتتابعة، أما النظام فتظهر فيه العلاقات الموجودة على مستوى الاستبدال[37]، وإلى جانب هذه العلاقات الداخلية، ذكر نوعا آخر من العلاقات تربط النص أو أحد عناصره بالمقام، سماها العلاقات الموقفية[38]

- يقوم النحو النسقي (أو القواعد النظامية كما يسميها بعضهم) الذي أرسى دعائمه فيما بعد هاليداي تلميذ فيرث، على ثلاثة مفاهيم أساس: مفهوم "الوظيفة"، ومفهوم "النسق"، ومفهوم "البنية"[39].

أ)- مفهوم الوظيفة: تقوم الوظائف الأساسية للغة حسب هالداي على ثلاث وظائف أساسية هي[40]:

الوظيفة التمثيلية (F. idéationnelle): تضطلع اللغة بوظيفة تمثيلية للواقع، سواء كان هذا الواقع متمثلا في الواقع الخارجي، أي العالم الفيزيقي المادي، أو كان هذا الواقع متمثلا في الواقع النفسي للمتكلم.

الوظيفة التعالقية (F. interpersonnelle): وهي الوظيفة التي تعكس من جهة، الأدوار التي تقوم بين أفراد جماعة لغوية ما، أي تلك الوظيفة التي تعبر عن الدور الذي يتخذه المتكلم مع مستمعه أو مخاطبه؛ كأن يقوم بدور السائل أو الآمر أو المخبر... .. في موقف تبليغي معين، وتعكس من جهة أخرى، موقف المتكلم أو المخاطب من فحوى الخطاب؛ كأن يتخذا موقف المتيقن أو المشكك أو المحتمل ... من المعلومات المتبادلة بينهما.

الوظيفة النصية (F. textuelle): تؤدي اللغة وظيفة نصية باعتبارها تمكن المتكلم/ المخاطب من تنظيم الخطاب وفقا لمقتضيات المواقف التبليغية، فتنقل الخطاب من مجموعة من العناصر إلى نص متماسك متسق.

ب)- مفهوم النسق: يتألف النسق العام لكل لغة من اللغات الطبيعية، من ثلاثة أنساق، تعكس الوظائف الثلاثة السالفة الذكر، حسب الترتيب التالي: يطابق نسق "التعدية" الوظيفة التمثيلية، ويطابق نسقا "الصيغة" ونسق "المحور" الوظيفتين: التعالقية والنصية، على التوالي:

نسق التعدية: تقوم الجملة بعدّها تعبيرا عن "حدث" على مفاهيم دلالية: كالحدث، والذوات "المشاركين" في الحدث، و"ظروف" الحدث، فالمشاركان الأساسيان في الحدث هما الذات المحدثة للحدث "المنفذ" والذات

---

[35] - المرجع نفسه، ص173.

[36] - الطيب دبه، مبادئ اللسانيات البنيوية، ص203.

[37] - الطيب دبه، مبادئ اللسانيات البنيوية، ص135.

[38] - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص175.

[39] - ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 111.

[40] - أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص111.

المتأثرة بالحدث "المتقبل"، وهناك الذوات التي تقوم بدور ثانوي بالنسبة للحدث، كظرف "الزمان" أو "المكان" أو "الأداة"... فجملة: فتح اللص السيارة البارحة بالسكين مثلا، تتضمن بالنظر إلى نسق التعدية حدثا يمثله الفعل <فتح>، ومنفذا للحدث هو <اللص>، ومتقبلا للحدث هي <السيارة>، وظرفا يدل على الزمن الذي جرت فيه الحادثة هو <البارحة>، وأداة أو وسيلة تمت بها الحادثة هو <السكين>41.

نسق الصيغة: تتضمن الجملة، بالنظر إلى نسق الصيغة "قضية" و"صيغة" و"جهة"، فالصيغة يمكن أن تكون إما صيغة "تدليل" أو صيغة "أمر"، و في الحالتين تكون إما صيغة إثبات أو صيغة نفي. وتتكون القضية، من "محمول" و(فاعل)"، فضلة وتوابع، حيث تطابق هذه المكونات بصفة عامة، الحدث و المنفذ و المتقبل و الظروف على التوالي.

نسق المحور: الخطاب أو الجملة بعدّهما نصا، أي سلسلة من العناصر أو الجمل المنظمة، طبقا للموقف التواصلي الذي يمكن أن ينجزا فيه، يتضمنان محورا دالا على محط الحديث (الشخص أو الأشخاص المتحدّث عنهم)، ومكونا أو مكونات التعليق دالة على الحديث نفسه، كما يتضمنان بالنظر إلى الحمولة الإخبارية التي يحملانها، مكونا (أو مكونات) "معطى" دالا على المعلومة (أو المعلومات) الممكن استمدادها من السياق اللغوي أو الموقفي، ومكونا (أو مكونات) "جديدا" دالا على المعلومة (أو المعلومات) التي لا يمكن استمدادها من السياق.

ج)- **مفهوم البنية:** تبعا للمفهومين السابقين الوظيفة والنسق يمكن إجمال تصور بنية النحو النسقي، حسب "هالداي" على النحو التالي:

يتضمن السلوك الاجتماعي مجموعة من الأنشطة اللغوية، هذه الأنشطة تحقق اعتمادا على وظيفة التمثيل للواقع، ووظيفة التعالق بين المشاركين في نفس النشاط اللغوي، ووظيفة تنظيم الخطاب حسب مقتضيات مقامات التواصل. ويتألف النحو من ثلاثة أنساق تعكس أو تبني تلك الوظائف.

2-5- البنوية الأمريكية: بدأت البنيوية الوصفية في أمريكا بصورة مختلفة عن تلك التي بدأت بها في أوروبا (لم تكن متأثرة بأفكار سوسير، ولا الدوافع التي أدت إلى ظهور الفكر السوسيري "فإذا كانت اللسانيات الأوربية قد نشأت في ظل الاهتمام بالمنهج الوصفي التزامني الذي انتبه إلى أهميته دي سوسير في أثناء نقده لمنهج الدراسة التاريخية، وتحت تأثير الحاجة إلى منزع ابستمولوجي ومنهجي جديد لتطوير الدرس اللغوي وترقيته، فإن اللسانيات الأمريكية قد قامت استجابة لتوجهات أنثربولوجية تسعى إلى دراسة اللغات الهندية الأمريكية بغرض التعرف على البنية الفكرية والنفسية للهنود الحمر"[42]، ومن ثم تميزت بمبادئ وأفكار تختلف عن تلك التي عرفتها أوروبا، ولكنها تلتقي معها في: أنّ اللغة بنية، وأن هذه البنية لكي تدرس لابدّ أن تحلل إلى مكوناتها.

---

[41] ينظر: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي: يحيى بعيطيش، أطروحة دكتوراه، مخطوط، جامعة منتوري قسنطينة، 2003، ص80.

[42] - الطيب دبه، مبادئ اللسانيات البنيوية، ص139.

والحقيقة أنّ البحث اللغوي في أمريكا لم يكن منبت الصلة تماما عن أوروبا. فالرواد الأوائل لعلم اللغة الأمريكي مثل: "فرانز بواز" و"إدوارد سابير" و"ليونارد بلومفيلد"؛ كانوا على صلة بصورة أو بأخرى بالتراث الأوروبي في دراسة اللغة (فقد اطلعوا على أفكار همبولدت مثلا) ، وخاصة المدرسة التاريخية في القرن التاسع عشر.

وكانت البداية الحقيقية لعلم اللغة الأمريكي على يد "فرانز بواز" الذي أدرك أنه يتعامل مع لغات تختلف في تركيبها عن اللغة الهندية الأوروبية. ومن ثم عاملها بطريقة مغايرة فبين أن كل لغة لها منطقها التركيبي الخاص بها ، وأن منهج التحليل المناسب تفرضه طبيعة المادة اللغوية نفسها.

أما"سابير (1884-1939) فهو رائد البنوية الأمريكية، ومعلم الأجيال من علماء اللغة الأمريكيين، وتلميذ من تلامذة "بواز"، ويبدو أنه قد بدأ دراسته كذلك للغة بعيدا عن أفكار "سوسير"، وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع أن يضع أسس تحليل تزامني للنظام اللساني، بدا فيها أكثر تألقا من دي سوسير، لكن بجهد أقل دقة وصرامة منه.

برز منهج التصنيف عنده بروزا كبيرا في أعماله اللغوية، وهو المنهج الذي ارتضاه اللّسانيون التوزيعيون الذين أوقفوا الغرض المنهجي للسانيات البنيوية عند حدّ الوصف النموذجي للصور اللغوية، وظل الأمر هكذا إلى أن جاء تشومسكي.

كما تميز سابير بنظريته المعروفة بنظرية سابير وورف أو النظرية النسبية (لأنها تنبه إلى الاختلافات الموجودة بين مختلف اللغات)، والتي حاول أن يثبت من خلالها أن أشكال الفكر تحددها بنى اللغة الأم، موردا أن أي لغة بشرية تقوم بوظيفتين: الأولى: وظيفة تواصلية، والثانية: تسعى فيه كل لغة إلى تمثيل الفكر وتنظيمه وفق التصورات النفسية والعقلية الخاصة التي يعرفها المتكلم عن العالم الذي يعيش فيه. فاللغة وفق هذا التصور صانعة للثقافة لأنها وسيلة نقل للأفكار والانفعالات والرغبات من خلال الرموز، ومن حيث هي تمثيل لفكر الجماعة الناطقة بها ولعاداتها الاجتماعية والثقافية[43]، ولذلك مثلا نجد العرب لشدة ارتباطهم بالبادية وخلو أذهانهم يعطون لكل جزئية اسما، وخصوصا التسميات المتعلقة بالجمل والحصان والإنسان، وهي أسماء قد لا نجد لها ما يقابلها في اللغات الأخرى.

- أما بلومفيلد Bloomfield فيعد علما من أعلام الدراسات اللغوية في أمريكا، إذ يقع موقع سوسير في أوروبا من حيث الأهمية في التأثير وجدة الأفكار وتنوعها وكثرة الأتباع والتلاميذ، ولم يؤلف إلا كتابا واحدا نشره سنة 1914، عنونه بـــ: المدخل إلى دراسة اللغة، ثم نقحه وأعاد طبعه سنة 1933، بعنوان: **اللغة**، وقد حدد فيه التصورات والمفاهيم والمعالم المنهجية التي أسّست للمذهب البنيوي الأمريكي.

[43] - الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية دراسة تحليلية إبستمولوجية، ص140، 141.

– رفض بلومفيلد الدراسات اللغوية التي تنبني على المنهج الاستنتاجي لأنه منهج يقيم نتائج أبحاثه على ما يفترضه من نظريات تفسر اللغة بالعودة إلى ظواهر نفسية تستند إلى الذهن، والبديل الذي اقترحه هو الانطلاق من المنهج الاستقرائي التجريبي، الذي يُبتعَد فيه ابتعادا كبيرا عن الحدس والتخمين[44].

– ولتحقيق هذا الأمر فقد اقتصر على دراسة الجوانب التي يمكن ملاحظتها، أو السلوكات اللغوية القابلة للملاحظة، مستعينا بمبادئ علم النفس السلوكي، مركزا على ثنائية المثير والاستجابة، ولذلك حدد اللغة بأنها: "نتاج آلي، واستجابة كلامية لحافز سلوكي ظاهر"[45]، ومعروفة القصة (قصة جاك وجيل) التي أوردها لتوضيح الأساس الذي بنى عليه نظريته لدراسة اللغة ومعالجتها[46]، فاللغة عند بلومفيلد وأتباعه من السلوكيين ليست إلا نوعا من الاستجابات الصوتية لحدث معين ؛ فالإنسان يسمع جملة معينة ، أو يرى شيئا ، أو يشعر بشعور فيتولد عن ذلك استجابة كلامية ، دون أن ترتبط هذه الاستجابة بأي صورة من صور التفكير العقلي، والإنسان في هذا يشبه الآلة أو الحيوان.

وبناء على هذا الفهم لطبيعة اللغة ووظيفتها عند "بلومفيلد" وأتباعه شاع في تاريخ الفكر اللغوي أن هذه المدرسة رفضت دراسة المعنى وركزت في دراستها اللغوية على الجانب المادي، وهو الصوت والبنية التي يتحقق فيها توزيع الأصوات على شكل فونيمات ومورفيمات؛ والواقع أن "بلومفيلد" لم يرفض دراسة المعنى، ولكنه نبه إلى أنّ التحليل الدلالي لا يمكن أن يطمع للوصول بأي حالة للدقة العلمية المتاحة للتحليل الشكلي للمادة اللغوية كما تلاحظ وتسجّل، وأن التطور الحالي للمعرفة الإنسانية غير كاف لتحقيق هذه الغاية[47].

– لتحليل بنية اللغات اقترح مبدأ التحليل إلى **المكونات المباشرة**، حيث ينظر إلى الجملة على أنها مكونة من مجموع طبقات بينها علاقات، كل طبقة تتكون من مكونين مباشرين للطبقة التي تعلوها (وليست مجرد سلسلة خطية)، وينتهي هذا التحليل إلى تحديد الوحدات التي لا يمكن أن تحلل إلى مكونات أصغر، وبهذا يمكن تحديد الطبقات التي تتكون منها الجملة، وتحديد العناصر الدنيا التي ينتهي إليها التحليل. وقد لقي هذا النوع من التحليل قبولا عند كثير من اللسانيين الأمريكيين اللاحقين.

– وبعد **بلومفيلد** برزت الجهود التي قدمها تلميذه **زيليج هاريس**، منطلقا من المبادئ التي أرساها أستاذه (مبدأ التحليل إلى المؤلفات المباشرة، والوصف والتصنيف، وإقصاء المعنى من التحليل)، ولعل أبرز جهوده بناؤه لنظرية في التحليل سماها النظرية التوزيعية (distributionnalisme)، ومنطلقها النظر إلى[48]:

---

[44] – الطيب دبه، مبادئ اللسانيات البنيوية دراسة تحليلية إبستمولوجية، ص146.

[45] – أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص47.

[46] – ينظر: الطيب دبه، مبادئ اللسانيات البنيوية دراسة تحليلية إبستمولوجية، ص147.

[47] – المرجع نفسه، 149.

[48] – ينظر: مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، من ص272، إلى ص278.

– الجملة على أنها سلسلة من الوحدات لا تتجاور تجاورا اعتباطيا، بل إن كل مكون فيها يحتل موقعا ما بحسب علاقته بالمكونات الأخرى المجاورة له.

– إذا رمنا رصد خصائص تلك الوحدات لابدّ من تحديد مواقعها الممكنة ضمن مدونة معينة، ومجموع المواقع هو الذي يحدد خصائصها، ومجموع المواقع هو الذي يسمى توزيع الكلمة، يقول هاريس معرفا التوزيع: "توزيع وحدة ما هو مجموع المواقع التي يمكن أن تحتلها هذه الوحدة"[49].

– يمكن بعدها تقسيم الوحدات اللغوية التي ضبط توزيعها ضمن فئات تجمع الوحدة مع غيرها التي تتقاسمها نفس التوزيع. فمثلا: (الولد، الفتاة، الكرة، ...) لها توزيع متشابه فنسميها اسم، ونرمز إليها بـــ(س)/ و(ضحك، لعب، أكل ....) لها كذلك توزيع متشابه ولنسمها أفعالا ونرمز إليها بـــ (ف) / و (في، على، من ....) لها نفس التوزيع فلنسمها حروفا، ونرمز إليها بالرمز: (ح)/ و(ال، وهذا، وكل ....) لها نفس التوزيع ولنسمها محددات ونرمز إليها بـــ (مح).

والذي يؤكد أن العناصر لها نفس التوزيع هو إمكانية أن تحل الواحدة منها محل الأخرى، فمثلا: (أكل الولد تفاحة) يمكن أن نجري استبدالات مكافئة مع كل وحدة من الوحدات المكونة للجملة السابقة لكنها تؤد إلى إنتاج جمل جديدة.

وإذا ما رمنا تجريد الجملة السابقة تبعا لتوزيع العناصر فإننا نجدها تتكون من: ف+ مح + س+ مح+ س.

– توصل التوزيعيون إلى **مجموع العلاقات** التي تحكم مختلف عناصر الجملة، أبرزها: **علاقة الترتيب وعلاقة التعويض، وعلاقة التلازم**؛ كل علاقة من هذه العلاقات لها دورها وأهميتها؛ فعلاقة الترتيب نقبل جملا ونرفض أخرى (نقبل: رجل هادئ في الدار، ونرفض: في هادئ الدار رجل)، وبعلاقة التعويض يمكن أن نعرف أن العنصر له نفس التوزيع، وبعلاقة التلازم نعرف التراكيب المتلازمة (الفعل مع فاعله، المبتدأ مع الخبر، المضاف مع المضاف إليه، ...).[50]

– ولا يتوقف التوزيعيون عند الوحدات بل تعدوها إلى العلاقات التي تجمع المركبات، فالمركب الاسمي هو (أل + س)، والمركب الفعلي هو التركيب الذي يكون على رأسه فعل وقد تذكر معه عناصر أخرى، والأمر نفسه مع المركب الحرفي (ح + س)، والمركب الظرفي (ظ + س).

– انتبه هاريس لفكرة النواة التي تربط بين جملتين أو أكثر، ولذلك كان يذهب إلى وجود ترابط بنيوي بين السؤال والجواب وبين المبني للمعلوم والمبني للمجهول[51]، وهو الأمر الذي سيستثمره **تشومسكي** في نظريته التوليدية التحويلية.

– وبناء عليه فالتوزيعيون لا يهمهم ما يقول النص ولا من يقوله، ولكن كيف يقول النص ما يقوله.

---

[49] – مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، ص272.

[50] – ينظر: الطيب دبه، مبادئ اللسانيات البنيوية، ص196.

[51] – المرجع نفسه، ص154.

3- اللسانيات التوليدية التحويلية

أحدثت الدراسة الجديدة التي قدمها "أفرام نعوم تشومسكي Avram Noam Tchomsky" سنة 1957 في مؤلفه الشهير "البنى التركيبية" تغييرا جذريا في اتجاه اللسانيات، معلنا بذلك عن منهج جديد لدراسة اللغة، أطلق عليه اسم المنهج التوليدي التحويلي.

إن البنوية (الأمريكية تخصيصا) في رأي "تشومسكي" اكتفت بوصف التراكيب اللغوية وتحليلها بطريقة تصنيفية ساذجة مبتعدة عن التفسير، حيث إنه "بعد أن يقوم الواصف اللساني بجمع المتن وفرزه وتحليله للوقوف على الاطرادات التوزيعية في مستوى الأصوات والصرفات والبنيات التركيبية (الجملة) ووضعها في فئات classe (فعل/ اسم/ حرف/ ...)، ينتهي إلى وضع تمثيلات مبيانية représentations graphiques تسمح له بتجسيد مختلف التقسيمات وتوضيح العلاقات الموجودة بين مكونات الجملة؛ أي تقديم صورة إجمالية للشبكة العلائقية المتحكمة في بنية اللغة"[52]، وملغية للمتكلم والمتلقي الذي لهما الدور الأساس في عملية الإنتاج والفهم، إلى غير ذلك من النقاط التي استدعت تجاوز المحطة البنيوية إلى محطة أخرى (التوليدية التحويلية)، وللتوضيح أكثر سأعرض باقتضاب أهم نقاط الخلاف بين البنيوية والتوليدية التحويلية[53]:

1- يعتمد البنيويون في دارستهم على المدونة corpus المغلقة المحدودة يصنفونها ويحللون عناصرها وصولا إلى العلاقات، أما التوليديون فيعتمدون على المعرفة الضمنية للمتكلم بلغته، ومساءلة حدسه، من أجل الوصول إلى تفسير للقدرة التي يتميز بها والتي تمكنه من إنتاج عدد لا محدود من الجمل، أي أن موضوع الدراسة عند التوليديين هو الإنسان صاحب اللغة "ويبرر تشمسكي رفضه الرجوع إلى المتن في صورته العامة عند اللسانين الوصفيين بالنظر إلى احتمال عدم وجود الكثير من الجمل النحوية في لسان معين ضمن هذا المتن فقد لا تظهر العديد من الجمل النحوية في المتن مهما كانت درجة شموليته وتمثليته للغة المدروسة"[54].

2- اللغة في التصور البنيوي سلوك قائم على المثير والاستجابة، وتكتسب عن طريق التعود عليها مثلها مثل بقية المهارات (ركوب الخيل، الرسم ...)، أما في التصور التوليدي فهي قدرة خلاقة، واكتساب اللغة لا يكون نتيجة تأثير المحيط، بل هي ملكة فطرية تكتسب بالحدس، أي أن الإنسان هو الذي يخلق اللغة وهو يسمعها شيئا فشيئا، وخلقه لها يرجع إلى امتلاكه نظاما من القواعد في دماغه تؤهله لتكوينها وخلقها.

3- استبعد المنهج البنيوي (الأمريكي) دراسة المعنى، أما المنهج التوليدي فيرى ضرورة إدراج المعنى في دراسة اللغة لما له من دور في شرح الملابسات التي تكتنف العلاقات بين الجمل التي تعود إلى تركيب مستتر واحد لكنها تختلف في تركيبها الظاهر، فجمل مثل: (أكل الولد التفاحة/ التفاحة أكل الولد/ الولد أكل التفاحة) في التصور التوليدي التحويلي يمكن إرجاعها إلى جملة واحدة لأن معناها واحد.

---

[52] – مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص59.

[53] – الشريف ميهوبي، بناء الجملة الخبرية في شعر أبي فراس الحمداني (دراسة توليدية تحويلية)، ص81 وما بعدها

[54] – مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص32.

4- المنهج البنيوي لا يمكنه أن يفسر العدد اللانهائي من الجمل الصحيحة في أي لغة على الرغم من أن هذه اللغة تتكون من مجموعة محدودة من الأصوات والقواعد، كما أنها لا تستطيع تقديم تفسير لبعض الجمل المتشابهة في شكلها المختلفة في معناها، مثال ذلك: (استنكرت الشعوب استغلال الدول الصناعية) فهذه الجملة قد يفهم منها: - استنكار استغلال الدول الصناعية لغيرها - استنكار استغلال الدول الصناعية من طرف غيرها.

5- ينظر البنيويون إلى الجملة على أنها مكونة من عناصر لغوية متجاورة فحسب، ولذلك لا يرون بوجود أية علاقة بين الجملة المبنية للمعلوم والجملة المبنية للمجهول، أما التوليديون فيرون أن الجملة مشتقة من تركيب آخر عبر عمليات التحويل.

6- وقد كان "تشومسكي" متأثرا بالنزعة العقلانية التي تعتقد أن العقل هو أصل ومصدر المعرفة، عكس الوصفيين الذين تبنوا المنهج التجريبي الذي يرى أن الوصول إلى المعرفة يكون عن طريق التجربة المستمدة من الحواس.

من الأهداف التي تسعى النظرية التوليدية التحويلية إلى تحقيقها[55]:

أ- تحليل مقدرة المتكلم على إنتاج عدد لا محدود من الجمل الصحيحة، لم يكن قد سمعها من قبل، وعلى أن يفهمها، على الرغم من محدودية القواعد والأصوات، ومحدودية التجربة.

ب- فهم اللغة الإنسانية وذلك بالتركيز على جانبين مهمين عند المتكلم هما جانب ظاهري وآخر ضمني (الآداء والكفاءة).

ج- التميز بين ما هو نحوي وما هو غير نحوي، أو بين الجمل المقبولة وغير المقبولة.

د- بناء قواعد كلية تستمد أصولها من العقل الإنساني وتنطبق على كل اللغات الإنسانية.

من أهم المفاهيم التي يجب استحضارها لفهم التصور التوليدي التحويلي:

- **التوليد** مصطلح يدلّ على الجانب الإبداعي في اللغة؛ أي القدرة التي يمتلكها كل إنسان لتكوين وفهم عدد لا متناه من الجمل في لغته الأم، بما فيها الجمل التي لم يسمعها من قبل، وهذا يصدر عن الإنسان دون شعور منه بتطبيق قواعد نحوية معينة توجد في دماغه، وقد أولى "تشومسكي" هذه القدرة الإبداعية اهتماما كبيرا، والنحو الذي يكتسبه الإنسان، عنده، توليدي، بمعنى أنه يولد كل الجمل النحوية في اللغة، بمعنى أنه باتباع القواعد النحوية يمكننا تكوين كل الجمل الممكنة في اللغة.

- **التحويل** يحتل هذا المفهوم المكانة الرئيسة في القواعد التشومسكية، و تكمن مهمته في تحويل البنى العميقة إلى بنى سطحية، وقد يقتضي الأمر تطبيق أكثر من عملية تحويلية ليتم الوصول إلى البنية السطحية. ميّز "تشومسكي" بين الجملة الأساس التي أطلق عليها الجملة النواة، والجملة المشتقة التي أطلق عليها الجملة المحوّلة؛

[55] - الشريف ميهوبي، بناء الجملة الخبرية في شعر أبي فراس الحمداني دراسة توليدية تحويلية، ص81 وما بعدها

ووصف الجملة النواة بأنها بسيطة، وتامة، وصريحة، وإيجابية، ومبنية للمعلوم. والجملة المحوّلة بأنها تنقصها خاصة من خواص الجملة النواة، وتكون إما استفهاما أو أمرا أو نفيا أو معطوفة أو تابعة. وقال بأن التحويل يكشف لنا بطريقة جلية كيف تتحول الجملة النواة إلى عدد من الجمل المحولة. وقال أيضا إن القواعد التوليدية التحويلية تساعدنا على التمييز بين الجمل التي تبدو متماثلة وهي غير متماثلة، وبين الجمل التي تبدو مختلفة وهي في الواقع متماثلة[56].

النحو عند تشومسكي هو « جهاز لتوليد الجمل النحوية في اللغة»، أما اللغة فهي: « مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل، كل جملة طولها محدود ومؤلفة من مجموعة من العناصر المتناهية. وكل اللغات الطبيعية في شكلها المنطوق هي لغات بهذا المعنى، و ذلك لأن كل لغة تحتوي على عدد متناه من الفونيمات أو (الحروف)، ومع هذا فإن عدد الجمل غير متناه».[57]

– وفي موضوع النظرية اللسانية يقول **تشومسكي**: «إن النظرية اللسانية تُعنى في المقام الأول بمتكلم مستمع مثالي في مجتمع لغوي متجانس تماما، حيث يعرف هذا الشخص لغة ذلك المجتمع معرفة جيدة، ويكون غير مصاب بهذه الحالات النحوية غير الملائمة؛ مثل: قصور الذاكرة، والاضطراب العقلي، وعدم الانتباه والاهتمام، والأخطاء العفوية المميزة، وذلك عند تطبيق معرفته اللغوية في كل أداء فعلي».[58] من خلال هذا التعريف فرّق **تشومسكي** بين جانبين مهمين في الدراسة اللسانية، وهما: معرفة المتكلم المستمع المثالي، والأداء اللغوي الفعلي، وقد فصّل القول في هذين الجانبين تحت مصطلحي: الكفاءة و الأداء.

– إنّ مفهومي الكفاءة والأداء الذين ظهرا لأول مرة بطريقة جلية في مؤلف "تشومسكي" «مظاهر النظرية التركيبية» يرتبطان بمفهومي "اللغة والكلام" عند "دي سوسير، الأداء هو الاستعمال الفعلي للغة في المواقف الحقيقية، والكفاءة هي المعرفة الضمنية باللغة.

– وقد تحدث "تشومسكي" أيضا عن البنية العميقة والبنية السطحية، وملخص القول في هذين المصطلحين أن لكل جملة بنيتين: بنية عميقة وبنية سطحية. أمّا البنية العميقة فهي شكل تجريدي داخلي يعكس العمليات الفكرية، ويفسر التمثيل الدلالي الذي تُشتق منه البنية السطحية من خلال الإجراءات التحويلية، و أما البنية السطحية فتمثل الجملة كما هي مستعملة في عملية التواصل[59]. تتجسد البنية السطحية في قوالب مختلفة باختلاف اللغات (فعل، فاعل، مفعول به) أو (فاعل، فعل، مفعول به) أو (مفعول به، فاعل، فعل) أو (مفعول به، فعل، فاعل) أو (فاعل، مفعول به، فعل) أو (فعل، مفعول به، فاعل).

---

[56] ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 207.

[57] ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 209.

[58] المرجع نفسه، ص 210.

[59] ينظر: اللسانيات النشأة و التطور: أحمد مومن، ص 212.

– مرت النظرية التوليدية التحويلية بمراحل متعددة، كل مرحلة تمثل امتدادا زمنيا في حياتها، كما أنها تمثل طريقة معينة في التحليل النحوي، والمتتبع لها يجد[60]:

1- **مرحلة النظرية الكلاسيكية أو مرحلة الأبنية التركيبية:** وهي أول محاولة في مرحلة النظرية التوليدية التحويلية، وكانت بدايتها مع صدور أول كتاب لتشومسكي سنة 1957 ، وهو كتاب الأبنية التركيبية، وتمتد إلى سنة 1965، عالج فيه تشومسكي جملة من القضايا المتعلقة بطبيعة المعرفة عند المتكلم، وعن الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها النحو ليتمكن من وصف ما يملكه المتكلم من قدرة لسانية تتميز بالإبداع والتجدد،

2- مرحلة النظرية النموذجية (أو النظرية المعيار)، وجاءت هذه المرحلة لتطوير المرحلة الأولى، وبدأت مع ظهور كتاب معالم النظرية التركيبية سنة 1965، وقد ركز على المكون التركيبي لأنه المكون التوليدي الوحيد.

3- مرحلة النظرية النموذجية الموسعة (النظرية المعيار الموسعة)، وهي كذلك تطوير لمرحلة النظرية النموذجية، وتبدأ بإصدار تشومسكي لكتاب (دراسة الدلالة في القواعد التوليدية) سنة 1972

4- نظرية المبادئ والوسائط تشكل هذه النظرية منعطفا جديدا في تطور الأنموذج التوليدي ويبدأ مع المحاضرات التي ألقاها تشومسكي في جامعة بيس الإيطالية سنة 1981، وتقسم هذه النظرية إلى فرعين: الفرع الأول ويعرف بنظرية العمل والربط الممتدة ما بين 1981 و 1985، أما الفرع الثاني من نظرية المبائ والوسائط فيعرف بنظرة الحواجز. وفي هذه النظرية سعى المشتغلون على التيار التوليدي إلى بناء نحو كلي وضبطه.

5- النظرية الأدنوية (البرنامج الأدنوي) ويعد هذا النموذج من أكثر النماذج تقدما في تاريخ اللسانيات التوليدية، وقد بدأت هذه المرحلة مع بداية التسعينات (1993- 1995) في إطار ما يعرف بالبرنامج الأدنوي، تهدف هذه النظرية إلى تقديم تفسير عام للظواهر المدروسة بأبسط السبل واعتماد استنتاجات صورية قائمة على عدد محدود من الفرضيات القادرة على تغطية أكبر قدر من الوقائع، أي أنه محاولة لتبسيط النظرية إلى أبعد حد.

4- اللسانيات التداولية

انبنت العلوم اللسانية عند الغربيين على التراكمية؛ بمعنى استفادة اللاحق من روافد ما يقدمه السابق، ثم إعمال التمحيص النقدي وتحديد الزوايا التي لم تعالج، ولذلك نجد أن جلّ النظريات تتابعت وتكاثرت تكاثرا جدليا، تنشأ الثانية كرد فعل انتقادي على الأولى، فتقوم بسد ثغرة من ثغراتها، وتأخذ من مقولاتها دون أن تلغيها تماما.

---

[60] – ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، والشريف ميهوبي، بناء الجملة الخبرية

فها هي البنوية مع "فرديناند دي سوسير" تظهر إلى الوجود، وتنتقد الفكر اللساني القديم، خاصة ما كان سائدا خلال القرن التاسع عشر، الذي يقوم على اللّسانيات التاريخية والمقارنة. لكنّها لم تلغها بالكلية، بل استفادت من دراساتها التاريخية، ثم ظهرت النظرية التوليدية التحويلية – بزعامة "تشومسكي"– منتقدة البنيوية في أنها تكتفي بالوصف والتحليل التقطيعي الظاهري للتراكيب اللغوية، وتهمل المعنى والبحث عن القدرة إلى غير ذلك من الانتقادات، وأخيرا ظهرت الوظيفية التي بنت فكرها على انتقاد التوليدية التحويلية، حيث رأت أنها تفتقد للواقعية النفسية، وأنها لا تراعي في بُعدَيْها المبدئي والإجرائي الوظيفة الأساسية للّغات الطبيعية وهي التواصل والتبليغ، وما يستتبع ذلك من مراعاة سياق الحال، ومطابقة الحال لمقتضى المقام، ومراعاة حال السامع، إلاّ أنها لم تبعدها تماما بل استفادت من كثير من مبادئها ومعطياتها، يقول **هايمس**، منتقدا **تشومسكي**، : "إن نظرية **تشومسكي** القائمة على توليد الجمل اللّغوية المختلفة صحيحة تماما إذا كان المقصود منها وصف اللّغة ككيان مستقل بذاته بعيدا عن المواقف الاجتماعية والحياة التي تستخدم فيها اللّغة، ولكن اللّغة لا قيمة لها ككيان مستقل، فهي ليست قوالب وصيغاً وتراكيب مقصودة لذاتها، وإنما هي موجودة للتعبير عن الوظائف المختلفة كالطلب والترجي والأمر والنهي ... وغير ذلك من آلاف الوظائف اللّغوية"[61].

وبهذا الانتقاد الشهير أعيد الاعتبار للنظريات السياقية، حيث دخلت مجال اللّسانيات بقوة، كنظرية أفعال الكلام لفلاسفة اللّغة العادية، ونظريات التداول والملفوظية ونظريات النحو الوظيفي ... وما يجمع هذا التوجه الجديد هو محاولة ربطه البنية بوظائف تداولية محددة تحكمها سياقات وطبقات مقامية معينة، وشبكة من العلاقات الاجتماعية المنظمة لمقاصد المتخاطبين، والمنطقية التي تتضمنها محاوراتهم.

– يصعب تحديد مفهوم أو تعريف للتداولية بحيث يكون تعريفا دقيقا، وذلك لاختلاف الدارسين واتجاههم اتجاهات شتَّى، إلاّ أنهم يقرون بأن قضية التداولية «هي إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، والتعرف على الاستعمال اللغوي، ومن ثم تصير التداولية جديرة بأن تُعْرَّف بأنها علم استعمال اللغة»[62].

– وقد تنوعت مصادر هذه المحطة بين الفلسفة، وعلم النفس، والنظريات اللسانية الحديثة، فظهرت الأفعال الكلامية من الفلسفة التحليلية، ونظرية الملاءمة من علم النفس المعرفي.

– تتلخص مهام التداولية في : «دراسة استعمال اللغة، فهي لا تدرس البنية ذاتها، ولكن تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها كلاما محدّدا صادرا من متكلم محدد وموجها إلى مخاطب محدّد بلفظ محدّد في مقام تواصلي محدد لتحقيق غرض تواصلي محدّد.

–شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

---

[61] – نايف خرما وعلي حجاج، **اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها**، نقلا عن: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، يحي بعيطيش، (الجزائر: أطروحة دكتوراه، مخطوط، 2005-2006، جامعة منتوري)، ص39.

[62] التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، دار التنوير، ط1، 2008، الجزائر، ص25.

-بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر غير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر.
-شرح أسباب فشل المعالجة اللسانية البنوية الصرف في معالجة الملفوظات».[63]

[63] التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص ص 37، 38 .

المحور الثاني:

ضبط حدود التوجه الوظيفي

أوردنا سابقا (في المحور الأوّل) أنّ الدّرس اللّساني الغربي عرف تطورات كثيرة، آخرها التّوجه نحو دراسة اللّغة بمراعاة استحضار الوظيفة المنوطة بها، وذلك لتأثيرها في بنيتها وتوقف دراسة تلك البنية عليها، فهي "دراسة استعمال اللّغة، فهي لا تدرس البنية اللغوية ذاتها، ولكن تدرس اللّغة حين استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي بعدّها كلاما محدّدا صادرا من متكلّم محدّد وموجّها إلى مخاطب محدّد بلفظ محدّد في مقام تواصلي محدد لتحقيق غرض تواصلي محدّد[64]، وقد شمل هذا التّوجّه بدوره عدّة توجّهات (النّظريّات المؤسّسة تداوليّا)، أبرزها: نظرية أفعال الكلام، والملفوظية، والحجاج، ونظريات النّحو الوظيفي ... والذي يهمّ البحث في هذا السّياق هو النّظريّات الوظيفيّة عامّة ونظريّة النّحو الوظيفيّ **لسيمون ديك** ودراسة العربية من منظورها مع **المتوكّل** خاصة.

وبناء عليه سنحاول في هذا المحور الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما حدود التوجه الوظيفي؟ ما هو الضابط الدقيق الذي يجعلنا نحكم على توجه لساني ما أنه توجه وظيفي؟ ما المفهوم العام للنحو الوظيفي؟ كيف يميز بين نحو وظيفي وآخر غير وظيفي؟

لعل أوّل ما يمكن أن يُبْدَأَ به هو تمييز النّظريّات الوظيفيّة من غير الوظيفيّة، لأنه الفيصل الذي يعطي هذا التوجه أحقية التميز ويجعل الرؤية واضحة من بدايتها. فما هو الضّابط الدّقيق الذي يجعلنا نقول عن توجّه ما إنّه توجّه وظيفي؟.

يورد الباحث **يحي بعيطيش** أنه، حتى نعدّ نظريّة أو توجّها ما توجها وظيفيا، يجب[65]:

اعتبار الوظيفة التبليغية الوظيفة الأساس للغة، وأن تلك الوظيفة تعكس إلى حد كبير الخصائص البنيويّة للتّراكيب اللّغويّة (الصّوتيّة، والصّرفيّة، والمعجميّة، والتّركيبيّة) في الجملة أو النّصّ.

لا يعدّ النموذج النّحوي نموذجا وظيفيا إلا إذا أفرد فيه مستوى خاصّ للجوانب التداولية، منظورا إليها على أنها مجموعة خصائص تسهم في تحديد البنية التركيبية للجملة أو النص (حيث يسهم بمعية الجوانب الدلالية في توفير كل المعلومات التي تحتاجها القواعد التركيبية المحددة لرتبة المكونات، وحالاتها الإعرابية...).

وفي ضوء هذين الأساسين يمكن التّفريق بدقّة بين النّحو الوظيفي والنّحو غير الوظيفي؛ فالنّحو الوظيفي هو الذي لا يقتصر على البحث عن الدّور الذي تؤدّيه الكلمات أو العبارات في الجملة، أي الوظائف التركيبية؛

---

[64] – مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)**، (الجزائر: دار التنوير، ط1، 2008)، ص 37.

[65] – ينظر: يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، (الجزائر: أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، مخطوط، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005 – 2006)، ص57.

لأنّ هذه الوظائف لا تمثل إلاّ جزءاً من كلّ تتفاعل مع وظائف أخرى مقاميّة[66] (الوظائف الدلالية والتداولية)، وبهذا فالنّحو الوظيفي هو ذلك الجهاز المركب من محصلة كل هذه الوظائف (التركيبية، الدلالية، والتداولية).

أمّا النّحو غير الوظيفي فهو النّحو الذي يُكْتَفَى فيه بتحديد وظائف بنية الجملة التّركيبيّة (وقد يتعدّى هذا إلى الاهتمام بتمثيل الوظائف الدّلالية)، ومن هذا المنطلق لا يمكن عدّ الوظيفيّة الفرنسية، كما يورد **بعيطيش**، بزعامة **أندري مارتني** من النّحو الوظيفي في شيء؛ ذلك أنها لم تدرج في وصفها مستوى لتمثيل الخصائص المقامية التداولية بل ركزت على الأشكال البنيوية ذات الطابع المادي الذي يسهل حصره وضبطه وتقنينه ودراسته دراسة علمية موضوعية، يقول بعيطيش: "ويترتب على ذلك إبعاد نظرية النّحو الوظيفي أو علم التركيب الوظيفي (la syntax fonctionnelle) لمارتني مثلا من النماذج النّحوية الوظيفيّة لأنها ... لم تدرج في وصفها مستوى لتمثيل الخصائص المقامية التداولية، فهي على غرار الأنحاء البنيوية التي ضحت بالأساسين معا من أجل التفرغ كلية للخصائص البنيوية الشكلية"[67].

النّحو الوظيفي (المدلول المصطلحي)

لعلّ أوّل ما يجب على الباحث أن يحصله هو تحقيق تصور واضح لمفهوم العلم، وتحقيق هذا التصور لموضوع هذا العلم (النّحو الوظيفي) مرهون بفك مصطلحاته المكونة له (النّحو، الوظيفة)، ومعرفة مداليلها، نظرا للمفاهيم المتعددة التي أخذها المصطلحان في الثقافتين العربية والغربية مما يتطلب ضبطا وتحديدا، ثم هي محاولة لإزالة اللبس العالق في بعض الأذهان، حيث إن كثيرا من الدارسين لا يميزون بين النّحو الوظيفي والتداولية ويجعلانهما متساويين من حيث إنهما يبحثان في علم استعمال اللّغة، وهذا الأمر، وإن كان صحيحا إلى حد ما، لا يمكن قبوله بهذا الإطلاق؛ فالنّحو متعلق باستنباط القواعد أو النّظام الذي يحكم لغة ما (بمراعاة الوظيفة الأساس لها؛ التّبليغ)، أمّا التّداوليّة فهي علم له كبير تعلق بالحركة الفلسفية الغربية التي جعلت من بين أبرز اهتماماتها البحث في القضايا المتعلقة بالاستعمال اللغوي محاولة الإجابة عن أسئلة من قبيل: "ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ ولماذا نطلب من جارنا على المائدة ما إذا كان في استطاعته أن يناولنا الملح، مع أن ذلك يبدو بإمكانه؟ من يتكلم إذن ولمن؟ ومع من؟ ولأجل ماذا؟ من تظنّني أكون حتى تكلّمني هكذا؟ ما الذي يجب معرفته لرفع الإبهام؟ ما هو الوعد؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نقتصر على المعنى الحرفي لقضية ما؟ ما هي استعمالات اللّغة؟ وأي مقياس يحدد قدرة الواقع الإنساني؟"[68]، يضاف إلى كلّ هذا محاولة تمييز هذا النّحو عن بقية الأنحاء (القديمة منها والحديثة). وعلى كل، فالذي يهم البحث الآن هو ضبط مفهوم النّحو ومفهوم الوظيفة، ومحاولة الاستعانة بهما في تحديد مفهوم واضح لهذا العلم.

---

[66] – ينظر: يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص41.

[67] – المرجع نفسه، ص42.

[68]– فرنسواز أرمينكو، **المقاربة التداولية**، ترجمة: سعيد علوش، (المغرب: مركز الإنماء القومي، دط، دت)، ص7.

1- مفهوم النّحو :

إذا أطلق النّحو عند النحاة العرب فإنّه يراد به عادة المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وتشمل هذه المقاييس القواعد المتعلقة بذوات الكلم، كما تشمل القواعد المتعلقة بوحدات الجملة، وقد تتوسع هذه المقاييس لتشمل القضايا الصوتية والبلاغية والمعجمية الدلالية (وهذا ما يشهد عليه أول كتاب نحوي مكتمل يصل إلينا؛ أعني كتاب سيبويه).

أما عند الغربيين فتتنوع إطلاقاته إلا أنه يمكن حصرها في أربعة مفاهيم[69]: **أ**- النّحو في مقابل اللسانيات. **ب**- النّحو فرع من فروع اللسانيات. **ج**- النّحو نمذجة صورية للواقع اللغوي. **د**- النّحو بالمعنى الواسع أي النّظريّة.

النّحو في مقابل اللسانيات: يميز بعض المؤرخين لتاريخ الدرس اللساني بين مرحلتين كبيرتين هما:

مرحلة قديمة: هي مرحلة الدراسات النّحوية (اللغوية القديمة)، **ومرحلة حديثة:** هي مرحلة اللسانيات، هذه الأخيرة تبدأ مع **دي سوسير**.

والفرق بين مرحلة الدراسات اللغوية القديمة والدراسات اللسانية الحديثة يمكن لمحه في النقاط الآتية: ظروف الإنتاج، والموضوع، والهدف، والمنهج[70]:

1- من حيث ظروف الإنتاج، فتحت اللسانيات مجال الاستفادة من علوم متعددة كالفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع، والرياضيات، وعلم النّفس .... الأمر الذي لم يتح للدرس اللغوي القديم، فالظروف التي توفرت للسانيات تختلف اختلافا كبيرا عن الظروف التي توفرت للدرس اللغوي القديم (النّحو).

2- وسّعت اللسانيات موضوع الدراسة (اللغات البشرية على اختلاف أنماطها)، أما الدراسات اللغوية القديمة فلم تتجاوز حدود اللّغة الواحدة.

3- هدف اللسانيات هو فهم اللّغة البشرية، ومحاولة إقامة نحو كلي يضطلع برصد خصائص اللسان الطبيعية بوجه عام، أما الدّراسات اللغوية القديمة فقد جعلت الحفاظ على اللّغة المعينة وتعليمها هدفا لها.

4- يقوم منهج اللسانيات على بناء نماذج خاضعة لقواعد الاستنباط وقوانين الصورنة العلمية والقابلية لأن تراز حاسوبيا، أما في النّحو القديم فإنه يقوم على أوصاف متفرقة لأبواب مختلفة في الغالب الأعم.

وقد يطلق بعض اللسانيين مصطلح (نحو) وهو يريد به الوصف الكلي للغة. نجد هذا الإطلاق عند **دي سوسير** مثلا، قال: "يمكن أن نطلق على الألسنة القارة أي وصف حالة من حالات اللّغة اسم **نحو** بالمعنى الدقيق للكلمة، وهو في الواقع ذلك المعنى المتداول الذي نجده في عبارات من قبيل (نحو لعبة الشطرنج، نحو البورصة)

---

[69] - أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، (المغرب: دار الأمان، ط1، 2006)، ص36 – 39.

[70] - المصدر نفسه، ص37.

وغيرها، حيث يتعلق الأمر بشيء متشعب ومنتظم يقوم على تعامل جملة من القيم المتواجدة"[71]، فيكون المدلولان متقاربين.

ب- **النّحو فرع من فروع اللّسانيات**: قد يطلق النّحو على فرع من فروع الدّرس اللغوي قديمه وحديثه، مركزا على المستوى الصيغي (الصرفي) و التركيبي، يقول **جون ديبوا**، معدّدا إطلاقات مصطلح (نحو) والتي من بينها: "النّحو هو الوصف للمورفيمات النّحويّة والمعجميّة فقط، بدراسة أشكالها وتأليفاتها من أجل تشكيل كلمات (بنائها) أو جمل (التّركيب)، وفي هذه الحالة نجد أنّ النّحو يقف قسيما للفونولوجيا، ويمكن تسميته، وهو بهذا المفهوم، بالمورفوسينتاكس"[72]، ثم يتعالق هذا المستوى مع مستويات أخرى كالمستوى الصوتي والدلالي.

ويرى **المتوكّل** أن هذا المفهوم ينطبق كذلك على كتب النّحو العربي نثرا كانت أم نظما[73]، وهو رأي لا يمكن التسليم به إلا على بعض مؤلفات القرن الرابع وما بعده، أما قبل هذا فكان النّحو يشمل جميع مستويات اللّغة (وأبرز دليل على هذا كتاب **سيبويه**، كتاب المقتضب **للمبرد**، ...).

ج- **النّحو نمذجة صورية للواقع اللغوي**: يقصد بالنّمذجة عملية بناء الجهاز الواصف (الذي يصف بنية لغة ما من اللغات) وتنظيم مكوناته وفق منظور صوري[74]، بحيث يكفل هذا الجهاز التمثيل الملائم للظاهرة المروم رصدها (اللّغة في هذا السياق)، ويتم بناء الجهاز الواصف أو النموذج انطلاقا من المبادئ المنهجية المتضمنة في النّظريّة التي تخلفه؛ فمثلا في نظرية النّحو الوظيفي يجب أن ينطلق في بناء النّحو أو الجهاز الواصف اعتمادا على المبادئ المنهجية المعتمدة في الدرس اللغوي ذي الطابع الوظيفي، والتي من أهمها:

التمثيل للجوانب التداولية بالإضافة إلى المكونات التي تتكفل بالتمثيل للجوانب الأخرى (الدلالية، التركيبية، الصوتية).

وأن يكون منظما على أساس أن الجوانب التداولية تقوم بدور معين في تحديد الجوانب التركيبية الصرفية، أو بعبارة أخرى، أسبقية الجوانب التداولية، هذه الأسبقية يبررها أن بنية الجملة الصرفية التركيبية (منظورا إليها كصيغة منجزة) تتحدد تبعا لتلك الجوانب لا العكس، أي أنّ الجانب التركيبي البنيوي جاء لخدمة الجانب

---

71 – فرديناند دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، تر: صالح القرمادي وآخرين، (تونس: الدار العربية للكتاب، ط1، 1985)، ص201.

72 – Dictionnaire de linguistique et des sciences du langue, Gean Dubois et autres, LAROUSSE, paris, edition 1999,p226.

73 – ينظر: أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص38.

74 – الصورية هي عملية "نقل الظواهر اللغوية من مستوى محسوس إلى مستوى التجريد، وبالتالي صياغة قوانين اللغة. فنحن نقوم بصياغة التصورات صياغة تجريدية بأن نعوضها برموز معينة تساعدنا على الكلام عن عملية العقد؛ حيث يتم بموجبه نقل التصورات والقضايا الملاحظة إلى لغة معقودة تعكس العلاقات المستخرجة من الظواهر التجريبية التي لاحظناها" حسان الباهي، **اللغة والمنطق (بحث في المفارقات)**، (المغرب: المركز الثقافي العربي، دار الأمان، ط1، 2000) ، ص51.

التداولي لا العكس. ومن هذا المنطلق فالنّحو جزء من هذه النّظريّة يهتم بالنّمذجة تبعا للمبادئ المنهجية التي توفّرها (النّظريّة).

د- **النّحو بمعنى النّظريّة**: النّظريّة هي "مجموعة من المصطلحات والتعريفات والافتراضات لها علاقة ببعضها البعض، والتي تقترح رؤية منظمة للظاهرة، وذلك بهدف عرضها والتنبؤ بمظاهرها"[75]، ويمكن القول تبعا لهذا التّعريف إنّها مجموع المبادئ والأسس والمرجعيات الفلسفية بالإضافة إلى الجهاز الواصف، يتبناها مجموعة من الدارسين. قد يتوسع في إطلاق النّحو على المفهوم المقدم للنظرية؛ كما هو الحال مع (النّحو التّوليديّ التّحويليّ) و(النّحو المركبي المعمم) و(النّحو الوظيفي) ...، فإطلاق النّحو هكذا دون قيد يعنى به النّظريّة ككل[76].

وما يهم البحث من هذه المفاهيم المختلفة التي يمكن أن تسند إلى هذا المصطلح عند الغربيين (وعند كثير من العرب المحدثين) هو المفهوم المعتمد في نظرية النّحو الوظيفي وأبرزه النّحو بمعنى النّظريّة والنّحو بمعنى الجهاز الواصف.

2- مفهوم الوظيفة: تتبّع الأستاذ **بعيطيش**[77] جلّ المفاهيم التي يدلّ عليها مصطلح الوظيفة في المعاجم العربيّة والغربيّة، القديمة منها والحديثة، وقد انتهى به التّطواف إلى أن من أهم المفاهيم (مركزا على المفاهيم التي تقرّبه من فهم النّحو الوظيفي) التي يشفّ عنها هذا المصطلح هي:

أ- الدور أو الأدوار المتضافرة أو الجزء الذي يتفاعل مع الكل.

ب- المفاهيم السياقية والمعاني الدلالية التي لها صلة بالوظائف التداولية والدلالية ذات الطابع الكلي.

ج- الوظائف الثانوية التي تعدّ انزياحا عن الوظيفة التبليغية الأساس.

وعلى ما يبدو، فإنّ المفهومين (ب، ج) اللذين أوردهما الأستاذ لا يمثلان مفهومين حقيقيين للوظيفة بقدر ما هما إطلاقان لها، ويبقى الدّور، كمفهوم، هو أقرب المفاهيم التي يمكن استعمالها للدلالة على الوظيفة.

ومن المعلوم في الدراسات اللسانية الحديثة أنّ دور عنصر ما مرهون تحديده بالنظر إلى غيره (وجود عنصرين على الأقل بينهما علاقة مخصوصة)، وهذا ما يقودنا إلى القول بأنّ "الوظيفة هي نتاج علاقة قائمة بين طرفين. وبعبارة أخرى إذا انتظم الطرفان (س) و(ص) بالعلاقة (ع) نتجت الوظيفة (ظ). يعبر عنه ... بالصّيغة (29) الموالية: (29) (س ع ص ⟸ ظ) فلا وظيفة بغير علاقة بين طرفين. وبهذا المعنى يمكن أن نلتمس الوظيفة في مختلف مستويات اللّغة وفروعها. ففي المستوى الصوتي نجد التصويتة تحصل على وظيفة التفريق بين المعاني من علاقة التقابل الصوتي القائمة بينها وبين غيرها من التصويتات المتعاقبة على نفس المحل... وأن الوظائف النّحوية

---

[75] – موريس آنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)**، تر: بوزيد صحراوي وآخرين، (الجزائر: دار القصبة للنشر، ط1، 2004)، ص54.

[76] – ينظر: أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص39.

[77] – ينظر: يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص33.

نائجة عن علاقات دلالية كعلاقة السببية، والعلية، واللزوم المشروط والانتماء..."[78]؛ أي أنّ دور عنصر من عناصر بنية ما (أو وظيفته) مرهون بعلاقته (وهي التي تكسبه قيمته) مع بقية عناصر تلك البنية.

ويفرق **المتوكّل** بين الوظيفة كدور والوظيفة كعلاقة، على أساس أن "**العلاقة** رابط بنيوي قائم بين مكوّنات الجملة أو مكوّنات المركّب في حين أنّ **الدّور** يخص اللّغة بوصفها نسقا كاملا"[79]، ويرى أنّ المفهوم الأول الذي يأخذه مصطلح الوظيفة (العلاقة) متداول ومعروف في جل الأنحاء القديمة أو الحديثة مع اختلاف، طبعا، في تصور العلاقة بين هذه الأنحاء، "ففي الأنحاء الصورية يستعمل هذا المصطلح للدلالة على العلاقات التركيبية كعلاقات الفاعل والمفعول المباشر والمفعول غير المباشر. وفي الأنحاء ذات المنحى الوظيفي يستخدم للدلالة على كل العلاقات التي يمكن أن تقوم داخل الجملة أو داخل المركّب. مثال ذلك أنّ النّحو الوظيفي يميّز بين ثلاثة مستويات من الوظائف: وظائف دلاليّة (منفذ، متقبّل، مستقبل، زمان، أداة ...) ووظائف تركيبيّة (فاعل، مفعول) ووظائف تداوليّة (محور، بؤرة)"[80]، أمّا المفهوم الآخر للوظيفة (الدّور) فيربطه بالغرض العام من اللّغة، وهو "الغرض الذي تسخر الكائنات البشرية اللغات الطبيعية من أجل تحقيقه"[81]، سواء أكان هذا الغرض هو التواصل أم التعبير عن الفكر أم شيئا آخر.

والنّاظر فيما قدّم سابقا وفيما ذهب إليه **المتوكّل** يجد أنّ الدور هو أبرز إطلاق يمكن أن يرتضى لمصطلح الوظيفة، وأنّه (الدّور) يتكئ اتكاء كبيرا على وجود علاقة بين عنصرين؛ فهذا المفهوم يستوعب المفهوم الأول الذي أعطاه **المتوكّل** للوظيفة (العلاقة) ذلك أنّ الفاعل والمفعول وغيرها من الأمثلة التي ذكرها أدوار تؤديها عناصر معينة في التركيب متى توفرت علاقات مخصوصة بينها (مثال ذلك: أنه إذا توفر الفعل (س) وتوفر الاسم (ص) وربط بينهما بعلاقة الإسناد فإن الوظيفة أو الدور الذي يمكن أن يسند إلى (ص) هي الفاعلية أو المبتدئية)، كما يستوعب المفهوم الثاني (الدور) ذلك أن تحقيق التواصل (وهي الوظيفة الأساس للغة الطبيعية) مرهون بوجود متكلمَيْن أو أكثر بينهما علاقات مخصوصة في ضوئها يتحقق التواصل وبدونها يبتر وينقطع.

3- مفهوم النّحو الوظيفي:

ذكر البحث سابقا أنه لا ينسب النّحو (سواء أريد به النّمذجة الصورية أم أريد به النّظريّة، وهما أكثر المفاهيم استعمالا في سياق الحديث عن هذه النّظريّة) إلى الوظيفيّة في شيء إلا إذا روعي فيه التمثيل للجوانب التداولية، ومن خلال تعريف الوظيفة نفهم أنّ الوظيفة التداولية هي نتاج علاقة ربط بنية الجملة بالمقام الذي أنجزت فيه، وأنّ النّحو الوظيفي هو تلك النّظريّة التي تنطلق من مبدإ أن بنية الجملة تخضع إلى حدّ كبير للوظيفة التّواصلية التي جاءت لتأديتها (أو بعبارة أخرى: أن بنية اللّغة تأخذ الخصائص التي تخدم إنجاح التواصل

---

[78] – محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية** (2- **اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**)، (المغرب: دار الأمان، ط1، 2001)، ص495.

[79] – أحمد المتوكل، **التركيبات الوظيفية** (**قضايا ومقاربات**)، (المغرب: دار الأمان، ط1، 2005)، ص23.

[80] – المصدر نفسه، ص22.

[81] – المصدر نفسه ص23.

وأهدافه)، ومن ثمة فالنّحو الوظيفي، كما يقول **كونو**، (وفق منظور عام) "مقاربة لتحليل البنية اللغوية تعطي الأهمية للوظيفة التواصلية لعناصر هذه البنية بالإضافة إلى علاقاتها البنيوية"[82].

[82] – كونو، **التركيب الوظيفي**، نقلا عن: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص104.

المحور الثالث

أهم النظريات الوظيفية، وسبل المفاضلة بينها

إن الناظر في مختلف النظريات اللسانية التي تمخضت عن مختلف التوجهات اللسانية يجد العديد من النظريات التي يمكن القول عنها إنها نظريات وظيفية، ذلك أنه يمكن أن نطبق عليها المعيار الذي يميز الوظيفي منها من غير الوظيفي، إذ إن هذه النظريات تنطلق من أن الوظيفة الأساس للغة هو التواصل، وتدرج مستوى لدراسة الجوانب التداولية، من أهم هذه النظريات:

من أولى النّظريّات الوظيفيّة نظريّة الوجهة الوظيفيّة للجملة المنبثقةُ عن مدرسة براغ، ونظرية النّحو النّسقي المنبثقةُ عن مدرسة لندن. وهاتان النظريتان تندرجان ضمن مرحلة الدالّيات.

في حين نجد أن نظرية البراقمانتاكس، ونظرية التركيبات الوظيفيّة، ونظرية التركيب الوظيفي تندرج ضمن مرحلة الدلاليات والتداوليات، إذ إن معظم أنصار هذه النّظريّات متأثرون بالنّظريّة التوليدية التحويلية ومتجاوزون لها بإضافة العنصر التداولي.

نظرية النّحو الوظيفي: في نهاية السبعينات ظهرت ردة فعل عنيفة ضد المد التوليدي التحويلي تتمثل في نظرية النّحو الوظيفي بزعامة **سيمون ديك** الهولندي، حيث مثل للجانب التداولي ورفض مبادئ النّحو التوليدي التحويلي (كالتحويل) محاولا الاستفادة مما قدمه فلاسفة اللّغة العادية، وموسعا النظر نحو بناء نحو يربط بين البنية والوظيفة.

يذكر الأستاذ بعيطيش أن نظرية **ماتيسيوس** (الوجهة الوظيفيّة للجملة) ونظرية **فيرث** و**هاليداي** (نظرية النّحو النّسقي) لهما دور كبير في بروز الموجة الوظيفيّة "فقد سارت النظريتان جنبا إلى جنب مع النّظريّات النّحوية البنيوية، وعايشتا النماذج التوليدية التحويلية الأولى، فبدأ الصراع بين النموذج التحويلي والنموذج الوظيفي، الذي تعزز بنظريتين نحويتين وظيفيتين هما: نظريتا التركيب الوظيفي والنّحو الوظيفي، اللتان تسلمتا الراية من سابقتهما وحافظتا على المبدإ الأساسي للمذهب الوظيفي، وقد انتهى الصراع وحسم لصالح النموذج الوظيفي في نهاية السبعينات؛ حيث دخل المكون التداولي إلى كل النماذج التحويلية بصفة عامة"[83].

وإذا كان البقاء، فيما يتعلق بالنّظريّات العلمية، للأكفإ فإنّ كثيرا من هذه النّظريّات قد انكفأت على نفسها فاضمحلت أو كادت، وهناك نظريات أخرى أمكنها أن تستفيد من غيرها وأن تطور نفسها مما أعطاها أحقية التميز والاستمرارية، وهذا معناه أن هذه النّظريّات ليست متساوية في طروحاتها ومضامينها مما يجعلنا نتساءل عن معايير المفاضلة بينها، وعما جعل نظرية النّحو الوظيفي **لسيمون ديك** تبذ غيرها.

المفاضلة بين النّظريّات الوظيفيّة: نبّهنا سابقا إلى أنّ التّوجّه الوظيفي يضمّ نظريات كثيرة، كـــ "النسقية الوظيفيّة، والوجهة الوظيفيّة للجملة، والتركيبات الوظيفيّة، والفرضية الإنجازيّة، ونظرية النّحو الوظيفي. من

---

[83] – يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفيّة للنّحو العربي**، ص71.

هذه النّظريّات ما توقّف كالوجهة الوظيفيّة للجملة والفرضية الإنجازيّة، ومنها ما لا يزال حاضرا في الحقل اللساني كالنّسقية الوظيفيّة والتركيبات الوظيفيّة ونظرية النّحو الوظيفي. ومنها ما يشكل نظرية لسانية قائمة الذات كالنّسقية الوظيفيّة ونظرية النّحو الوظيفي، ومنها ما هو مدمج في أحد نماذج النّظريّة التوليدية التحويلية كما هو شأن الفرضية الإنجازيّة والتركيبات الوظيفيّة"[84].

هذه النّظريّات وإن اتّفقت في كثير من المفاهيم وفي كثير من المبادئ العامّة التي تحكم التّوجّه الوظيفيّ عموما (التي سبق عرضها)، إلا أنّ بينها اختلافا من حيث دقتها وشموليتها وانفتاحها، وهذا يستدعي، في نظر **المتوكّل**، وضع مجموعة معايير أخرى للمفاضلة بينها. والنّظريّة المقدمة أو المفضلة هي النّظريّة التي تنطبق (أو تقترب) عليها ما سماه **المتوكّل** بالنّظريّة الوظيفيّة المثلى، فما هي هذه النّظريّة؟ وكيف يمكن اعتمادها للمفاضلة بين مختلف هذه النّظريّات الوظيفيّة؟.

يقول **المتوكّل** معرفا إياها: "ما نصطلح عليه بالنّظريّة الوظيفيّة المثلى هنا، هو مجموعة من المواصفات نستخلصها مما تطمح إليه النّظريّات ذات المنحى الوظيفي وتجتهد في تحقيقه أو في تحقيق القسط الأوفر منه"[85]، ثمّ يُرجع بعض هذه المواصفات إلى المنطلق وبعضها إلى الهدف الذي تتغياه، ويرجع بعضها إلى طريقة النّمذجة.

أ- **المنطلق**: يتمثّل المنطلق في مدى انطباق المبادئ، السّابقة الذكر، عليها، ويشترط في النّظريّة المثلى أن تجمع هذه المبادئ بداءة، فهي، كما يقول **المتوكّل**، "النّظريّة التي تنطلق من مبدإ أداتية اللّغة، مرجعة وظائفها الممكنة إلى وظيفة التواصل، وتؤسس على هذا المبدإ وصف بنية اللغات صرفا وتركيبا وصوتا وتطورها. وهي كذلك النّظريّة التي تجعل من وظيفة التواصل أساسا للبحث في إشكالات التنظير اللساني الكبرى كإشكال اكتساب اللّغة وإشكال الكليات اللغوية"[86].

وإذا جئنا نفاضل بين مختلف النّظريّات الوظيفيّة اعتمادا على هذا المنطلق، فإننا نجدها تتآسر هذه المنطلقات الأولية المنتهجة؛ "فهي جميعها تؤمن بمشروعية الوظيفة في الدرس اللغوي، وأداتية اللّغة، وتبعية بنية اللّغة لوظيفة التواصل، كما تؤمن بتأثير المستعملين وسياق الاستعمال في نسق اللّغة"[87]، إلا أنه يجب التنبه إلى بعض النّظريّات التي قللت أو أغفلت بعض تلك المبادئ؛ أو نظرت إليها نظرة مخالفة لنظرة الوظيفيين، ولذلك يرى

---

[84] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول و الامتداد)**، ص48.

[85] – المصدر نفسه، ص43.

[86] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص44.

[87] – المصدر نفسه، ص49.

المتوكّل أنه إذا نظر إلى بعض المبادئ كتلك التي تتعلق بالكليات اللغوية واكتساب اللّغة وتطورها فإنه يمكن تقسيم النّظريّات المعنية بالأمر إلى فئات ثلاث[88]:

1- ثمة نظريات لم تعن بهذه القضايا أو لم تعطها ما تستحق من عناية، وهي النّظريّات التي ظلت متأثرة باللسانيات البنيوية (كالوجهة الوظيفيّة للجملة) فلا يبحث فيها عما يعرف بالكليات اللغوية ولا عن النّحو الكلي.

2- وثمة نظريات وظيفية ذات أصل توليدي لم تغير أو لم تعد النظر في قضايا اكتساب اللّغة والنّحو الكلي كما هو الحال مع الفرضية الإنجازيّة والتركيبات الوظيفيّة.

3- وتبقى نظرية النّحو الوظيفي لـــ**سيمون ديك** النّظريّة التي توفّرت فيها جميع المنطلقات الوظيفيّة، مع مقاربة قضايا الاكتساب والكليات والنّحو الكلي على أسس وظيفية.

وهذا، إن دلّ على شيء، فإنما يدلّ على أفضلية (وهي أفضلية مدلّل عليها) نظرية النّحو الوظيفي، ومما يزيد في أفضليتها تناولها أشياء لم تتناولها مختلف النّظريّات الأخرى كالتنميط وقضية التطور؛ يقول **المتوكّل**: "إن النّظريّات الوظيفيّة لم تعن كبير عناية بهاتين القضيتين المركزيتين باستثناء نظرية النّحو الوظيفي التي جعلت من مراميها الكبرى تنميط اللغات ورصد تطورها من منظور ترابط البنية والوظيفة وتبعية الأولى للثانية"[89].

ب- الهدف: سعت جلّ النّظريّات اللّسانية (النّظريّة[90] تخصيصا) إلى تحقيق ما يعرف بالكفاية اللغوية، وإذا ما ذكر هذا المصطلح فإن مفهومه يتوجه إلى الكفاية الوصفية والكفاية التفسيرية.

لكن يشترط في هذه النّظريّات أن لا تبقى أسيرة هذه الكفاية فقط، بل عليها أن تتجاوزها إلى كفايات أوسع، جمعها **المتوكّل** فيما سمّاه **بالكفاية الإجرائية**؛ يقول **المتوكّل**، موضّحا، :"مقصودنا هنا هو مجموعة مجالات التواصل التي تستخدم فيها اللّغة إما كليات كالترجمة بمختلف أنواعها (البشرية، الآلية، الفورية ...) أو جزئيا (الأشرطة السينمائية، الأغاني ...). ومما يدخل في هذا الحقل نفسه الاضطرابات اللغوية الراجعة إلى أمراض نفسية أو عقلية. بل إنّه من الممكن الذهاب إلى أبعد من ذلك، والقول إن النّظريّات اللسانية، أو بعضها

---

[88] – ينظر: المصدر نفسه، ص ص49-50.

[89] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص50.

[90] – جعل المتوكّل (اللسانيات النظرية) مقابلا (للسانيات التصنيفية) وتجمع التيارات التي تجاوزت التصنيف إلى التفسير، كالتوليدية التحويلية والوظيفية. ينظر: أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص11.

على الأقل، معدة الآن لأن تلج كذلك الأنساق التواصلية التي لا تستخدم اللّغة؛ كالإيماء والرسم والأفلام الصامتة والقطع الموسيقية الصامتة"[91].

وقد يقول قائل: إذا كان مرتكز الوظيفيين تبعية البنية للوظيفة، فما علاقة هذه النّظريّة بالجوانب الخارجة عن اللّغة؟ أو كيف يمكن تصور نظرية موضوعة أساسا لدراسة بنية اللّغة تتجاوز موضوعها لتؤسس لأشياء خارجة عنها اعتمادا على المبادئ ذاتها المعتمدة في الدراسة الأولى؟ يجيبنا **المتوكّل** بأنّه "إذا نحن آمنا بأنّ للتّواصل بمختلف قنواته اللغوية وغير اللغوية نسقا عامّا موحّدا، وبأنّ النّظريّات اللّسانية قادرة على وصف هذا النسق، أصبح من المنتظر من هذه النّظريّة الوظيفيّة المثلى أن تحصّل كفايتين اثنتين، كفاية لغوية وكفاية إجرائية، كفاية وصف ظواهر اللّغة وتفسيرها ... وكفاية الإسهام في جانب مهم على الأقل من قطاعات التواصل الاجتماعية – الاقتصادية التي تستخدم اللّغة بكيفية من الكيفيات"[92]، وهو الأمر الذي تحاول نظرية النّحو الوظيفي مع مختلف النّظريّات اللسانية تحقيقه؛ وقد استطاعت (نظرية النّحو الوظيفي)، كما يورد **المتوكّل**، أن تلج مجال الترجمة ومجال الاضطرابات اللغوية والتواصل الإشاري، كما حاولت تحقيق الكفاية الحاسوبية (يذكر **المتوكّل** برنامج بروفكلوت)[93]، خلافا للنظريات الوظيفيّة الأخرى التي لم تتجاوز في كثير من الأحيان حدود الكفاية اللغوية الصرف.

ويذكر **المتوكّل** أنّه "مما لا يمكن إنكاره أن النّظريّات الوظيفيّة، أو بعضها على الأقل كنظرية النّحو الوظيفي، قد بلغت مبلغا معقولا في سعيها نحو إحراز كفاية التفسير بربطها دراسة اللّغة بقضايا الاكتساب والكليات اللغوية والنّحو الكلي وبولوجها مجالي التنميط ورصد التطور"[94]، والحق أن المدقق في نظرية النّحو الوظيفي يجدها قد حددت لنفسها وجهة نظر واضحة، بمنهجية واضحة ودقيقة، كما أنها استطاعت أن تحدد مختلف الأطر العامة التي تشتغل عليها، هذا أمر مسلم لا ينكر، أما القول بدقتها في تناول بنيات اللّغة المختلفة الخاصة (من جميع النواحي) فهو أمر لا زال يحتاج إلى بذل جهد أكبر؛ ولا أدلّ على هذا مما قدمه **المتوكّل** من دراسات تتعلق بمعالجة اللّغة العربية من جميع جوانبها، فهي دراسات تدل، لأول وهلة، على أنها دراسات تقدم نظرة شاملة كاملة لكن المدقق فيها يجد أن ثمة قضايا عديدة لم تعالجها و لم تتطرق إليها، مما يخلق صعوبات جمة حين يُحاوَل تطبيقها على مختلف النصوص (سيدلل البحث على بعض هذه الصعوبات في الفصل الذي يعالج تلمس الكفاية التطبيقية).

---

[91] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)** ، ص46.

[92] – المصدر نفسه، ص47.

[93] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص51.

[94] – المصدر نفسه، ص51.

جـــ- النّمذجة: المقصود بالنّمذجة عملية بناء الجهاز الواصف، من حيث عدد مكوناته وفحواها وطريقة اشتغال بعضها مع بعض وترتيبها ... وبناء هذا الجهاز مرهون بمراعاة المعطيات الراجعة إلى المنطلق والهدف، فمثلا لتحقيق الكفاية اللغوية، الذي هو من أهداف هذه النّظريّات، يوجب أن يتوفر في الجهاز الواصف المبني:

1- توفيره مكوّنا أو قالبا لمعالجة الجوانب التّداوليّة، وعدم الاكتفاء بالمكوّنات التي لا تتجاوز البنية الشّكلية.

2- تقديم المكونين الدلالي والتداولي على المكونين الصرفي- التركيبي والصوتي، بحيث يشكل المكونان الأولان البنية التحتية، ويشكل المكوّنان الآخران البنية السّطحيّة (لكن دون توهم إجراء تحويلات تربط البنية التحتية بالبنية السّطحيّة كما يتصوّر التّوليديّون)[95].

كما أن بلوغ الكفاية الإجرائية يوجب صوغ هذا الجهاز "على أساس أن يحرز انطباقية قصوى لا في مجال اللّغات فحسب بل كذلك في مختلف القطاعات التي تستعمل اللّغة"[96]، ويدقق **المتوكّل** في ضابطين يرى وجوب توفّرهما في النّمذجة هما[97]:

أوّلا: يجب أن يكون تنظيم النّحو منسجما تماما مع الفرضيات العامّة، وهو ما يسمى عادة مبدأ أو قيد (التناسق) الذي يضمن إرضاؤه عدم وقوع التناقض بين منطلقات النّظريّة وعملية النّمذجة، ويحكم قيد التناسق هذا طبيعة مكونات النموذج كما يحكم العلاقات القائمة بينها.

ثانيا: أثناء التّطوّرات التي يمكن أن تلحق نظرية ما، يجب أن تعدل صياغة النّحو طبقا لأي تعديل يتمّ في الفرضيات العامّة المنطلق منها، بتعبير آخر يجب أن يستتبع كلّ تغيير من الفرضيّات تغييرا في تنظيم النّحو يضمن المحافظة على قيد التّناسق.

ولكن ما مدى تحقيق مختلف النّظريّات الوظيفيّة لهذه السمة (النّمذجة بشروطها)؟.

لا شكّ أنّ جلّ النّظريّات الوظيفيّة، في سعيها لتحقيق الكفاية اللّغويّة (وصفا وتفسيرا) قد خصّصت في بناء جهازها الواصف مكوّنا وظيفيّا أو تداوليّا يتّخذ وضع المكوّن القاعدي بالنّسبة للمكوّنين الصّرفي- التّركيبي والصّوتي. لكن "ثمة اختلاف وتفاوت ملحوظان في فحوى هذا المكون؛ فإذا نحن انطلقنا من أن المكون الوظيفي تام الفحوى يشمل الخصائص الوجهية التي تحدد مواقف المتكلم من مضمون الخطاب بالإضافة إلى الخصائص الإنجازيّة (سواء ما يتعلق بالقوة الإنجازيّة الحرفية أو القوة الإنجازيّة المستلزمة) والوظائف التداولية (محور/ بؤرة أو معطى/ جديد) نلاحظ أن هذا الشمول حاصل في النّظريّة النسقية ونظرية النّحو الوظيفي،

---

[95] - ينظر: أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص47.

[96] - المصدر نفسه، ص48.

[97] - المصدر نفسه، ص53.

وغير حاصل في التركيبيات الوظيفيّة حيث التركيز على الوظائف التداولية (وظيفتي المعطى والجديد خاصة)، كما نجده غير متوفّر في اقتراح الفرضية الإنجازيّة التي تقصر التمثيل التداولي التحتي على القوة الإنجازيّة والاقتضاء ... في نفس سياق التفاوت في شمول المكون الوظيفي القاعدي، نلاحظ أن نظرية النّحو الوظيفي تتميز بكونها لا تكتفي بثنائية المعطى/ الجديد (أو المحور/ البؤرة) العامة، بل تجاوزها فتميز داخل المحور والبؤرة بين عدة محاور وبؤر فرعية؛ حجتها في هذا التفريع أن ثنائية المحور/ البؤرة لا يمكن أن تفي برصد وتفسير الفروق التي نجدها في لغات كثيرة داخل التّراكيب المحوريّة والتّراكيب البؤرية نفسها"[98].

أمّا فيما يتعلق بتفعيل هذه النّظريّة لتستوعب مجالات خارجية تتجاوز بنية اللّغة (تحقيق الكفاية الإجرائيّة) فيذكر **المتوكّل** أنه لا يوجد "في نماذج النّظريّات الوظيفيّة ما يكفل إحراز الكفاية الإجرائية إذا ما استثنينا محاولتي نظرية النّحو الوظيفي التاليتين:

1- إدخال الخطاب الإشهاري كخرج ممكن، إضافة إلى الخطابين الملفوظ والمكتوب.

2- وصوغ الجهاز الواصف صياغة مزدوجة تمكن من الاضطلاع بعمليتي توليد الخطاب وتحليله، وتؤهله بهذه الازدواجية لأن يشتغل في الترجمة بكل أنماطها"[99].

والناظر في أطر التّفاضل المعتمدة يجد أنّ نظرية النّحو الوظيفي هي النّظريّة التي تقارب أن تكون النّظريّة المثلى؛ ذلك أنّها تجمع "أكبر عدد من المنطلقات المنهجية الوظيفيّة، وسعيها في مجاوزة الوصف إلى التفسير الوظيفي بل إلى محاولة ولوج قطاعات اجتماعية – اقتصادية ظلت خارج حيز الدرس اللساني، وبناؤها لنحو يجمع بين الوظيفيّة والصّورنة والقابلية للحوسبة، ويمثل لا للمعرفة اللغوية فحسب بل كذلك لكلّ المعارف والطّاقات التي تسهم بشكل أو بآخر في عملية التّواصل إنتاجا وفهما"[100].

---

[98] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص52.

[99] – المصدر نفسه، ص53.

[100] – المصدر نفسه، ص53.

المحور الرابع

نظرية النّحو الوظيفي لسيمون ديك، وتمثلها العربي

الذي يهمنا الآن، من بين مختلف النّظريّات الوظيفيّة، هو نظرية النّحو الوظيفي **لسيمون ديك**، حيث تعدّ هذه النّظريّة من النّظريّات اللسانية الحديثة التي واكبت تطور نماذج النّظريّة التوليدية التحويلية، وأفادت كثيرا من بعض الأنحاء ذات الطابع غير التوليدي التحويلي كنظرية الوجهة الوظيفيّة للجملة والنّظريّة النّسقية[101].

ترجع أصول هذه النّظريّة إلى مدينة أمستردام الهولنديّة مع مؤسّسها الأوّل **سيمون ديك** من خلال أبحاثه المتعدّدة التي رسم بها الإطار النظري والمنهجي العام للنظرية، وقد استطاع المشتغلون على هذه النّظريّة أن يقدموا دراسات لغوية متنوعة مسّت مجال الدلالة والتداول والمعجم والتركيب في لغات مختلفة تنتمي إلى فصائل متباينة نمطيا، وقد تمكنت من خلالها أن تؤسس لنفسها مكانة علمية متميزة بين النّظريّات اللسانية المعاصرة، وقد أصبحت الوريث الشرعي للنظريات النّحوية الوظيفيّة قبلها، وتطمح منذ الثمانينات أن تكون بديلا عن النظرية التوليدية التحويلية بكل نماذجها[102].

النّحو الوظيفي واللّغة العربيّة:

نقل هذه النّظريّة إلى العربيّة الدّكتور **أحمد المتوكّل** المغربي، وقام في كثير من كتاباته بمحاولة وصف وتفسير كثير من قضايا اللّغة العربية منظورا إليها من وجهة النّحو الوظيفي، ويبرر **المتوكّل** اختياره للنحو الوظيفي دون غيره من الأنحاء قائلا: "يعتبر النّحو الوظيفي (Functional Grammar) الذي اقترحه **سيمون ديك** في السنوات الأخيرة، في نظرنا، النّظريّة الوظيفيّة التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة، ولمقتضيات النّمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النّحو الوظيفي على غيره من النّظريّات التداولية بنوعية مصادره. فهو محاولة لصهر بعض مقترحات نظريات لغوية (النّحو العلاقي) (Relational Grammar) نحو الأحوال (Case Grammar) الوظيفيّة (Functionalism) و نظريات فلسفية (نظرية الأفعال اللغوية) (Speech acts theory) خاصة) أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النّمذجة في التنظير اللساني الحديث"[103].

يذكر **المتوكّل** أنّ هذه النّظريّة دخلت "العالم العربي أول ما دخلت عبر جامعة محمد الخامس بالرباط حيث شكلت (مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفيّة)، وبفضل جهود الباحثين المغاربة المنتمين إلى هذه المجموعة تسنى للمنحى الوظيفي أن يأخذ محله في البحث اللساني المغربي إلى جانب مكوناته الأخرى،

---

[101] – ينظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص9.

[102] – ينظر: يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص77.

[103] – أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص9.

وقد تم ذلك عن أربع طرق رئيسية هي التدريس والبحث الأكاديمي والنشر وعقد ندوات دولية داخل المغرب نفسه"[104].

هدف **المتوكّل** منذ 1982 إلى يومنا هذا إلى تأسيس نحو وظيفي للغة العربيّة، يتناولها في جميع مستوياتها، يقول: "حاولنا جهدنا في هذه المجموعة من الدراسات أن نشارف هدفين اثنين: إغناء لسانيات اللّغة العربية بتقديم أوصافٍ وظيفية لظواهر نعدها مركزية بالنسبة لدلاليات وتركيبيات وتداوليات هذه اللّغة، وتطعيم النّحو الوظيفي كلما مسّت الحاجة إلى ذلك بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك"[105].

هذا التّطعيم، كما هو مصرح به في كثير من كتبه، يحقّق بفهم المنجز اللغوي التراثي القديم وبالاطّلاع الجيد عليه والإحاطة بمنطلقاته، يقول مدلّلا على هذا التطعيم، في معرض حديثه عن الوظائف التداولية ومقارنتها بما هو موجود في التّراث اللغوي العربي القديم، : "أتاحت لنا دراسة الوظائف التداولية الخمس في اللّغة العربية، في إطار النّحو الوظيفي، أن نمحص الأطروحة التي دافعنا عنها منذ سنوات ... والقائلة بإمكان إقامة حوار مثمر بين الفكر اللغوي العربي القديم والفكر اللساني الحديث على أساس القرض والاقتراض رغم انتماء الفكرين إلى حقلين نظريين متباينين. ويدل على إمكان إقامة هذا الحوار أننا استطعنا أن نغني النّحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم من النّحو والبلاغة العربيين"[106]. ولعلّ ما أسعفه على إجراء هذه المقاربة أكثر هو ما توصل إليه من "أنّ النّظريّة الثاوية خلف مختلف العلوم اللغوية [العربية] (النّحو، اللّغة، البلاغة، فقه اللّغة...) نظرية تداولية وأنها بالتالي قابلة للتّحاور (بمعنى القرض والاقتراض) مع النّظريّات التداولية الحديثة بما فيها نظرية النّحو الوظيفي"[107].

ومن ثمة فهو لا يقف موقف المقلل أو الملغي للمنجز اللغوي القديم، كما أنه لا يقف موقف المبجل المتعصب له، بل يرى أن لهذا المنجز ظروفا أنتجته وأهدافا أسهمت في توجيهه ليكون على الصّورة التي هو عليها، وعلى المقوم أو المقيم لهذا المنجز أن يراعي هذا الأمر جيدا؛ يقول: "يقف المقومون للدرس اللغوي القديم عامة (عربيا كان أم غير عربي) موقفين. منهم من يؤمن بألا فرق يوجد بين القديم والحديث، وأن القديم ينادّ الحديث إن لم يكن يفضله، ولكنه يرفض إخضاع القديم لمعايير تقويم الحديث. ومنهم من يقوم القديم على أساس ما يشترط في الحديث فيرفض القديم جملة وتفصيلا اعتبارا لقصوره العلمي. الموقف السليم في نظرنا هو الموقف التالي: إن للدرس اللغوي القديم سماته وخصائصه التي هي ناتج سياقه التاريخي ومحيطه المعرفي. لذلك، تلافيا للإسقاط وللحيف معا، يجب أن نحكم في تقويمنا لهذا النتاج ما نحكمه في تقويم النّظريّات اللسانية الحديثة

---

[104] – أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص61.

[105] – حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)** ، (لبنان: دار الكتاب الحديث، ط1، 2009)، ص348.

[106] – أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص183.

[107] – المصدر نفسه، ص10.

خاصة معايير علوم العصر وتقنياته. إلا أن هذا التباين، بلغ ما بلغ، لا يرفع فيما يخصنا، وجود مفاهيم ومقاربات وظيفية في الدرس اللغوي القديم، وإن سميت بمصطلحات معارف ذلك العهد"[108].

وقد تمكن المشتغلون على نحو اللّغة العربية الوظيفي من تحقيق[109]:

أولا: وضع نحو وظيفي متدرج للغة العربية يتطور بتطور النّظريّة العامة؛

ثانيا: المشاركة في التنظير العام بتعديل النماذج القائمة واقتراح نماذج جديدة؛

ثالثا: فتح النّظريّة الوظيفيّة على مجالات وحقول اجتماعية اقتصادية حيوية إلى جانب الدرس اللساني الصرف.

[108] – أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص53.

[109] – المصدر نفسه، 161.

المحور الخامس

مبادئ النحو الوظيفي وأسسه

في هذه الأسس، التي سنأتي على ذكرها، زيادة بيان وتدقيق للفيصل الذي يفصل النّظريّات الوظيفيّة عن غير الوظيفيّة، كما أنه يسعف الطالب على معرفة أدق بالأطر العامّة لأي دراسة تبتغي المقاربة الوظيفيّة هدفا لها "بقطع النظر عن الإطار الذي يتبناها، قديما كان أم حديثا"[110]. حيث يورد المتوكّل أن ثمة عددا "غير قليل من النّظريّات اللسانية تنعت بالوظيفيّة كالمدرسة الوظيفيّة الفرنسية (**مارتيني**) والمدرسة النسقية (**هاليداي**) ومدرسة براغ (**دانيش**) والتركيبات الوظيفيّة الأمريكية (**كونو**) ونظرية النّحو الوظيفي (**ديك**1997)، وهناك نظريات أخرى لا تحمل هذه الصفة إنما تأخذ بنفس المبادئ، مثال ذلك: نظرية الأفعال اللغوية في فلسفة اللّغة العادية، وما سمي في حقبة معينة من تاريخ النّظريّة التوليدية التحويلية (الفرضية الإنجازيّة) (**لاكوف**)، بل إننا نجد في الدرس اللغوي القديم إرهاصات واضحة للوظيفية وإن لم نجد فيها استعمال هذا المصطلح. يثير هذا الوضع التساؤل الأساسي التالي: متى يحق القول عن نظرية ما إنها نظرية وظيفية وما الذي يمكننا من تقويم النّظريّات الوظيفيّة والمفاضلة بينها؟"[111].

لفصل الوظيفي من غير الوظيفي يقدّم **المتوكّل** هذه المبادئ العامة، وللمفاضلة بين مختلف النّظريّات الوظيفيّة وتقويمها يقدم مجموعة أخرى من المبادئ، تشكل في مجموعها (الأولى والأخيرة) ما يعرف بالنّظريّة الوظيفيّة المثلى، وسنبدأ بذكر المبادئ العامة التي يفترض **المتوكّل** أنها تحكم أي توجه وظيفي (وإن كان هذا الحكم فيه بعض التجوز، لأنّ كثيرا من هذه المبادئ مستشف مما تطمح إليه النّظريّات الحديثة):

أ- **أداتيّة اللّغة**: يذهب أصحاب التّوجه الوظيفيّ إلى أنّ اللّغة "أداة تسخّر لتحقيق التّواصل داخل المجتمعات البشريّة"[112]، ومعنى أداتيتها هو أن "العبارات اللغوية، مفردات كانت أم جملا، وسائل تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة، وتُقارَب خصائصها البنيوية على هذا الأساس"[113]، ولكل وسيلة تستعملها اللّغة غرض يختلف عن أي وسيلة أخرى، وهذا يعني أن كل بنية لها غرضها الخاص بها النّاشئ عن قصد سابق لها، ويوضّح **المتوكّل** هذه المسألة بالمقارنة بين المثالين التاليين:

أ- أعطيت هندا كتابا ب- كتابا أعطيت هندا

---

[110] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)** ، ص19.

[111] – المصدر نفسه، ص43.

[112] – المصدر نفسه، ص 20.

[113] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص20.

فأصحاب التوجه الوظيفي يرون أن "تأخير المفعول في الجملة الأولى يعلله أن القصد من إنتاج هذه الجملة إخبار المخاطب بمعلومة (جديدة) غير متوافرة لديه، في حين أن تصديره في الجملة الثانية آيل إلى أن القصد من إنتاجها تصحيح إحدى معلوماته باعتبار هذه الجملة ردا على الجملة (2): (2)- (بلغني أنك أعطيت هندا قلما)"[114].

وإذا كانت اللّغة أداة طيّعة في يد متكلميها، فما هي وظيفتها الأساس؟، وهذا ما يقود إلى ذكر المبدإ الثاني الذي يعد كذلك من أهم مبادئ التوجه الوظيفي.

ب- **وظيفة اللّغة الأداة**: إنّ الناظر في مختلف الإنجازات التي يحققها الإنسان باللّغة يجدها كثيرة، فبواسطة اللّغة يعبر عما يجول في عقله، أو ما يشعر به من أحاسيس، كما يصل بها إلى إقناع غيره أو التأثير فيه، فللغة وظائف عديدة، والمراد بالوظيفة في هذا السياق هو "ما تستعمل اللّغة لتأديته من أغراض"[115]، وقد كتب "الكثير، كما هو معلوم، عن وظيفة اللّغة، ودار النقاش في هذه الأدبيات حول الإشكالين الأساسيين التاليين: أ- هل للغة وظيفة على الإطلاق؟ ب- إذا ثبت أن للغة وظيفة ما، فهل هي وظيفة واحدة أو هل هي مجموعة وظائف؟"[116]؛ ويجد الباحث في هذه الأدبيات مواقف متعددة فهناك من يعتقد أن اللّغة لا يمكن تعيين وظيفتها بالتحديد، وهناك من يذهب إلى أن وظيفة اللّغة الأساس هي التعبير عن الفكر، وهناك موقف آخر يذهب متبنوه إلى أن للغة عدة وظائف تؤول إلى الوظيفة التواصلية أو تندرج ضمنها[117].

ويرى **المتوكّل** والوظيفيون "أنّ هذه الأغراض وإن تعددت واختلفت من حيث طبيعتها آوية إلى وظيفة واحدة هي تحقيق التواصل بين أفراد مجتمع ما"[118]. والسؤال الذي قد يطرح في هذا السياق: ما هي مستلزمات القول بهذه الوظيفة أو تلك أو نفيهما معا؟.

يجب أن نعلم أنه لا يتوقف الأمر عند حدود إثبات أن الوظيفة الأساس للغة هي التواصل أو غيرها، بل يتعداه عند من يثبتها، إلى القول بتأثيرها على بنية اللّغة ومن ثمة يكون، عند هؤلاء، "من المتعذر وصف وتفسير خصائص اللّسان الطّبيعي إذا خلا الوصف والتفسير من الربط بين الوظيفة، وهذه الخصائص التي تعتبر انعكاسا صوريا لها"[119]،

---

[114] – المصدر نفسه، ص20.

[115] – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص45.

[116] – أحمد المتوكّل، **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، (المغرب:مطبعة الكرامة، ط1، 2005)، ص21.

[117] – ينظر: المصدر نفسه، ص29.

[118] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص20.

[119] – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص47.

أمّا اللّسانيون الذين لا يثبتون لها وظيفة يمكن تعيينها بالتّحديد أو الذين يرون أنّ الوظيفة الأساس لها هي التعبير عن الفكر فإنهم يعتقدون أنّ بنية اللّغة مستقلة عن وظيفتها، وهذا ما يؤكده **تشومسكي** حيث يذهب "إلى أن البنية مستقلة عن الوظيفة استقلال بنية القلب، مثلا، عن وظيفة ضخ الدم، وأن دراستها وصفا وتفسيرا يمكن، بالتالي، أن تتم خارج ارتباطها بأي شيء آخر"[120].

ويدلّل **المتوكّل** على صحّة هذا الترابط بما يسميه بالتركيب المحكوم، ويعني به "مجموعة السمات التركيبية التي لا يمكن تحديدها وصفا وتفسيرا إلا بالرجوع إلى الخلفية الوظيفيّة بشقيها الدلالي و التداولي"[121]، والأمثلة التي تؤيد هذه الفكرة كثيرة ومتنوعة فـــ "الصرفات بوجه عام، صيغا وحروفا وأدوات، تحقّقات لسمات دلاليّة أو تداوليّة؛ من أمثلة الصرفات المحكومة تداوليا الحرف (مِنَ) والأدوات (أَوَ) و(ليت) و(لعلّ). يستعمل الحرف (مِنَ) عادة مسبوقا بأدة نفي. (21)- (ما آزرني في المحنة من صديق). إلا أنه قد يرد في جملة استفهامية شريطة أن تكون الجملة حاملة للقوة الإنجازيّة (الإنكار): (22)- (هل آزرني من صديق). وترد الأداة (أَوَ) في صدر الجمل الاستفهامية، كالأداتين (هل) و(الهمزة) إلا أن خاصيتها تصدر الجمل المستلزمة لإنكار: (23)- (أَوَ تعادي أخاك؟!). إذا كان الحرف (من) والأداة (أو) تعبران عن قوة إنجازيّة مستلزمة معيّنة فإنّ الأداتين (ليت) و(لعلّ) تُحقِّق صرفيا الوجهين القضويين التمني والترجي"[122]. كما يذكر أمثلة أخرى تتعلق برتبة الوحدات المكونة للجمل، وخصوصا في اللغات ذات الرتبة الحرة (مثل العربية)، فكل موقع تتخذه (في هذه اللغات) أي وحدة من الوحدات المكونة للجملة تتحكم فيه الوظيفة بدرجة كبيرة، خذ مثلا الجمل الثلاث الآتية: 1- ضرب خالد عمرا 2- ضرب عمرا خالد 3- عمرا ضرب خالد

فليست هذه الجمل جملا مترادفة؛ إذ لا يمكن "معاقبتها في نفس المقام وإنتاجها على أساس تأديتها لنفس الغرض، وإن تماثلت وحداتها المعجمية والعلاقات الدلالية والتركيبية التي تقوم بين هذه الوحدات"[123]، بل إنّ الجملة (1) جواب للجملة (أ) والجملة (2) جواب للجملة (ب) والجملة (3) رد تصحيحي على الجملة (ج): (أ- من ضرب خالد؟ ب- من ضرب عمرا؟ ج- ضرب خالد محمدا). وبناء عليه يمكن القول إن الرتبة "في العربية الفصحى وفي النمط الذي تنتمي إليه رتبة محكومة تداوليا"[124]، وهذا ما يعضد مذهب الوظيفيين ويقوي وجهة نظره.

---

120 – أحمد المتوكّل، **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، ص29.

121 – المصدر نفسه، ص30.

122 – أحمد المتوكّل، **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، ص32.

123 – المصدر نفسه، ص33.

124 – المصدر نفسه، ص33.

لكن، قد يُطرح سؤال على الوظيفيين مفاده: ما مدى اطّراد ربط البنية بالوظيفة واعتمادها في تفسير صور التخالف بين مختلف البنيات؟

يرى **المتوكّل** أنّ هذا الفهم (اشتراط الاطّراد أو إرادته) ساذج وأنه لم يقل به الوظيفيون، يقول: "يشفع لكثير من اللغويين المناهضين لمبدإ ارتباط بنية اللّغة بوظيفتها التواصلية فهم ساذج لهذا الارتباط مفاده أنّ ثمة تلازما مباشرا بين كلّ غرض تواصلي، وكل خاصية من الخصائص البنيوية. هذا الخطأ الشائع هو ما حمل **نيومير** مثلا على تحدي الوظيفيين بأن يأتوا بتفسير وظيفي لاحتلال الضمائر المتصلة الموقع الثاني من الجملة، يصوغ **نيومير** تحديه على النّحو التالي: ليس هناك أي سبب ظاهر يجعلنا نرجع موقع الضمير المتصل (الموقع 2، أو الموقع 3، أو الموقع 4) إلى مقتضيات التّواصل وإلى بنية الجهاز الإدراكيّ البشريّ ... على اللّغويّين أصحاب المقاربة التّقليصيّة (اللغويين الوظيفيين) أن يبرهنوا على أن احتلال الضمير المتصل للموقع الثاني يعكس وظيفة هذا الصنف من الضمائر. هذا مثال لما يؤخذ على اللسانيات الوظيفيّة، حين تفهم هذه اللسانيات على أنها مقاربات تنطلق من فرضية أن ثمة ارتباطا مباشرا بين كلّ غرض تواصليّ وكلّ خاصّيّة من خصائص اللّغة البنيويّة (التركيبيّة أو الصّرفيّة أو الصّوتيّة)"[125]. ومما يؤكّد هذا أمثلة كثيرة نبّه فيها **المتوكّل** إلى عدم إمكانيّة تفسيرها وظيفيّا، من ذلك، مثلا، الإعراب البنيوي فـــ "إذا أخذ بمبدإ تبعية البنية للوظيفة أصبح من المتوقع أن ترجع الحالات الإعرابية إلى وظائف دلالية أو تداولية أو تركيبية حسب أنماط اللغات ... ثمة إعراب غير معلّل وظيفيا لا تحدده وظيفة دلالية أو تداولية أو تركيبية، وهو ما يمكن أن نصطلح على تسميته (الإعراب البنيوي). لهذا الإعراب سمتان اثنتان: أولا، أنه ناتج تركيب معين كالتركيب الإضافي أو ناتج عمل إحدى الصرفات المسندة للإعراب كبعض الأفعال المساعدة وبعض الأدوات والحروف، ثانيا، أن من شأنه أن يحجب الإعراب الوظيفي إذا كان للمكون إعراب وظيفي"[126]، ومن ذلك أيضا ترابط الصّرف والتركيب، فصيغة الكلمات، في بعض السياقات، تختلف باختلاف موقعها داخل التركيب، مثال ذلك الفرق بين: (أ- تغيب الطلاب اليوم ب- الطلاب تغيبوا اليوم)، فصيغة الفعل تغيرت بحسب موقعها (إيراد الضمير وعدم إيراده)، ولا يمكن إرجاع هذا التغيير إلى مبرر وظيفي (دلالي أو تداولي أو تركيبي)، وهذا يدلّ على أنّ "اختلاف الصيغ في هذه الأحوال غير معلّل وظيفيّا وإنما يبرره مبرر بنيوي صرف"[127].

جـــ- **اللّغة والاستعمال**: إذا كانت الوظيفة أو الغرض التّواصلي له تأثير على بنية اللّغة أو بنية الجملة (التي تورد على هيئة مخصوصة لتتوافق وذلك الغرض المراد تبليغه)، فقد صار من المسلمات أن "الوظيفة التواصلية تحدد بنية اللّغة كما أن لكل أداة من الأدوات التي يستعملها البشر تأخذ البنية التي تلائم الوظيفة المستعملة من

---

[125] - أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص54.

[126] - أحمد المتوكّل، **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، ص36.

[127] - المصدر نفسه، ص40.

أجلها"[128]، وهذا يعني أن نسق اللّغة يرتبط "ارتباطا وثيقا بنسق استعمالها ويقصد بنسق الاستعمال مجموعة من القواعد والأعراف التي تحكم التعامل داخل مجتمع معين"[129]، و"يتجلى هذا الترابط في كون نسق الاستعمال يحدّد في حالات كثيرة قواعد النّسق اللّغوي المعجميّة والدّلاليّة والصّرفيّة – التّركيبيّة والصّوتيّة"[130]، ويظهر ذلك جليّا إذا ما دقّق في بنية العبارات اللّغوية المنجزة منظورا إلى علاقتها بنسق الاستعمال، فمثلا قولنا: (ناولني الملح من فضلك) تقال إذا تساوى المتكلم والمخاطب، أما إذا كان الطالب أقل درجة من المطلوب منه قلنا: (هل تستطيع أن تناولني الملح من فضلك) فإذا كان أعلى قال: (ناولني الملح أو الملح)[131]. ويفرق **المتوكّل** بين نوعين من السياق ضروريين لفهم العبارات بدقّة، ولا يغني أحدهما عن الآخر، وهو ما يشكّل المبدأ الرابع (ب).

د- **سياق الاستعمال**: ذكر **المتوكّل** أنّ سياق الاستعمال سياقان، سياق مقالي وسياق مقامي، السياق المقالي هو "مجموعة العبارات المنتجة في موقف تواصلي معين، باعتبار أن عملية التواصل لا تتم إلا بواسطة جمل، بل بواسطة نص متكامل في غالب الأحوال، ومن أهم مظاهر الترابط بين عبارات النص الواحد ظاهرة (العود الإحالي) المعروفة التي تربط بين ضمير ما ومركب اسمي سابق"[132]، ففي هذا السياق يتم مراعاة العناصر المذكورة وعلاقة بعضها ببعض، أما السياق المقامي فيحدده بأنه "مجموعة المعارف والمدارك التي تتوافر في موقف تواصلي معين لدى كل من المتكلم والمخاطب"[133]، ويقسم هذه المعارف إلى معارف مستحضرة في موقف التواصل ويسميها بالمعارف الآنية، ومعارف غير مستحضرة في الواقع، لكنها تعد من مخزون المتخاطبين المعرفي الذهني حين التخاطب، ويسميها بالمعارف العامة[134]؛ ففهم المدلول الذي يحيل عليه اسم الإشارة (ذلك) من قولنا: (ناولني ذلك من فضلك) لا يمكن أن يفهم إلا باستحضار المحال عليه الموجود بالفعل، ودون هذا لن أفهم المقصود بـــ(ذلك). وكذلك يسهم المخزون المعرفي "في تحديد سلامة العبارة اللغوية أو عدم سلامتها، فقد تكون العبارة سليمة نحوا ودلالة لكن لاحنة لخرقها لمعرفة من المعارف العامة، مثال ذلك ما يمكن أن نلحظه في الجملة (8) غير المقبولة، وإن كان لا يشوب تركيبها ودلالتها شائب: (8)- (صومعة

---

128 – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص53.

129 – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص21.

130 – المصدر نفسه، ص21.

131 – ينظر: أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص22.

132 – المصدر نفسه، ص22.

133 – المصدر نفسه، ص23.

134 – المصدر نفسه، ص23.

حسان من أجمل آثار مراكش)، لا يمكن أن يقبل المخاطب هذه الجملة على سلامة بنيتها، إذا كان يعلم أن (صومعة حسان) من آثار الرباط لا مراكش"[135].

واستحضار **المتوكّل** لهذا المبدإ (سياق الاستعمال) غرضه التأكيد على أن البنية المنجزة تخضع خضوعا كبيرا لنسق الاستعمال[136].

ومن أمثلة ضرورة استحضار سياق التّواصل تعدّد مقاصد الجملة المنجزة، مما يجعلنا لا نستطيع تحديد المقصد المراد إلا باستحضار هذا السياق، يقول **المتوكّل**: "فجملة كالجملة (10): (10- هل تستطيع الوصول إلى النافذة؟) يمكن أن يثوي وراءها قصدان اثنان: الاستفهام عن مدى قدرة المخاطب على الوصول إلى النافذة إذا كان المخاطب في حالة ترويض على المشي بعد عطب ما، وطلب المتكلم من المخاطب أن يفتح النافذة لتهوية الحجرة"[137]، فالجملة (10) قد يراد بها الاستفهام الحقيقي، وقد يراد بها معنى، لا يفهم من مدلولها الحرفي، هو الطلب.

ه- **اللّغة والمستعمل**: من الأمور التي ركّز عليها التّوجّه الوظيفي وأعطاها قيمة في التّحليل نظرا لتميّزها، الوجه، ويراد به العنصر الذي "يحيل على موقف يتّخذه المتكلّم إزاء واقعة ما أو ذات ما أو قضيّة معيّنة، معنى هذا أنّ الوجه مرتبط بعلاقة المتكلّم بفحوى خطابه، إذ يؤكّده أو يشكّك فيه أو يستغربه أو يتمنّى وقوعه أو يستبعد تحقّقه، أو يمدحه أو يذمّه ... إلى غير ذلك من المواقف العديدة الممكنة"[138]، فهو مفهوم يعكس موقف المستعمل (المتكلّم) مما يورده وتأتي أهميّته من كونه أحد العناصر المكوّنة للجملة؛ لفهم هذا الأمر جيدا يجب أن ندرك أن حمولة العبارة اللغوية عادة تتشكّل من ثلاثة عناصر أساس "أولا: فحواها القضوي، وثانيا: القصد من إنتاجها (إخبار أو استفهام أو أمر أو غير ذلك)، وثالثا: ... موقف المتكلم من الفحوى القضوي"[139].

فالوجه بهذا مفهوم متميز، وهذا ما يدعو إلى إدراجه، فهو ليس علاقة بين المتكلم والمخاطب بل هو علاقة بينه وبين الفحوى القضوي، إنّه يشكّل "علامات تؤشّر لحضور المتكلم في الخطاب الذي ينتجه"[140].

---

[135] – المصدر نفسه، ص24.

[136] – لكن لا يجب أن نغفل أهمية السياق المقالي الذي له أهمية، كذلك، في فهم بعض عناصر البنية، وهذا يعني أن ليس ثمة تلازم مباشر بين كل غرض تواصلي وكل خاصية من الخصائص البنيوية.

[137] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص24.

[138] –نعيمة الزهري، **الإنشاء وأساليبه بين ألفية ابن مالك والنحو الوظيفي**، ضمن كتاب: التداوليات (علم استعمال اللغة)، إعداد: حافظ إسماعيلي علوي، (الأردن: عالم الكتب الحديث، ط1، 2011)، ص526.

[139] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص25.

[140] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص25.

و- **القدرة اللغوية:** يفرّق التّوجّه الوظيفيّ، مثله مثل التّوجّه غير الوظيفيّ، بين "ما يشكّل معرفة المتكلّم السّامع للغته وما يشكّل التّحقيق الفعليّ لهذه المعرفة اللّغويّة في مواقف تواصليّة معيّنة، ويمكن القول أنه لا يوجد خلاف بين اللغويين المعاصرين، وإن تباينت مشاربهم، حول ورود هذا التميز، إلا أن الاتفاق غير حاصل بينهم حين يتعلق الأمر بتحديد طبيعة معرفة المتكلم/ السامع للغة"[141]، فلكل توجّه تصوّره حول مكوّنات هذه القدرة وطبيعة المكوّنات التي تتشكّل منها؛ فالتّوجّه غير الوظيفي يحصر القدرة في المعرفة اللّغويّة الصّرف أي المستويات التي تشكّل بنية اللّغة متمثّلة في القواعد الصّوتيّة والصّرفيّة والدّلاليّة والتّركيبيّة، وهذه القدرة عند أصحاب هذا التّوجّه، هي موضوع الدّرس اللّغوي، وإذا ما أدرجوا المعرفة التي تتجاوز البنية المغلقة أعني القدرة التّداوليّة فإنهم لا يرون لها أي تأثير على الأولى، بل ينظرون إليها متصورين أنها مفصولة ومعزولة عنها[142]، ويذهبون إلى أنها (القدرة التداولية) "تعد، في هذه النّظريّة، أدخل في الإنجاز (التّحقّق الفعلي للقدرة في مواقف تواصليّة معيّنة ...) منها في القدرة اللغوية. على هذا الأساس، نجد معظم اللغويّين التّوليديّين يرجئون التّمثيل للجوانب الوظيفيّة إلى وضع نظرية للإنجاز توازي نظرية القدرة، في هذا المعنى يقترح **كاتز** مثلا أن يتمّ رصد جوانب المعنى غير المرتبطة بالدّلالة اللغوية الصّرف كالقوة الإنجازيّة في مستوى التّداول الذي يشكل في منظوره جزءا من الإنجاز"[143].

أمّا التّوجّه الوظيفي فيرى أنّ القدرة اللغوية لا تنحصر في المعرفة اللغوية الصِّرف، بل تتجاوزها إلى كيفيّة استثمار هذه المعرفة لخدمة سياقات تواصليّة معيّنة، إنها بعبارة أخرى قدرة تواصلية "تضمّ إضافة إلى معرفة النّسق اللّغوي في حدّ ذاته معارف أخرى ... وهي المعارف السياقيّة الآنيّة والمعارف السّياقيّة العامة. في هذا المنظور، يستحضر المتكلّم/ السّامع أثناء إنتاج عبارات لغته أو فهمها كل هذه المعارف، وإن كان استحضارها يتفاوت باختلاف موقف التواصل وملابساته، ونمط الخطاب المنتج، وإن كانت المعرفة النّحوية الصرف تقوم بالدور المركزي في حالات التخاطب العادية"[144].

وقبل إنهاء الكلام عن تصور الوظيفيين للقدرة ينبّه إلى أنّ **المتوكّل** يخطّئ من يذهب إلى أنّ الأنحاء الوظيفيّة، بما أنها تتخذ موضوعا لها الظواهر اللغوية التي تتجلى في التّحقّقات الفعليّة للغة، أنحاء إنجاز؛ يقول **المتوكّل**: "ومن البين أنّ هذا المعتقد من المعتقدات الباطلة، إذ إنّ اللغويين الذين يشتغلون في إطار اللسانيات الوظيفيّة يميزون، شأنهم في ذلك شأن اللغويين غير الوظيفيين، بين نسق مجرد من القواعد اللغوية تشكل معرفة المتكلم/ السامع للغته والتحقيق الملموس في شكل خطاب لهذه القواعد أثناء التواصل الفعلي. بتعبير آخر، يتبنى

---

141 – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص74

142 – ينظر: أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص27.

143 – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص24.

144 – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص27.

اللغويون الوظيفيون ثنائية القدرة / الإنجاز تبني اللغويين التوليديين التحويليين لها، إلا أنّ تصوّر القدرة عند اللّغويين الوظيفيين يباين تصوّرها عند اللغويين غير الوظيفيين"[145]، حيث إنّ القدرة عند غير الوظيفيين هي قدرة لغوية صرف، أما عند غير الوظيفيين فهي قدرة تواصلية.

ز- **الأداتيّة وبنية اللّغة:** يعدّ هذا المبدأ أهمّ مبدإ؛ فهو المسوّغ الذي يبرر أحقيّة اعتماد التّوجّه الوظيفي، ومفاده أنّ اللّغة بعدّها أداة فهي تخضع للغرض التّواصلي المروم، أو أن "الوظيفة التواصلية تحدد بنية اللّغة كما أن كل أداة من الأدوات التي يستعملها البشر تأخذ البنية التي تلائم الوظيفة المستعملة من أجلها"[146]، ومن ثمة "فلا مشروعية للحديث عن الوظيفة إلا إذا كانت تؤثّر تأثيرا دالا في البنية"[147]. هذا التأثير ينكره غير الوظيفيين، ويذهبون إلى "أن بنية اللّغة نسق مجرد ... تحكمه مبادئه وقواعده الخاصة، ويتسنّى بالتالي، لدراسة اللّغة، أن يصفه في معزل تام عن أي شيء آخر، كما يتسنى لعالم الإحياء أن يصف مكونات القلب وبنيته في استقلال عن وظيفة ضخ الدم"[148]، ومما يزكّي هذا الطرح (خضوع البنية للوظيفة) كما يورد المتوكّل هو "أن بنية اللّغة تأخذ الخصائص التي تخدم إنجاح التواصل وأهدافه ومختلف أنماطه"[149]، ويبسط القول في هذه النّقاط كما يلي:

أ- **البنية والتّواصل الأمثل:** فالتواصل الأمثل الناجح مرهون بخلوّ الخطاب (كبنية) من كل ما يمكن أن يحول بين المخاطب وبين تأويله، فلو حدث أن وجد عائق من العوائق فإن التواصل يقل حسب هذا العائق، ومن العوائق التي يُهتم بها ههنا العوائق البنيوية : كالحذف، الفصل بين المكونات المتلازمة بمكون خارجي عنها، ومنها كثرة الإدماج المرتبط برأس واحد موصولي عادة[150]. التقليل من إيراد هذه الصور البنيوية يخدم التواصل والإكثار منها يعيقه.

ب- **البنية وأهداف التواصل:** تتحدد نوعية البنية حسب هدف التواصل؛ فبنية الاستفهام غير بنية الأمر، غير بنية النهي ... والبنية التي تأخذها جملة يراد بها إضافة معلومة غير متوافرة في مخزون المخاطب غير بنية الجملة التي يراد بها تصحيح معلومة يعتقد المخاطب أنها واردة، ففي الأولى يكون "المكون الحامل للمعلومة المراد إضافتها إلى مخزون المخاطب محتلا لموقعه الأصلي داخل الجملة، لا يميزه عن باقي المكونات إلا نبره ... أما حين يكون الخطاب مقصودا به تقييد معلومة من معلومات المخاطب أو تصحيحا فإن المكون الحامل للمعلومة المقيّدة أو المصحّحة يرد

---

145 – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص76.

146 – المصدر نفسه، ص53.

147 – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص27.

148 – المصدر نفسه، ص28.

149 – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**،ص 28.

150 – المصدر نفسه، ص26.

مصحوبا بإحدى أدوات التقييد أو متصدرا للجملة أو مفصولا"[151]، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على تبعيّة البنية الصّرفيّة – التّركيبيّة للغرض التّواصليّ المقصود.

ت- **البنية ونمط التواصل**: إنّ الخطاب يأخذ "البنية والأسلوب اللذين يناسبان ويخدمان موضوعه وهدفه، فليس للخطاب الحجاجي البنية والأسلوب اللذان للخطاب السردي أو الخطاب الوجداني"[152] فلكل نمط من أنماط الخطاب بنيته. كل هذه النماذج تقوي بقوة تبعية البنية للوظيفة المنوطة بها.

ح- **الأداتية وتطوّر اللّغة**: يدلّ هذا المبدأ على أنّ التوجه الوظيفي يؤمن بأن اللّغة تتطوّر وتتغيّر عبر الزّمن، منطلقا من أنّه إذا كانت "وظيفة التّواصل تتحكّم بقسط وافر في بنية اللّغة تزامنيّا، فإنّه يصبح من المنطقي أن نتوقّع أن تسهم أيضا في تطوّرها"[153] (بنيتها) زمنيا. ويساعد هذا المبدأ على تفسير مختلف البنى المتشابهة كما هو الحال مع البنى المبتدئية والبنى الاشتغالية[154] (حيث يمكن إرجاع الثّانية للأولى).

وتبعا لهذا، تسعى نظرية النّحو الوظيفي إلى تحقيق كفاية تفسر هذا التطور وتقننه وتضبطه بمراعاة المبادئ الوظيفيّة، هذه الكفاية هي الكفاية التطورية؛ يقول المتوكّل: "أصبحت فكرة إقصاء البعد التاريخي الآن فكرة بائدة لحسن الحظ، وأصبح تطور اللّغة موضوعا من الموضوعات المشروعة في لسانيات العقود الأخيرة. في هذا الاتجاه نقترح أن نضيف إلى الكفايات التي على نظرية النّحو الوظيفي السعي في تحصيلها ما يمكن أن نسمّيه (الكفاية التطورية) باعتبارها القدرة على الإجابة عن أسئلة من قبيل هذه: لماذا تفقد بعض اللغات أدواتها الإنجازيّة والوجهية؟ لماذا يتغير موقع أسماء الاستفهام في بعض اللغات؟ لماذا تنتقل لغة ما من بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى، من البنية (فعل–فاعل– مفعول) إلى البنية (فاعل– فعل– مفعول) مثلا؟ ليس المطلوب، طبعا، أن يكتفى برصد هذه الظواهر بل المطلوب تفسيرها بإرجاعها إلى بضع مبادئ عامة تنتظمها"[155]، وقد سارت النّظريّة نحو تحقيق هذه الكفاية فعنيت "بالتطور تنظيرا وبحثا، إلا أن هذه الدراسات تظل محدودة مقصورة على ظواهر صرفية كالنفي (**بوسويت** 1983) وتركيبية كالرتبة (**ديك** 1980) (**المتوكّل** 1989) وامتصاص المكونات الخارجية المبتدأ، والذيل (**ديك** 1997ب، **المتوكّل** 1993أ)"[156].

---

151 – المصدر نفسه، ص31–32.

152 – المصدر نفسه ، ص32.

153 – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص33.

154 – ينظر: المصدر نفسه، ص34.

155 – أحمد المتوكّل، **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، ص192– 193.

156 – المصدر نفسه، ص152.

يرصد التّطور اللّغوي في نظريّة النّحو الوظيفي بالنّظر إلى مجالين: "مجال البنية (بمكوناتها الصرفية والتركيبية والصوتية) ومجال الوظيفة الذي يشمل الخصائص الدلالية والخصائص التداولية"[157]، كما يميّز فيها، فيما يتعلّق بالتّطوّر، بين ثلاث عمليّات مترابطة هي: الانتقاء والتّنقّل والانتقال[158]، حيث إنّ "الأنماط اللّغوية انتقاءات (تغليبيّة) لعناصر نموذج مستعملي اللّغة بنيات وعلاقات وقوالب، والتّطوّرات اللّغويّة تحوّلات تلحق ذلك الانتقاء إمّا عن طريق التّنقّل داخل نفس الحيّز الانتقائي أو عن طريق الانتقال من حيّز انتقائيّ إلى حيّز انتقائي آخر"[159].

ويحاول الوظيفيّون، في تناولهم للتّطوّر، الوصول إلى تحقيق معرفة واضحة "بالجوانب الأساسية التالية: أولا دواعي التّطور، ثانيا مجال التّطور، ثالثا اتجاه التّطور، رابعا أنواعه ومداه"[160]. وقد توصلوا إلى أنّ الدواعي قد تكون خارجية (احتكاك اللغات، التعدد اللغوي ...)، وقد تكون داخلية نابعة من اللّغة نفسها مثل فقدان الإعراب.

أما المجال فيمس البنية كما يمس الوظيفة، ويعتقد في التصور الوظيفي "أن ما يمس البنية راجع في الغالب إلى ما يمس الوظيفة ناتج عنه"[161].

وإذا كان المقصود بالاتجاه "المراحل التي يسلكها تغير ما في نمط من أنماط اللغات، أو في لغة من لغات نمط لغويّ واحد"[162]، فقد طرح سؤال مفاده: هل تتمّ هذه التغييرات دفعة واحدة، يستوي في هذا المعطى الوظيفي (الدلالي التداولي) مع المعطى البنيوي (الصرفي التركيبي)؟ أم يتمان بشكل مستقل؟. في النّحو الوظيفي "التغير الذي يمس بنية المكونات صرفا أو تركيبا صادر عن تغير في الوظيفة أي في أحد شقي البنية التحتية. مراحل التطور، إذن، مرحلتان أساسيتان: تطور وظيفي (تداولي أو دلالي) فتطور بنيوي تابع للأول ناتج عنه"[163].

ومعلوم، في الأخير، أنّ للتّطوّر أنواعا عديدة؛ فقد يمسّ الجوانب التّداوليّة كأن تصير القوّة الإنجازيّة المستلزمة قوّة حرفيّة، وقد يمسّ الجانب الدلالي مثل انقلاب بعض المحمولات الأفعال إلى مجرد أفعال مساعدة تدلّ على الجهة كأفعال الشّروع وأفعال المقاربة. كما أنّ "تغيّر اللغات عبر الزمن لا ينتج عن الانتقال من بنية

---

157 – أحمد المتوكّل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، (المغرب: دار الأمان، ط1، 2003)، ص158.

158 – أحمد المتوكّل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، ص164.

159 – المصدر نفسه، ص193.

160 – المصدر نفسه، 193.

161 – المصدر نفسه، 194.

162 – المصدر نفسه،194.

163 – المصدر نفسه، 195.

إلى بنية في تأدية نفس الوظيفة فحسب بل ينتج كذلك عن الانتقال من وظيفة إلى وظيفة، أو فقدان إحدى الوظائف"[164].

ط- **الأداتيّة والكلّيّات اللّغوية**: يقصد بالكلّيّات اللّغويّة الخصائص العامّة التي تتقاسمها اللّغات على اختلاف أنماطها[165] ، ويسعى التّوجّه الوظيفي إلى معرفة هذه الكليات ومراعاتها في عملية بناء الجهاز الواصف المعتمد يقول **المتوكّل**: "يشير ديك (**ديك** 1997 أ:12) إلى أن على كل نظرية لسانية أن تطمح إلى إحراز أمرين متلازمين هما: أولا، وضع أنحاء لكل أنماط اللغات، وثانيا وصف وتفسير ما يؤالف وما يخالف بينها. في هذا التوجه سعى اللغويون الوظيفيون في الخروج من حلقة إسقاط خصائص لغة واحدة على غيرها من اللغات المتباينة نمطيا لرصد وجوه الائتلاف بينها ولروز مدى انطباقية نظرية النّحو الوظيفي عليها"[166]، ومن ثمة فالتصور الذي يقدمه النّحو الوظيفي لهذه الكليات يختلف عن التصور الذي يقدمه التوجه غير الوظيفي (التوليدي التحويلي تخصيصا) لها؛ فالكليات في النّظريّات اللسانية غير الوظيفيّة كليات صرفية تركيبية ودلالية؛ فقد ذهب **تشومسكي** إلى أن النّحو الكلي يشمل نمطين من الكليات "الكليات المادية والكليات الصورية، تنتمي إلى النمط الأول من الكليات مجموعة محصورة من العناصر (الصوتية، التركيبية ...) تنتقي داخلها اللغات الخاصة العناصر الملائمة لأنساقها. من هذه المجموعة من العناصر الصفات الصوتية المميزة التي استخلصها **ياكوبسون**، والمقولات التركيبية كمقولتي الاسم والفعل، ويشكل النمط الثاني من الكليات اللغوية كل ما يتعلق بصورة القواعد وتنظيم النّحو بصفة عامة. من هذه الكليات مبدأ استقلال التركيب وصورة القواعد المقولية والقواعد التحويلية والقيود الخاضعة لها هاتان المجموعتان من القواعد"[167].

لكنه ثبت عدم كلية هذه الأنماط (الصّورية تخصيصا) مع جميع اللغات مما استدعى (من التوليديين) تغيير التّصور بالتّمييز بين المبادئ العامة المشتركة بين جميع الألسن وبين مجموعة من الوسائط[168]، ومن ثمة صار يميز بين نحو نووي كلي ونحو هامشي؛ "مفاد هذا أن نحو لغة ما يتضمن جانبين: نحوا نوويا يتم اكتسابه بواسطة تثبيت الوسائط التي تشكل النّحو الكلي ونحوا هامشيا يتضمن جميع التراكيب غير المتفرعة عن وسائط النّحو الكلي والتي يتم اكتسابها عن طريق التجربة وحدها"[169].

---

[164] – أحمد المتوكّل، **الوظيفية بين الكلية و النمطية**، ص160.

[165] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي**، ص35.

[166] – أحمد المتوكّل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، ص152.

[167] – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص79.

[168] – الوسائط هي "خيارات متاحة ذات قيمتين (إيجابية وسلبية) تسمح بتحديد التنوع والاختلاف الحاصل بين نظم القواعد الخاصة التي تتيح بذلك إمكانية المقارنة بين مظاهر الاختلاف و الائتلاف بين الألسن المتقاربة نوعيا أو المتباعدة"، مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية**، ص197.

[169] – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص80.

أمّا التوجه الوظيفي فيرى أن الكليات اللغوية "كليات صورية – وظيفية، أي مبادئ تزاوج ... بين بنيات ووظائف"[170]، وهو "عبارة عن مجموعة من التعميمات حول علاقة بنية اللسان الطبيعي بوظيفته التواصلية، ويكون دور هذا النّحو (أ) تحديد مفهوم نسق التواصل اللغوي البشري الممكن (ب) ضبط الأنحاء الخاصة المقترحة لرصد خصائص اللغات الطبيعية أو خصائص أنماط اللغات الطبيعية"[171]، وفي مقابل النّحو الكلّي صار يُتحدث عن النّحو النمطي[172]، وهو ما آمن به الوظيفيّون وسعوا إلى تحقيقه، ولهذا تجد **المتوكّل** يذكر أنّ "العلاقات الدلالية والعلاقات التداولية علاقة كلية يرد استخدامها في الوصف الكافي للغات الطبيعية جميعها في حين أن العلاقات التركيبية علاقات غير كلية؛ إذ يستغنى عن استخدامها في الوصف الكافي لبعض اللغات الطبيعية"[173].

ي– الأداتية واكتساب اللّغة: "لا تكاد تخلو نظرية لسانية من بحث في موضوع اكتساب اللّغة، ويكاد يكون الاتفاق شبه تام على أن عملية اكتساب الطفل للغة قائمة على تفاعل بين عاملين اثنين؛ عامل الفطرة وعامل المحيط الاجتماعي الذي ينمو فيه الطفل، إلا أن ثمة اختلافا هاما كان مصدرا لنقاش حاد ساخن بين من يغلب العامل الأول ومن يغلب العامل الثاني، بين أصحاب النزعة الفطرية وأصحاب النزعة البنائية"[174]، وتقترب نظرية النّحو الوظيفي، بشكل كبير، من النزعة الثانية (البنائية) مع عدم إلغاء العامل الفطري؛ وترى أن عملية اكتساب اللّغة تتم كما يلي: "

أ– يتعلّم الطّفل اللّغة من خلال تعامله مع المعطيات المتوافرة في محيطه اللغوي.

ب– أثناء هذه العملية يكتسب الطفل قدرة تواصلية، نفترض أنها القدرة التواصلية كما يتصورها منظرو النّحو الوظيفي (أي مجموعة من الملكات اللغوية وغير اللغوية المتفاعلة)

ت– يتم اكتساب هذه القدرة التواصلية في مراحل يحصّل عبرها الطفل مستويات متفاوتة

---

[170] – المصدر نفسه، ص80.

[171] – المصدر نفسه، ص80.

[172] – يستند مفهوم النحو الكلي إلى قول **شومسكي** إن ما صح في الإنجليزية يحتمل أن يكون كليا يستغرق جميع اللغات البشرية، وهذه الفكرة خولت للنظرية اللسانية (التوليدية التحويلية) أن تعمم مبادئ النحو الخاص بلغة ما على سائر اللغات البشرية وأجبرها على إقامة نموذج واحد لا غير، لكنه قد ثبت أن اللغات تتمايز بخصائص بنيوية كثيرة قد تصل المغايرة بينها حد التناقض، وهذا استدعى من الباحثين ترك مبدإ التعميم إلى مبدإ التنميط؛ ويقوم هذا المبدأ أساسا على مراعاة القرابة النمطية التي تستند أساسا إلى العلاقات التي تقوم بين لغات تنتمي إلى نمط لغوي معين. محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص156-157. محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية** (2– **اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**)، 465.

[173] – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص126.

[174] – أحمد المتوكّل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، ص63.

ث- يواجه الطفل محيطه اللغوي وتفاعله معه بعدة فطرية تسهل عليه الاكتساب وتعجل بها"[175]

أمّا عن نوعيّة الرصيد المكتسب، فيمكن تبيانه انطلاقا من الكفاية التي تسعى إلى تحقيقها، ألا وهي الكفاية النفسية؛ ففي تصوّرها فإنّ الطّفل لا "يكتسب قدرة لغوية محضة، بل قدرة على التواصل مع محيطه الاجتماعي، لا يتعلم الطفل أصوات لغته وقواعد صرفها وتركيبها، بل يتعلم معها ما تؤديه من أغراض تواصلية، بتعبير آخر، يكتسب الطفل من محيط اجتماعي معين نسقين مترابطين؛ نسق اللّغة ونسق استعمالها معا، يستظهر الطفل أثناء عملية الاكتساب قواعد لغته، ويستظهر في ذات الوقت ما يحكم استعمالها في مقامات التواصل، يختزن متعلم اللّغة العربية مثلا قاعدة نقل أحد مكونات الجملة إلى موقع الصدر، ويختزن معها في وقت واحد أنّها تجري في موقف معين حين يكون المقصود من التواصل تصحيح إحدى معلومات المخاطب"[176].

تعدّ هذه المبادئ الإطار العام الذي يميّز، من خلال استحضارها، بين النّظريّات ذات التّوجّه الوظيفيّ والنّظريّات ذات التّوجّه غير الوظيفي، كما أنّها تعدّ الأسس المنهجيّة التي يجب مراعاتها واستحضارها في بناء الأنحاء الوظيفيّة وصياغتها (ويمكن القول بعبارة أدق: إنّها الأسس المنهجية التي راعتها نظرية النّحو الوظيفي السيموندية)، ذلك أنّه "من أهم شروط التنظير اللساني (والتنظير العلمي عامة) شرط الانسجام القاضي بأن يصاغ الجهاز الواصف وفقا لطبيعة النّظريّة التي تفرزه لمنطلقهاتها المنهجية، بتعبير آخر يقضي شرط الانسجام ألاّ تناقض صياغة النموذج ما تتبناه النّظريّة من فرضيات عامة عن بنية اللّغة (ووظيفتها)"[177]، ولذلك فإنّ هذا التّوجّه حين يصوغ جهازه الواصف يبنيه على "أساس إضافة مكوّن تداولي يشكّل مع المكوّن الدّلالي دخلا للمكوّنين الصّرفي- التّركيبي والصّوتي، فتكون ترسيمة الجهاز الواصف لكل نظريّة وظيفيّة مبنيّة كالآتي[178]:

---

[175] – المصدر نفسه، ص64.

[176] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص36.

[177] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص39 -40.

[178] – المصدر نفسه، ص41.

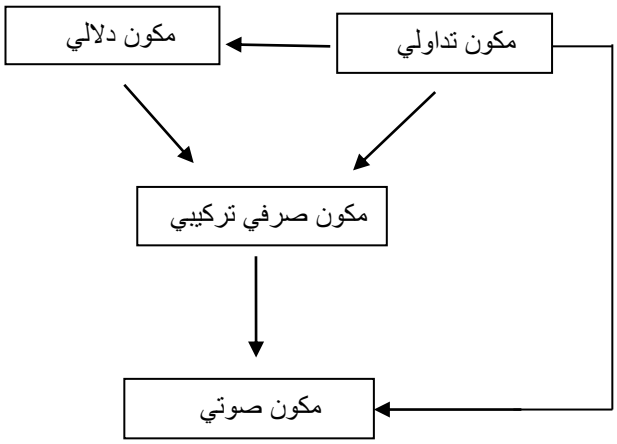

فللمكوّنين التّداولي والدّلالي السّبق والتّقدّم على المكوّن الصّرفي التّركيبي؛ ذلك أنّ هذا الأخير (المكون الصرفي التركيبي) يبني مركباته وفقا للمعلومات التي يوفّرها المكوّنان السّابقان.

أمّا التّوجّه غير الوظيفيّ الذي يرى باستقلالية المكون الصّرفي التركيبي فإنّه يجعل من المكونين التداولي والدلالي مكوّنين خارجيين عنه، يؤدّيان وظيفة تأويليّة ليس إلا، مثلهما مثل المكوّن الصّوتي، ويمكن وضع ترسيمة توضّح هذا التّوجه كما يلي[179]:

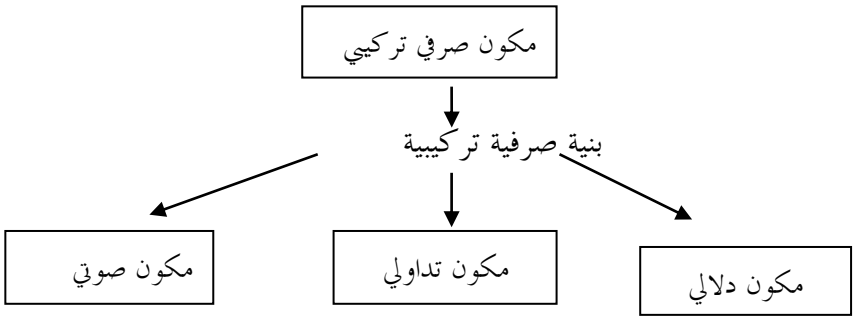

مهامّ اللّساني في نموذج النّحو الوظيفي[180]: تكمن مهامّ اللساني المشتغل بنظرية النّحو الوظيفي في بناء نسقين من القواعد:

أ- نسق القواعد التّداولية (الجوانب الوظيفيّة) التي تحكم التّفاعل الكلامي باعتباره نشاطا تعاونيا مبنينا.

ب- نسق القواعد الدلالية والتركيبية والصوتية (الجوانب الصورية) التي تحكم العبارات اللغوية المستعملة بصفتها أدوات لذلك النشاط.

---

[179] - المصدر نفسه، ص40-41.

[180] - ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، ص346.

وهو مطالب أيضا، بأن لا يقف عند وضع القواعد فقط، بل عليه أن يفسرها من خلال وظيفتها، بالنظر إلى الطرق التي تستعمل بها العبارات اللغوية وأهداف تلك الاستعمالات؛ يقول **المتوكّل**: "من المعلوم أن التنظير في اللّسانيات، كما في غيرها من العلوم، يستلزم عدم التوقف عند مستوى الرصد والوصف المحض للوقائع موضوع الدرس ومجاوزته إلى مستوى أعلى، مستوى تفسير هذه الوقائع"[181].

ويرى أنّ التّفسير له مرجعان ضروريّان أحدهما داخلي والآخر خارجي؛ فيكون التفسير داخليا "حين يتعلق الأمر بربط الوقائع بافتراضات نظرية عامة يصطنعها اللساني لتعليل الظواهر التي يروم وصفها، ومن أبرز الأمثلة لهذا النمط من الافتراضات في النّظريّات ذات التوجه الوظيفي افتراض ترابط بنية اللسان الطبيعي ووظيفته التواصلية التي تفسر في إطاره مجموعة من الظواهر (الصرفية – التركيبية والدلالية والتطريزية) بإرجاعها إلى مبدإ تبعية البنية للوظيفة"[182]، أمّا التفسير الخارجي فهو تفسير ينأى عن النظر في الظاهرة المدروسة، ويستقى تصوره عادة من نظريات أخرى غير لسانية، يؤتى به لتعزيز وتقوية الافتراضات المقدمة في النّظريّة "من ذلك، مثلا، لجوء المنظرين الوظيفيين إلى النّظريّات النفسية لإثبات الكفاية النّفسية لإواليات النّحو الوظيفي وقواعده؛ أي إثبات أنّ هذه الإواليات والقواعد مطابقة لنموذجي إنتاج العبارات اللّغوية وتأويلها من حيث إنّها تعكس سلوك مستعملي اللّغة الطبيعيّة أثناء هاتين العمليّتين"[183]، ومن ثمة يجب على اللّساني الوظيفي أن يجعل من بين اهتماماته كذلك محاولة تفسير ظاهرة الاكتساب اللغوي لدى الطفل، لأن النّحو الوظيفي يسعى إلى تحقيق الكفاية النّفسية.

ينطلق اللساني الوظيفي في دراسته من الملفوظات الملاحظة في النصوص الشفوية أو المكتوبة، إذ تزوده بأفضل صورة للكيفية التي يستعمل بها الناس فعليا لغاتهم في ظروف الحياة اليومية. وفي إطار اشتغاله ببناء الأنحاء عليه أن يراعي في تنظيم مكوناتها المبادئ العامة التي تفرضها اللسانيات الوظيفيّة، ومن ثمة فهذا النموذج لا يلغي ما قدم بل يتممه ويكمله معدّلا زاوية النظر.

---

[181] – أحمد المتوكل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، (المغرب: دار الأمان، ط1، 2003)، ص64.

[182] – المصدر نفسه، ص64.

[183] – المصدر نفسه، ص65.

المحور السادس:

تأصيل مفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي

بعد أن حددنا مفهوم التوجه الوظيفي، ومفهوم نظرية النحو الوظيفي، وبينا شموليتها، وتوسعها، وتطرقنا إلى أهم مبادئها، ونوّهنا بالمجهود الذي قدمه المتوكل في سبيل دراسة العربية اعتمادا على المبادئ والأسس التي أفرزتها هذه النظرية، ومحاولته تحديد الدرس اللساني العربي القديم بإدراجه ضمن معالم هذه النظرية الحديثة (نحو اللغة العربية الوظيفي)، ننبه الآن إلى أنّ موضوعها الأساس الذي كانت تشتغل عليه في بداياتها هو الجملة، ولذلك نجد أنه من الضروري الاطلاع على هذه المرحلة، لأنها تعد مرحلة التأسيس مقارنة بالمراحل الأخرى التي ستؤول إليها (نموذج مستعمل اللغة الطبيعي، نحو الخطاب الوظيفي)، لكن قبل عرض أسس مرحلة الجملة والجهاز الواصف المتعلق بها، يجدر بنا التأصيل لمفهومها، خصوصا إذا علمنا أنها اقترضته (بمصطلحاته) من نظرية فلسفية (نظرية أفعال الكلام لفلاسفة اللغة العادية).

وعليه، فسنحاول في هذا المحور الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما هي منطلقات تحديد الجملة وضبط مفهومها في اللسانيات ما قبل وظيفية؟ ما هي المنطلقات التي انطلقت منها نظرية النحو الوظيفي في تحديدها للجملة؟

ركّزت جلّ الدّراسات اللّسانية الغربيّة (قديمة أم حديثة) في تحديدها للجملة على الجانب الشّكلي التّركيبي مغفلة الجانب الوظيفي (الدّلالي التداوليّ) أو مقلّلة من قيمته، ومرجع هذا هو الزّاوية التي اتّخذتها تلك الدّراسات وجهة نظر لها، فقد عرِّفت الجملة عند كثير من البنيويّين بأنّها "صيغة لغوّية تقع بين نقطتين"[184] حين يتعلّق الأمر بالمكتوب، وبين وقفتين حين يتعلّق الأمر بالمنطوق؛ أي إنّ الجملة وفق المنظور الكمّي الشّكلي مجموعة عناصر متتالية لها نقطة بداية ونقطة نهاية. والأمر نفسه تقريبا يمكن أن يستشفّ عند التّوليديين التّحويليين؛ يقول **تشومسكي** معرّفا اللّغة: "سوف أعتبر اللّسان في هذه الدّراسة مجموعة (محدودة أو غير محدودة) من الجمل ذات طول محدود، ومكوّنة من مجموعة محدودة من العناصر، كلّ الألسنة الطبيعيَّة في شكليها المنطوق والمكتوب هي ألسنة بهذا المعنى ... لأنّ كلّ لسان طبيعيّ يضمّ عددا محدودا من الفونيمات (أو الرمّوز الكتابيّة)، ويمكن تمثيل كلّ جملة على شكل سلسلة محدودة من هذه الرمّوز الصوتيّة (أو الكتابيّة)، وذلك على الرغم من أن عدد الجمل غير محدود"[185]، فالجملة في التّصور التّوليدي مكوّنة من مجموعة عناصر محدودة ومضبوطة، تعطيها طولا محدودا. وقد أرجعوها "إلى الشّكل النّظري التّالي: [ج مركّب اسمي +

---

[184] – محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)**، (تونس: جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، ط1، 2001)، ج1، ص226.

[185] – عبد الرزاق دوراري، **مدخل إلى النحو التفريعي التحويلي (من خلال كتاب تشومسكي (البنى التركيبية) دراسة تحليلية نقدية)**، (الجزائر: موفم للنشر، ط1، 2007)، ص48.

مركّب فعلي]، وهو شكل لا يخفى عليك فيه أثر خصوصيّة اللّغات التي انطلق منها أصحاب تلك النّظريّات عند اختيار هذا الشّكل"[186].

والملاحظ على هذه المفاهيم غياب استحضار الوظيفة (التّداولية تخصيصا) في تحديد مفهوم الجملة، وقد استدرك التّوجّه الوظيفيّ التّداولي هذا الأمر (أمر استحضار الوظيفة)، حيث عدّت الجملة (كبنية منجزة) في نظرية النّحو الوظيفيّ نتاج المقام؛ أي إنه يُؤتى بها لخدمة المقام الذي استدعى التّلفظ بها أو إنجازها على هيئة مخصوصة (بالنّظر إلى شكلها الناتج عن ترتيب عناصرها، وبالنّظر إلى ما هو مذكور من عناصرها وما هو غير مذكور، وبالنّظر كذلك إلى التّنغيم الذي يواكبها ...)؛ ودليلهم على هذا هو أنّها نسق من الوحدات لا يمكن تحديد بعض خصائصها (على الأقلّ) إلاّ بمراعاة ظروف إنتاجها، انطلاقا من مقاصد متلفّظيها أثناء عمليّة التّبليغ، أو "على أساس أنّها تجلّيات لخصائص وظيفيَّة مرتبطة بالغرض التّواصلي المروم إنجازه"[187].

ولتوضيح مفهومها أكثر في النّحو الوظيفيّ يمكن أن يستعين البحث بالتّعريف الذي قدّمه **المتوكّل** للخطاب[188]: "كلّ إنتاج لغويّ يُربَط فيه ربط تبعيّة بين بنيته الدّاخلية وظروفه المقاميّة (بالمعنى الواسع)"[189]، ويقصد **بربط التّبعيّة** في تعريفه هذا "أنّ بنية الخطاب [والجملة نوع من الأنواع التي يتحقق فيها الخطاب[190]] ليست متعالقة والظروفَ المقاميّة التي ينتج فيها فحسب، بل إنّ تحديدها لا يمكن أن يتمّ إلّا وفقا لهذه الظّروف"[191].

وبما أنّ تحديد الجملة شديد الصّلة بالغرض التّواصليّ الذي تؤدّيه، فقد رأى الأستاذ **بعيطيش** أنّ مفهومها يجب ربطه بالتّصور الذي قُدّم في نظريّة أفعال الكلام؛ أي أنّها فعل لغوّي؛ يقول الأستاذ **بعيطيش** منتقدا عدم وضوح هذه الرؤية عند **سيمون ديك** و**المتوكّل** قائلا: "إن المتتبّع المتفحّص لأدبيّات نظريّة النّحو الوظيفّي، إن في أبحاث **ديك** أو **المتوكّل**، خصوصا في مراحلها الأولى، لا يجد تعريفا واضحا لمفهوم الجملة، يربطها بمفهوم الفعل اللّغوي وفق طرح **أوستين** وتلميذه **سورل** ... من جهة، على الرغم من الصّلة الوثيقة بين مفهوم الجملة بصفة عامة ومفهوم الفعل اللّغوي عند **سورل** بصفة خاصّة ... أضف إلى ذلك أنّ **المتوكّل** عندما تناولها سنة

---

[186] – محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)**، ج1، ص230.

[187] – أحمد المتوكل، **الجملة المركبة في اللغة العربية**، (المغرب: منشورات عكاظ، ط1، 1987)، ص185.

[188] – استعان البحث بتعريف **المتوكل** للخطاب لأنه لم يُقدّم أي تعريف للجملة في مرحلة ما قبل المعيار (أو مرحلة الجملة)، لكن مفهومها ومصطلحها موجودان، ثم إن الجملة تعد نوعا من أنواع الخطاب فهو يشملها.

[189] – أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)**، (المغرب: دار الأمان، ط1، 2001)، ص16.

[190] – يدلّ على هذا قول **المتوكل** الآتي: "(كل إنتاج لغوي) فإننا قصدنا إيرادها على وجه الإطلاق دون تحديد لحجم الخطاب لكي تحيل على الجملة أو جزء الجملة أو على مجموعة من الجمل، الخطاب حسب هذا التقريب العام هو، إذن، كل تعبير لغوي أيا كان حجمه". **أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)**، ص17.

[191] – أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)**، ص17.

1989 في كتابه (اللّسانيات الوظيفيّة: مدخل نظري) اقتصر على تقديم خلاصة عامّة لها، في إطار نظري عامّ لا يختلف عن الإطار العامّ الذي قدّم فيه للوظيفيّة في الفكر اللّغويّ العربيّ القديم أو الفكر اللّساني الحديث ... و لم يربطها، كما سبقت الإشارة، بمفهوم الجملة في نظريّة النّحو الوظيفّي الذي ارتكز أساسا على استثمار الفعل اللّغوي عند **أوستين** و**غرايس** وإغناء مفاهيم **سورل** بصفة خاصّة وتطويرها"[192].

وممّا يؤيّد رجحانيّة ما ذهب إليه الأستاذ **بعيطيش** ذِكْر **المتوكّل** لاقتراض نظريّة النّحو الوظيفيّ من نظرية أفعال الكلام مصطلح الفعل اللّغوي واعتماده اعتمادا كبيرا، يقول **المتوكّل**: "أمّا في الدّرس اللّساني الحديث فقد اقترضت نظريّات لسانيّة ذات توجّه تداولي (أو وظيفي) ثنائيّة (الفعل اللّغوي المباشر/ الفعل اللّغوي غير المباشر) المقترحة في (نظريّة أفعال الكلام) وتبنتها في إطار ثلاثية تميز بين ثلاثة مفاهيم هي: النّمط الجمليّ، والقوّة الإنجازيّة الأصليّة، والقوّة الإنجازيّة المستلزمة"[193]، ويقول كذلك: "من المعلوم أنّ الجوانب التّداوليّة [وهي أهمّ ما تميّز به التّوجه الوظيفيّ في دراسة اللّغة] درست، أوّل ما درست، في إطار التيّار الفلسفي المسمّى (فلسفة اللّغة العاديّة)؛ حيث عولجت هذه الظواهر من قبيل (الإحالة) و(الأفعال اللّغويّة) و(الاستلزام الحواريّ) ... وقد انتقلت هذه المفاهيم المرتبطة بهذه الزّمرة من الظّواهر، عن طريق الاقتراض، إلى حقل الدّراسات اللّغوية؛ إذ إن مجموعة من النّظريات اللّغوية، التّوليديّة منها وغير التّوليديّة، وظّفت هذه المفاهيم في وصفها للّغات الطّبيعيّة"[194].

وبناء عليه، فمصطلح الفعل اللّغوي، وما يتعلق به من مفاهيم مختلفة (القوّة الإنجازيّة، المحتوى القضوي، ...)، يعدّ من أهمّ المرتكزات التي يقوم عليها مفهوم الجملة في نظريّة النّحو الوظيفيّ، ولذلك يجدر اعتمادها في تقديم تعريف للجملة؛ يقول الأستاذ **بعيطيش**: "لكنّ المتفحّص المدقّق للمبادئ الأساسيّة التي تقوم عليها هذه النظريّة، خاصة مبدأ الوظيفة التّبليغيّة، وبصفة أخصّ التّحليلات التّداولية القائمة على مفهوم القوّة الإنجازيّة (Force Illocutoire)، يدرك بسهولة أنّه على الرّغم من شيوع مصطلح الجملة في هذه النّظريّة، إلا أنّ مفهومها يرتبط بشكل واضح بنظريّة الأفعال اللّغوية لدى فلاسفة اللّغة العاديّة ... والفكرة العامّة لهذه النّظرة هي أنّ تحليلها لجمل اللّغات الطّبيعيّة يقوم على أساس أنها أنساق لا يمكن تحديد خصائصها إلاّ بظروف إنتاجها، انطلاقا من مقاصد متلفظّيها أثناء عمليّة التّبليغ، وبالتّالي تكون اللّغة وظيفة وبنية، والجملة في النّهاية هي فعل لغويّ"[195].

---

[192] – يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي)**، ضمن كتاب: **التداوليات (علم استعمال اللغة)**، ص89.

[193] – أحمد المتوكل، **الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)**، (المغرب: دار الأمان. الجزائر: منشورات الاختلاف، ط1، 2010)، ص50.

[194] – أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص15.

[195] – يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي)**، ضمن كتاب: **التداوليات (علم استعمال اللغة)**، ص90.

وبناء عليه، نستشف أنّ الجملة في نظريّة النّحو الوظيفي هي: فعل لغوي يتميّز بخصائص دلاليّة تداوليّة تعكسها خصائص بنيويّة صرفيّة تركيبيّة، يستغلّها مستعمل اللّغة الطبيعيّة لتغطية احتياجاته في عشيرته اللّغوية التي يعيش فيها[196].

لكن، ما هو المقصود بالفعل اللّغوي؟ وكيف ظهر؟ وما هي المراحل التي مرّ بها؟ وما هي المفاهيم، المتعلّقة به، التي وظّفتها نَظريَّة النِّحو الوَظيفيّ؟

[196] – ينظر: يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص167.

المحور السابع

تأصيل مفهوم الفعل اللغوي

مصطلح **الفعل اللّغوي** أو العمل اللّغوي أو الفعل الكلامي، مصطلح اقترضته نظريّة النّحو الوظيفيّ من فلاسفة مدرسة أكسفورد (اشتهروا باسم فلاسفة اللّغة العادية)، ويعني الفعل عندهم أنّ قول شيء ما هو تحقيق أو إنجاز لعمل معيّن.

– حيث انطلق فلاسفة اللّغة العاديّة (**أوستين** تخصيصا) في بناء تصوّرهم هذا من نقد التّصوّر الذي درج عليه المناطقة الوضعيّون الذين كانوا ينطلقون من معيار الصّدق والكذب للحكم على جملة ما من حيث دلالتها. ومن ثمّة فالجمل التي لا تحتمل الصّدق ولا الكذب – في تصوّرهم – جمل لا دلالة لها. وهذا يقود إلى نتيجة مفادها أنّها لا تستحق الدّراسة (لا يلتفت إليها).

أمّا الجمل التي لها دلالة، والتي تستحقّ الدّراسة في نظرهم، فهي الجمل الخبريّة (الوصفيّة) التي يمكن الحكم عليها بالصّدق أو الكذب. وسبب وقوعهم في هذه المغالطة[197]، هو نظرتهم إلى وظيفة اللّغة، وتحديدهم، تبعا لهذه النّظرة، لما يجب أن يدرس؛ حيث إنّهم ميّزوا بين وظيفتين رئيستين للّغة "إحداهما هي: الوظيفة المعرفيّة التي تستخدم اللّغة فيها كأداة تشير إلى وقائع وأشياء موجودة في العالم الخارجيّ، ولا تزيد مهمّة اللّغة بذلك على أن تجيء تصويرا لهذه الوقائع وتلك الأشياء. أمّا الوظيفة الثّانية للّغة فهي: الوظيفة الانفعاليّة؛ ومفادها أنّ الإنسان قد يستعمل اللّغة أحيانا للتعبير عن مشاعر وانفعالات قد تضطرب بها نفسه كما هو الحال عند الشّاعر مثلا"[198].

ولم يتوقّف هؤلاء الفلاسفة (الوضعيّون) عند هذا التّمييز بل بنوا عليه التزامات شكّلت أساس هاته المغالطة؛ وهو أنّهم "أصرّوا على أنّ العبارات التّجريبيّة هي العبارات ذات المعنى ... وحذفوا كلّ ما عداها من عبارات من دائرة المعنى، مثل عبارات الميتافيزيقا والأخلاق والجمال، بحجّة أنّنا لا نجد لها من وقائع العالم ما تطابقه. وبناء عليه تحدّدت مهمّة العبارة ذات المعنى في وصف وتصوير حالة من حالات الوجود الخارجيّ، ثم يجيء الحكم على هذه العبارة بعد ذلك بالصّدق أو بالكذب بناء على قابلية هذه العبارة للتحقّق، وإذا أراد الفيلسوف أن يجعل اللّغة موضوعا لبحثه، فليس أمامه سوى البحث في هذه الوظيفة المعرفيّة مضافا إلى ذلك البحث في العبارة اللّغوية من حيث بنيتها ومعناها"[199]. فالقضيّة أو العبارة التي يمكن التحقّق من فحواها ومعرفة مضمونها بمطابقتها بما هو موجود في الواقع هي العبارة ذات المعنى وهي التي تستحقّ، دون غيرها، الدّراسة والنّظر والتّحليل، ومن ثمّ يخرج "من مجال العبارات ذات المعنى في نظرهم مجموعتان من العبارات:

---

[197] – مصطلح المغالطة الوصفية (Descriptive fallacy) مصطلح نعت به أوستين ما ذهب إليه هؤلاء المناطقة.

[198] – صلاح إسماعيل عبد الحق، **التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد**، ص12.

[199] – المرجع نفسه، ص ص11– 12.

الأولى: العبارات التي لا تحمل خبرا كالأمر والاستفهام والتّعجّب؛ فالأمر لا يوصف بصدق أو بكذب لأنّه لا يصوّر شيئا في عالم الواقع، ولا يخبرنا بخبر عن شيء ما حتّى نقول إنّ تصويره صادق أو كاذب، أو أنّ الخبر الذي جاءنا به صواب أو خطأ ... والثّانية: هي العبارات التي يستحيل أن ترسم لنا صورة بحيث نستطيع أن نطابق بينها وبين الأصل المخبر عنه [ومن أمثلتها العبارات التي تتحدّث عن الخيالات والغيبيّات التي تتجاوز الطّبيعة المحسوسة (الميتافيزيقا)]، لنرى إن كانت الصّورة صادقة التّصوير أو غير صادقة، فأمثال هذه العبارات خالية من المعنى، ولا تصلح أن تكون قضايا من الوجهة المنطقيّة"[200].

وقد رفض فلاسفة مدرسة أكسفورد هذا التّصوّر، لأنّ الوصف، في نظرهم، يشكّل "وظيفة واحدة من بين وظائف كثيرة متنوّعة للّغة، إذ توجد إلى جانب الوصف أغراض أخرى تستخدم من أجلها اللّغة. فهناك السّؤال، والأمر والنّهي، والتّعجب، والرّجاء، وهلّم جَرًّا. الأمر الذّي دفع فلاسفة أكسفورد إلى البحث عن قواعد الاستعمال، أي القواعد التي تحكم استعمال هذه العبارة أو تلك تحت هذا الظّرف المعيّن أو ذاك، ومن ثمّ راحوا يبحثون عن المعنى في حدود الاستعمال اللّغوي"[201].

من أشهر هؤلاء الفلاسفة **أوستين** وتلميذه **سورل**؛ قام الأوّل (**أوستين**) بوضع الفرش النّظري والمبادئ العامّة لما عُرف بنظريّة أفعال الكلام، أمّا الآخر (**سورل**) فقد تبنّى اقتراحات أستاذه مطوّرا بعض تلك المقترحات (حيث أعاد النّظر في فعل القول، و في تصنيف الأفعال اللّغوية ...).

- **نظرية الفعل الكلامي لأوستين**: انطلق أوستين في بناء هذه النظريّة من تفحّص فرضيّة: (إن قول شيء ما هو في الحقيقة إنجاز لفعل ما). وقد انتهى إلى نتيجة مفادها أنّنا حين نتكلّم بكلام (نطق جملة) نقوم بثلاثة أفعال[202] هي: فعل القول، وفعل منجز في ذلك القول، وفعل تأثير ناتج عن ذلك القول؛ يقول أوستين: "ميّزنا أوّلا مجموعة من الحالات مما نفعله في حال قولنا شيئا ما، فيكون لنا بذلك حكم ينصّ على أنّه بواسطة القول ننجز فعل الكلام (Locutionary acts)، وهو اصطلاح مختصر يكافئ التلّفظ بعبارة ما يكون لها معنى ومرجع، وهذان العنصران يكافئان تقريبا الدّلالة في معناها القديم. وقلنا ثانيا، وبالإضافة إلى ذلك، إننا ننجز قوى أفعال كلامية (Illocutionary acts) كالإخبار وإصدار الأمر والتحذير ومباشرة الأمور وغير ذلك ... ثم ذكرنا ثالثا أنه يجوز أن ننجز لازم أفعال الكلام (Perlocutionary acts)، ويدل هذا على أن ما

---

200 – المرجع نفسه، ص ص253- 254.

201 – صلاح إسماعيل عبد الحق، **التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد**، ص18.

202 – المراد بالفعل هو "اضطلاع المتكلم بإحداث القول وتحقيقه وإيجاده للتعبير عن موقف بإزاء المحتوى القضوي المعبر عن حالة الأشياء في الكون، ومن جهة أخرى هو التّأثيرات الخارجيّة التي يستتبعها القول سواء بتغيير حالة الأشياء في الكون، كالانتقال بموجب القول المنشئ لعقد الزّواج مثلا من حالة العزوبيّة إلى حالة الزّواج، أو بالتّأثير في المخاطب ضروبا من التأثير كالانتقال من أمر المخاطب بإطلاق النّار على شخص ما إلى عملية الإطلاق نفسها". شكري المبخوت، **دائرة الأعمال اللغوية (مراجعات ومقترحات)**، ص9.

يحدثه الفاعل طبقا لقوله شيئا ما، يكون القيام به تاما؛ وقع الفراغ منه كالحمل على الاعتقاد، والوصول إلى الإقناع والترك، وحتى الوقوع في المباغتة والتضليل"[203].

أ- **فعل القول** Locutionary acts: هو فعل التلفّظ بالكلام بمعزل عن الغرض الذي سيق له، وبمعزل عن الأثر الذي تركه في المتلقيّ. والنّاظر في هذا التلفّظ، حسب **أوستين**، يجده يتضمّن بدوره ثلاثة أفعال لغويّة فرعيّة تنجز في الوقت نفسه، هي: فعل صوتيّ / فعل تركيبيّ / فعلا دلاليّ:

أ-1- **الفعل الصّوتي (التّلفّظيّ)** Phonetic act: هو نطق أصوات معلومة تنتمي إلى لغة معيّنة.

أ-2- **الفعل التّركيبيّ** Phatic act: هو التّأليف بين وحدات الجملة، بمراعاة القواعد المتعلقة بالتّركيب في تلك اللّغة والنّغمة الصّوتيّة التي تتلفّظ بها.

أ-3- **الفعل الدّلاليّ** Retic act: هو استعمال المفردات المكوّنة للتركيب حسب دلالات محدّدة وإحالات مخصوصة؛ فالمتكلم كثيرا ما يستعمل كلمات من قبيل الضمائر المختلفة (هو، هي، أنتم ...)، أو الكلمات المعرفّة بالألف واللاّم التي للعهد (الجامعة، المدرسة، الطّفل ...)، أو أسماء الأعلام (زيد، ليلى، ...) محيلا بها على مراجع مخصوصة متصوّرة في ذهنه، وتكون، عادة، معروفة عند المخاطب. وبناء عليه فالدّلالات التي يمكن أن تدلّ عليها الكلمات صنفان[204] * دلالات معجميّة. * دلالات إحاليّة.

الدّلالة المعجميّة هي دلالة الكلمة بمعزل عن مرجع محدّد يتمّ استحضاره، أمّا الدّلالة الإحاليّة فتتعلّق باستحضار ذلك المرجع المحدّد.

ويمكن توضيح مختلف الأفعال التي نقوم بها عندما ننجز فعلا قوليّا (تلفظيّا) بالجملة الموالية[205]: - (ألّف ابن خلدون المقدمة في مدينة تاهرت).

فعند التلفّظ بهذه الجملة أمام أجنبيّ لا يعرف اللّغة العربيّة، فإنّ ما يصله منها هو **الفعل الصوتيّ** فقط؛ أي سلسلة من الأصوات، لا يستطيع من خلالها تحديد الوحدات المعنويّة (مفردات)، كما لا يمكنه تبيان العلاقات النّحويّة التي تربط بينها، ليستخلص منها مضمونا أو دلالة معيّنة، وعلى العكس من ذلك، فإنّ من يعرف العربيّة يمكنه أن يقطّع هذا الفعل الصّوتي إلى ثلاثة مستويات:

- **مستوى معجميّ**: وفيه تستخلص معالم هذه الجملة، وتربط بدلالتها المعجمية (كلفظة: ألّف، مقدمة، مدينة).

- **مستوى الإحالة**: ويتمثل في ربط المتكلّم أسماء الأعلام مثلا بأشخاص معيّنين يتمّ استحضارهم في الذّهن، فمثلا (**ابن خلدون**) هو: عبد الرحمن ابن خلدون (1332- 1406م) المؤرّخ والفيلسوف الاجتماعي العربي

---

[203] - أوستين، **نظريّة أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)**، ص141.

[204] - ينظر: نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية**، ص146

[205] - يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو**، ص98.

مؤلّف كتاب المقدمة المشهورة المعروفة بكتاب: العبر وديوان المبتدإ والخبر في أيّام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. وكلمة (**تاهرت**) تستحضر بها العاصمة التاريخية لدولة الرستميين (761-908هـ)، وهي حاليا مدينة تيارت في شمال غرب الجزائر.

- **مستوى التّركيب أو النّظم**: ويخصّ العلاقات النّحوية التي انتظمت بها مفردات أو معالم هذه الجملة، وتشمل في هذه الجملة المقولات الصّرفية: كاسم العلم (**ابن خلدون**)، والفعل الماضي (ألّف)، ...، والعلاقات النحويّة التي انتظمت بها هذه الكلمات: كالفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة ...، وبذلك تتمّ عمليّة التّعبير عن فحوى هذه الجملة المتمّثل في تأليف المقدّمة، وارتباطها بمدينة تاهرت، وهو فحوى أو مضمون مستخلص من مجموع العلاقات السّابقة. هذا إذا نظر إلى القول في ذاته أمّا إذا نظر إلى الدور الذي يؤدّيه باستحضار متكلم ومخاطب وسياق، فإن ذلك القول يصير حاملا لفعل آخر، هو الفعل المتضمّن في القول (الفعل الإنجازيّ).

ب- **الفعل المتضمّن في القول (الفعل الإنجازيّ)** Illocutionary act: ويمكن تلخيصه في مقصود المتكلّم من عبارته (ماذا يريد؟ أيريد أن يخبر أم يريد أن يسأل أم يعد أم ينذر ...)، والفرق بين الأوّل (القول) والثاني (الإنجاز) هو أنّ الأول مجرد قول شيء، أمّا الآخر فهو القيام بفعل ضمن ذلك قول وفقا لما يستدعيه المقام، أي إنّ فهم مقصده وإدراك مضمونه مرهونان بالسياق والظروف التي قيل فيها؛ يقول **أوستين**: "وهكذا فبإنجازنا لفعل كلاميّ سنكون أيضا منجزين لبعض ما تناوله كلامنا، وما لم يتناوله، ويتبين ذلك من أننا: - قد نكون سائلين أو مجيبين عن سؤالنا، - قد نتناول في خبرنا أو تحذيرنا أو طمأنتنا للآخر غير ما طلب منّا، - قد نصدر حكما تشريعيّا أو نعلن عن إرادتنا، - قد ننطق بجملة يفهم منها أكثر ممّا أردنا ... وأشياء أخرى من هذا القبيل، ... إنه إنجاز لقوّة فعل الكلام؛ أي إنجاز فعل في حال قول شيء ما (مع مراعاة مقتضى المقام) على خلاف إنجاز ما بمجرّد القول وإيراده عاريا عن القرائن الدّالة"[206].

وعلى العموم، فإنّه لكي يؤدّي المتكلّم الفعل المتضمّن في القول (الفعل الإنجازيّ) بشكل ناجح يجب أن يتحقّق[207]: أ- فعل القول (س). ب- أن يقصد بـــ(س) في مقام مخصوص غرضا مقصودا، يشكل القوّة[208] (ص) المتضمنة في ذلك القول. ت- أن يتأكد من فهم المتلقي لمراده؛ لأنّي "ربّما أنطق بجملة لشخص لا يسمعني، وبالتّالي لن أنجح في أداء الفعل الغرضيّ لأنّ آمره على الرّغم من أنّني قمت بأداء الفعل

---

[206] - أوستين، **نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)**، ص ص 129- 130.

[207] - ينظر: صالح إسماعيل عبد الحق، **التحليل اللّغوي عند مدرسة أكسفورد**، ص201.

[208] - استعمل أوستين مصطلح قوّة (Force) وعنى به الدّلالة الإنجازيّة التي يمكن أن تؤدّيها عبارة ما، أو الوظيفة التي يحقّقها القول عند استعماله، فهو قيمة تسند إليه مقاميّا، والسّبب الذي دفعه إلى هذا هو تمييز دلالة الجملة عن غيرها من الدّلالات (الدلالة المعجميّة والإحاليّة). يقول **أوستين**: "لا نزال نميل إلى نتشبث ببيان المعنى وتأويله باستخدام حدود وعبارات مثل: (دلالات الألفاظ The meaning of words)، وقد نسلم أننا نستطيع أن نستعمل لفظ الدلالة ونحن نشير بها أيضا إلى قوة فعل الكلام، ونتأوّل: (إنّه يدلّ بكلامه على الأمر ...) وغير ذلك. ولكنّي أريد أن أميّز مصطلح قوّة Force عن لفظ الدّلالة؛ لأنّ الدّلالة أصبحت تكافئ المعنى والمرجع على اعتبار أنّنا أصبحنا نميّز تمييزا قاطعا المعنى عن المرجع". أوستين، **نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلام)**، ص130.

التعبيري طالما أنّني نطقت الجملة بمعناها العادي"[209]. ث- استيفاء شروط تحقّق الفعل (فالأمر مثلا لكي يتحقّق وينجح يجب توفّر بعض الشّروط المقاميّة، مثل: وضع المتكلّم والمتلقّي الاجتماعي، مراعاة الزّمان والمكان، ...).

وبناء عليه فـــمع الفعل الإنجازيّ نتعدّى مستوى المقال إلى المقام؛ إذ علاوة على معنى الجملة هناك القيمة التي يمنحها المتكلم لهذه الجملة والتي تكشف عن غرضه من الكلام.

ج - **فعل التّأثير بالقول (لازم فعل القول)** Perlocutionary act: وذلك بالنّظر إلى الأثر الذي يخلّفه النّطق بالعبارة في المتلقّي (في موقف تواصلي معين)، كأن يرضى أو يستبشر أو ينفعل أو ...، ولا يجب أن يفهم أن الأثر الذي يتركه القول ناتج عن فعل القول وحده، بل عن فعل القول وفعل الإنجاز في الوقت ذاته، لأنّ فعل الإنجاز لا يتحقّق إلّا بتحقيق فعل القول، فارتبطت الأمور ببعضها. يقول **أوستين**: "وهذا يعني أنّه لا يزال هناك نوع آخر هو (ج)، ونقصد أنّه لكي ننجز فعل الكلام، وبالتّالي قوّة فعل الكلام، لابدّ أيضا من أن ننجز نوعا آخر من الأفعال، فأن نقول شيئا ما قد يترتب عليه أحيانا، أو في العادة، حدوث بعض الآثار على إحساسات المخاطب وأفكاره وتصرفّاته، كما يستلزم ذلك لوازم ونتائج قريبة تؤثّر على المتكلّم وغيره من الأشخاص الآخرين، وقد يقع أن نتعمّد إحداث هذه الآثار والنّتائج واللّوازم عن قصد ونيّة أو غرض ما، ومن ثمّ يجوز أن نتحدّث ونحن نأخذ في اعتبارنا اجتماع كلّ تلك الأمور"[210].

والفعل التّأثيريّ لا يدلّ عليه المقال، إذ لا يُستشفّ منه أيّ شيء له تعلق بالأثر الذي يمكن أن يتركه، بل يكون مرتبطا أشدّ الارتباط بالمقام، وفوق كل هذا فإنّ هذا الفعل له تعلّق بالمخاطب بشكل كبير، وقد يكون لذلك الأثر أثر من نوع آخر على المتكلّم كأن يرضى ويفرح، أو يغضب ...

وبهذا فلكلّ جملة، عند **أوستين**، مستويان؛ مستوى مقالي (يتمثّل في فعل القول)، ومستوى مقامي (يتمثّل في فعلي الإنجاز والتأثير)[211]، ولاشكّ أنّ أهمّ فعل هو الفعل الإنجازيّ، أمّا الفعلان الآخران فهما متعلّقان ومرتبطان به ليس إلّا.

اقتراحات سورل في نظريّة أفعال الكلام

أعاد **جون روجرز سورل** Searle John Rogers تنظيم مقترحات أوستين والتّدقيق في بعض المبادئ التي توصّل إليها، ولمناقشة هذه النّظرية وضبطها، ومحاولة وضع نظريّة متكاملة للأعمال اللّغويّة ساعيا إلى تدارك ما وقع فيه **أوستين** في مشروعه الأوّل من هنات ومزالق.

---

[209] – صالح إسماعيل عبد الحق، **التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد**، ص208.

[210] – أوستين، **نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلام)**، ص131.

[211] – ينظر: نعيمة الزّهري، **الأمر والنهّي في اللّغة العربيّة**، ص146 وما بعدها

انطلق **سورل** من النّتيجة التي توصّل إليها **أوستين** وهي أنّنا حين نتكلّم لغة ما فإنّنا نُقدِم على تصرّف ما خَاضِعٍ لقواعدَ معيّنةٍ، والممارس للّغة يحقّق أفعالا لغويّة مختلفة مثل: الإخبار، الأمر، النّهي، الاستفهام ...، وأنّ إنجاز هذه الأفعال يخضع لزمرة من القواعد (ثقافيّة، اجتماعيّة، ومقاميّة ...) تتحكّم في استعمال تلك الأفعال[212].

كما أكّد أنّ الوحدة الأساس في عملية التّبليغ ليست العلامة أو الكلمة أو الجملة بل الفعل اللّغويّ المنجز الذي قد يتحقّق بكلمة أو جملة أو مجموعة جمل (والكلّ يشكّل ما يعرف بالخطاب)[213]؛ يقول **سورل**: "كلّ الاتّصالات ذات الطّبيعة اللّسانيّة هي إنجاز لأفعال من طبيعة لسانيّة، ومن ثمّة يجب أن ندرك جيّدا أن ليست الوحدة الأساسيّة في التّواصل اللّسانيّ، كما نفترض دائما، الرّمزَ أو الكلمةَ أو الجملةَ، وليست كذلك توالي الرّموز أو الكلمات أو الجمل، ولكنّها تحقيق أفعال لغويّة في الوقت الذي نتلفّظ فيه برموز وكلمات أو جمل. كما يجب أن ندرك كذلك أنّ هذه الواقعة التّلفظيّة التي ننجزها تحمل في طيّاتها الرّسالة التي نريد تبليغها، وإذا ما نظر إلى هذا الملفوظ أو المنتج في ظلّ شروط مخصوصة نكون قد حقّقنا فعلا لغويّا، وبهذا فالفعل اللّغوي هو أصغر وحدة يمكن أن يقوم عليها تواصل لسانيّ"[214].

وتحقيق هذه الأفعال، عند **سورل**، مرهون بقيدين هما: **القصد** و**القواعد**؛ فبالقصد نحقّق فعلا لغويّا بمعنى الكلمة (لأنه بغياب القصد ينتفي الفعل) يقول **سورل**: "يجب أن تؤدّى الأفعال التّمريريّة قصديا، إذا لم تقصد أن تعطي وعدا أو تصدر حكما إذا فأنت لم تطلق وعدا أو حكما ... حين يقول المتكلّم شيئا ما، وهو يعني بما يقوله شيئا، ويحاول توصيل ما يعنيه للمستمع، فإنّه إذا أفلح سيكون قد أدّى فعلا تمريريّا، فالأفعال التّمريريّة والمعنى والقصد ترتبط جميعا معا"[215].

وبالقواعد يمكن تحقيق الفعل بعدّه شكلا من أشكال السّلوك يخضع لضوابط مخصوصة لا ينبغي أن يحيد عنها المتكلّم، وهذا يعني أنّ الفعل اللّغوي حدث مؤسّسي (له نظام مخصوص يخضع له، وبدون مراعاته يفشل)، "وبذلك يكون العمل اللّغوي قصديّا ومؤسّسيا في آن واحد بما أنّه يقتضي مؤسّسة (هي اللّغة) ومتكلّما يصدر عن نيّة وموقف ذهني"[216]، وتبعا لهذا التصور، رأى أنّ النظريّة الثانوية وراء دراسة اللّغة هي جزء من نظريّة الفعل؛ ذلك أنّه لابدّ من مراعاة الدّور أو الوظيفة التي تؤدّيها اللّغة (لأنّ الكلام شكل من أشكال

---

[212] – ينظر: نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية**، ص149.

[213] – ينظر: المرجع نفسه، ص149.

[214] – Les actes de langage, John R. Searle, Paris, Collection Savoir Herman, 1972, nouveau tirage 1996, p52.

[215] – جون سورل، **العقل واللّغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعيّ)**، ترجمة: سعيد الغانمي، (الجزائر: منشورات الاختلاف. المغرب: المركز الثقافي العربي. لبنان: الدار العربية للعلوم، ط1، 2006)، ص203.

[216]– شكري المبخوت، **دائرة الأعمال اللّغوية (مراجعات ومقترحات)**، ص47.

السّلوك التّفاعلي المحكوم بقواعد معينة)، وإغفال هذا الدّور سيجعل منها مجموعة قواعد لا قيمة لها، كما هو الحال إذا ما نظر إلى الأوراق الماليّة لمختلف الدّول دون مراعاة لدورها في العملية الاقتصاديّة[217].

– **التعديلات التي أضافها سورل إلى المقترح الأوستيني**: صاغ **سورل** الانتقادات التي وجّهها إلى التّصور الأوستيني في مبدأين لغويّين هما[218]:

مبدأ إمكانية التّعبير Principle of Expressibility: ويعني هذا المبدأ أنّ كلّ ما يمكن أن يعنى يمكن أن يقال، ولكنّ هذا الأمر لا يتنافى مع أنّنا قد نعني أكثر مما نقول، أو قد أقول شيئا لا يتضح مرادي منه على وجه الدقّة، لأنّني من الممكن، وهو الأصل، أن أقول ما أعنيه تماما[219]، ولا تكمن قيمة هذا المبدإ في أنّني أستطيع أن أقول ما أعنيه على وجه الدّقة أو لا أستطيع، بل إنّ معنى الجملة الحرفيّ والفعل المتضمّن فيها، سواء كان مفهوما منها أم غير مفهوم منها، مقصودان من المتكلم وينتميان معا إلى حقل المعنى الذي له تعلق بتلك الجملة، ومن ثمّة فهما ليسا دراستين مختلفتين بل دراسة واحدة من وجهتي نظر مختلفتين.

يتحدّد معنى الجملة اعتمادا على جميع مكوّناتها الظّاهرة وغير الظّاهرة، فمدلول الجملة لا يُستقَى من ترتيب الكلمات السّطحي الظاهر في الجملة فقط، بل قد تدخل عناصر غير ظاهرة في توجيه دلالتها، مثل البنية النظميّة العميقة، والنّبر والتّنغيم ... ، وهذا المبدأ يعضّد نتيجة المبدإ الأوّل، وهو أنّ الدّلالة الحرفيّة للجملة والدّلالة التي يمكن استقاؤها من العناصر غير الظّاهرة في الجملة شيء واحد (لأنهما تسهمان معا في تحديد مقصود المتكلم).

وإذا كان **سورل** يرفض الإبقاء على الفصل بين الفعل الدّلاليّ الذي هو جزء من فعل القول والفعل المتضمّن في القول بسبب أنّهما يشكلان نوعا واحدا، فإنّه رأى في تمييز **أوستين** بين فعل القول والفعل المتضمّن في القول أشياء مهمّة يمكن أن تستفاد ضمنيّا، منها[220]:

أنّ هذا التّفريق يدعو إلى التّمييز بين أداء الفعل المتضمّن في القول بأداء فعل القول، وبين نجاح هذا الفعل المتضمّن في القول أو فشله.

وإلى التّمييز بين ما تعنيه الجملة وبين ما يعنيه المتكلم بنطقها.

وإلى التّمييز بين المحتوى القضويّ Propositional content للقول أو الجملة وبين القوّة الإنجازيّة أو نوع الفعل المتضمّن فيها.

وقد ركّز **سورل**، أكثر ما ركّز، على العنصر الثّالث؛ أي التّفريق وبيان العلاقة بين المحتوى القضويّ لجملة ما وقوّتها الإنجازيّة. فما هو المحتوى القضويّ وما علاقته بالقوّة الإنجازية؟

---

[217] – Les actes de langage, John R. Searle, p53.

[218] – المرجع نفسه، ص216.

[219] – Searl, Les actes de langage, John R. Searle, p56

[220] – صلاح إسماعيل عبد الحق، **التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد**، ص217.

القضية: "قول يحتمل الصّدق والكذب، يقول **ابن سينا**: القضية هي كلّ قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صادق أو كاذب"[221]، وعرّفها **جاك موشلار** و**آن روبول** بأنّها "تأويل لما يقوله القول، تتحدد في هذا التأويل هوية الأشياء والأفراد المذكورين وتتعيّن الخصائص التي نسندها إليهم"[222]، فتحديد القضيّة مرهون بتحديد هويّة العناصر المكونة لها، وللعلاقات التي نقيمها فيما بينها بمعزل عن المتكلّم والمقام، ويعود مفهوم القضيّة إلى المنطق الأرسطي، ولذلك نجد أنّ مفهومها عند **سورل** هو المفهوم نفسه الذي تأخذه عند **أرسطو**، ولعلّ تبرير هذا الأمر يرجع إلى المنطلقات الفلسفيّة اللّغوية وما وراءها من إرث منطقي مؤثر أدّى **بسورل** إلى التّركيز على مفهوم القضيّة وإدراجها كمميّز لا مفرّ من مراعاته.

إذا كان المناطقة يوردون أنّ القضية "تتضمن موضوعا، وهو بمثابة الشّيء المحكوم عليه، وتتضمن محمولا وهو بمثابة إدراك شيء محكوم به، كما تتضمن ثالثا وأخيرا رابطة وهي بمثابة إدراك نسبة بين الطرفين المحكوم به والمحكوم عليه، يقول أرسطو: إن القضية قول نثبت به أو ننفي بواسطة شيء ما عن شيء آخر، وما نتحدث عنه يكون هو موضوع Subject القضية، وما نتحدث به أو نصف به ذلك الموضوع يسمّى بالمحمول Predicate وما يربط بينهما هي الرابطة Copula"[223]، فإنّ **سورل** يورد التّصور نفسه، مع فارق في وجهة النّظر، يقول **سورل**: "إذا توفر فعلان إنجازيان على الإحالة نفسها والإسناد نفسه، وإذا كان المدلول الإحاليّ في كلا الفعلين واحدا نقول إنها تملك القضيّة نفسها"[224]؛ فالقضية عنده هي نتاج الإحالة على شيء ما وحمل شيء على شيء، وتكون مندرجة ضمن أفعال إنجازية تؤدّى بواسطة العبارة التي يتلفّظ بها.

ولعلّ السّبب الرّئيس الذي دفع **سورل** إلى إضافة الفعل القضويّ ودراسة علاقته بالقوّة الإنجازيّة للجملة "هو تمهيده لصياغة تصوّره لبنية العمل في القول على أساس أنموذج **ق (ض)** حيث يكون لكلّ محتوى قضويّ (ض) قوة إنشائية تتسلط عليه، وتكون كلّ قوّة إنشائيّة (ق) قادرة على تحديد دلالة الجملة برمتها مهما اختلفت المضامين القضويّة"[225].

ويمكن أن يضاف إلى هذا السّبب سبب آخر وهو "أنّ الشّروط الذّاتية للأفعال القضويّة ليست هي نفس الشّروط الذّاتية للفعل الغرضيّ الكلّيّ طالما أنّ الفعل القضويّ ذاته يمكن أن يوجد في كل أنواع الأفعال

---

[221] – لجنة العلوم الفلسفية والاجتماعية بمجمع اللغة العربية، **المعجم الفلسفي**، (مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط1، 1983)، ص147.

[222] – جاك موشلار وآن روبول، **التّداولية اليوم، علم جديد في التّواصل**، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2003)، ص96.

[223] – محمد أبو ريّان، علي عبد المعطي محمد، **أسس المنطق الصّوري ومشكلاته**، (لبنان: دار النّهضة العربيّة، ط1، 1976)، ص169 – 170.

[224] – Les actes de langage, John R. Searle, p67.

[225] – شكري المبخوت، **دائرة الأعمال اللغوية (مراجعات ومقترحات)**، ص26.

الغرضيّة المختلفة"[226]، وهذا يعني، كما يقول **سورل**، "أنّنا نستطيع أن نعزل جزء الفعل الكلامي الذي يشكّل نمطه التّمريريّ أو قوّته التّمريريّة [الإنجازيّة] عن الجزء الذي يشكّل محتواه الخبريّ [القضويّ]"[227] .

ولكي يبرهن **سورل** على هذا يعطينا الجمل الآتية[228]:

يدخّن جون كثيرا.

هل يدخّن جون كثيرا؟

دخّن كثيرا، يا جون.

أتمنّى (أو أحبذ) أن يدخّن جون كثيرا.

فحين أتلفّظ بهذه الجمل لا أقوم برصف بين كلمات مقصودة تنتمي إلى اللّغة الفرنسيّة أو العربيّة فقط، بل أؤدي أفعالا مخصوصة بهذه الجمل؛ ففي الجملة الأولى أُعْلِمُ بخبر، وفي الثانية أطرح سؤالا، وفي الثالثة أعطيت أمرا، وفي الأخيرة أظهرت رغبة أو تمنيا.

والمدقّق في هذه الجمل يجد أنّها تحيل على موضوع واحد هو (جون) وتسند إلى هذا الموضوع محمولا واحدا هو العبارة (يدخّن كثيرا).

ومن ثمّة يمكن القول إنّ الجمل الأربعة السّابقة تحتوي على الإحالة نفسها و على الحمل نفسه، لكن، كل جملة منها تؤدّي فعلا لا تؤدّيه الأخرى؛ وهذا يعني أنّه يمكن أن توجد جمل أفعالها الإنجازيّة متعدّدة لكنّها متّحدة الإحالة والحمل.

وبهذا التّعديل الذي قدّمه **سورل** يصير التّصور الأوستينيّ السّابق كما يلي: حين نتلفّظ بجملة ما في سياق تواصليّ معيّن فإننا ننجز الأفعال الآتية[229]:

فعل التّلفظ Acte d'énontiation: ويشمل التّلفظ بالكلمات والجمل، ويقابل الفعل الصّوتي والفعل التركيبيّ عند **أوستين**.

الفعل القضويّ Acte Propositionnel: ويشمل فعلي الإحالة Référence والحمل Prédication.

يتمثّل فعل الإحالة في التّوجه بالقصد إلى شيء موجود في العالم الخارجي واستحضاره نطقا؛ بحيث إذا ذكر اللّفظ الذي يدلّ عليه تَصَوّر المتلقّي ذلك الشّخص أو الشّيء بعينه، أو يكون المتكلّم قادرا على تقديم إجابة واضحة في شأنه إذا سأله المخاطب عنه.

---

[226] – صلاح إسماعيل عبد الحق، **التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد**، ص220.

[227] – جون سورل، **العقل واللغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعي)**، ص204.

[228] – Les actes de langage, John R. Searle, p60.

[229] – voir: Les actes de langage, John R. Searle, p61.

أمّا فعل الحمل فهو إسناد أو نسبة شيء ما إلى موضوع مخصوص، ومن ثمّة "لا يحتاج الأمر إلى كبير عناء حتّى نقيم التّوازي بين الحمل والإسناد من جهة والموضوع والمسند إليه من جهة ثانية، فمدار حديث **سورل** عن المحتوى القضويّ إنّما هو البنية الإسناديّة التي بها تكون في عرف النحاة الجملة"[230].

الفعل الإنجازيّ Acte Illocutionnaire: وهو المعنى الذي يريد المتكلم إيصاله إلى المتلقّي، ولا يختلف **سورل** في هذا الفعل عن **أوستين**، يقول **سورل**: "حينما أنفث واحدة من تلك النّفثات السّمعية في موقف كلاميّ اعتياديّ، فيمكن القول إنّني أؤدّي فعلا كلاميّا، وتقع الأفعال الكلاميّة في عدة أنواع؛ فبواسطة هذه النّفثات السمعية أصدر حكما، أو أسأل سؤالا، أو أصدر أمرا، أو أطلب طلبا، أو أفسر مشكلة علمية، أو أتنبأ بحدث في المستقبل"[231].

الفعل التّأثيريّ Acte Perlocutionnaire: وهو الأثر الذي يمكن لمحه على المتلقّي نتيجة إنجاز المتكلّم لفعل معيّن بواسطة القول كالفرح أو الغضب أو الحزن ... (وهو التّصور نفسه الذي يقدّمه **أوستين**) يقول **سورل**: "ونحتاج أن نميّز الأفعال التّمريريّة، التي هي الغاية الخاصّة من تحليلنا، عن الآثار والنّتائج التي يمكن أن تُسفِر عنها الأفعال التّمريريّة في المستمعين، فمثلا من خلال أمرك بأن تفعل شيئا أدفعك إلى أن تقوم به، ومن خلال المجادلة معك قد أتمكن من حثّك، وحين أصدر حكما قد أقنعك، ومن خلال رواية قصة قد أذهلك. في هذه الأمثلة يتعرّض الأوّل من كلّ زوج من الأفعال لذكر فعل تمريريّ أو أفعال تمريريّة، وتذكر العبارة الفعليّة الثّانيّة أثر ذلك الفعل التّمريريّ على المستمع، كالحثّ أو الإقناع أو توقّع أن يقوم شخص ما بشيء ما"[232].

وإذا كان القصد شرطا ضروريّا في الأفعال الإنجازيّة، فإنّه شرط غير ضروريّ في الأفعال التّأثيريّة؛ يقول **سورل**: "غير أنّ الأفعال التأثيريّة لا يجب أن تُؤَدّى قصديّا بالضّرورة، قد تقنع شخصا بشيء ما، أو تدفعه إلى فعل شيء، أو تزعجه، أو تحيّره دون أن تقصد ذلك"[233].

ومن ثمّة فالفعلان الإنجازيّ والتّأثيريّ لا يختلف فيهما **سورل** عن **أوستين**.

وبناء عليه تتمثّل إضافه **سورل** في الفعل القضويّ، فإذا أنجزت فعلًا إنجازيًّا من قبيل الأمر أو النّهي أو السّؤال أو الوعد ... فإنّني، في العادة، أنجز فعل إحالة وفعلاً حمليّاً، وهذان الفعلان يشكّلان معا الفعل القضويّ.

لكن، ما هي قيمة هذا الفعل؟ وما هي العلاقة التي يمكن إقامتها بينه وبين الفعل الإنجازيّ، والتي استدعت من **سورل** إضافته؟

---

[230] – شكري المبخوت، **دائرة الأعمال اللغوية (مراجعات ومقترحات)**، ص33.

[231] – جون سورل، **العقل واللغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعي)**، ص201.

[232] – جون سورل، **العقل واللّغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعيّ)**، ص203.

[233] – المرجع نفسه، ص203.

إنّ ربط القضيّة بالفعل (الفعل القضويّ) يعني استحضار الفاعل أو المتكلّم الذي يكون له قصد محدّد من بناء هذا الفعل، ولكي يفهم هذا الأمر جيّدا يجدر بالبحث التّطرّق إلى الفعلين اللذيْنِ يشكّلان الفعل القضويّ وهما فعل الإحالة وفعل الحمل.

فالإحالة لا تكون فعلا إلاّ إذا ربطت بالمتكلّم الذي يحيل بها إلى شيء معيّن محدّد له تعلّق بالكلام الذي يراد إيصاله إلى المتلقّي، وبعزلها عنه لا يمكن استحضار ذلك المعيّن، أي إنّ الكلمات التي تحويها الجملة إذا عزلت عن المتكلّمين بها تكون كلمات معجمية محايدة تكتسي طابع العموم وتفقد دلالتها علّة التّعريف أو التّخصيص أو التّعيين[234]؛ ولذلك يقيم **سورل** "حدّا فاصلا بين الإحالة كفعل والإحالة كنتيجة للفعل، فالمتكلّم مرتبط بالإحالة كفعل لغوي وليس كنتيجة لهذا الفعل؛ ذلك أنّ الأفعال اللّغوية لا تحقّقها الكلمات، وإنّما يحققها المتكلّمون الذين يستعملون تلك الوحدات اللّغوية أي أنّ الكلمة لا تحيل، بل تستعمل من طرف المتكلّم لتحقيق إحالة ما"[235]. ولذلك يورد أنّ الفعل الإحاليّ يستلزم بعض الشروط الضرورية حتى يتحقق تحققا ناجحا وتامًّا، من هذه الشروط (إذا افترضنا متكلّما (م) نطق بعبارة (ع) موجهة لمخاطب (خ) داخل سياق معيّن (س))[236]:

أ- أن تنطق العبارة (ع) داخل سياق (س)، بغرض إنجاز فعل معيّن (وهذا يدل على أن فعل الإحالة ينضوي تحت الفعل الإنجازيّ).

ب- أن يقصد (م) تعيين موضوع معيّن مستحضر في ذهنه، ويفترض أن (خ) يعرفه، أو يسعى (م) إلى تعريفه به.

ج- أن يوجد موضوع معيّن تنطبق عليه العبارة (ع).

أي، إنّه لابدّ من توفّر كفاية تبليغيّة (متعلقة بالمتكلّم) وكفاية تأويليّة (متعلقة بالمخاطب)، ومرجع يتم استحضاره.

والأمر نفسه مع الحمل، حيث إنّه لا يمكن عدّه فعلا إلّا إذا ربط بالمتكلّم الذي يقوم بفعل الإسناد والرّبط بين العناصر المكونة للجملة، فإذا ما عزل عنه كان مجرّد حمل لا فعلا، والنّظر إلى الحمل كفعل هو الممّهد لتحقيق الفعل الإنجازيّ، فلا يمكن أن نحقق فعلا إنجازيّا، في العادة، إلا إذا كان الحمل فعلا (أي منسوبا إلى المتكلّم)، يدلّك على هذا أن المتكلّم يمكن أن يكرّر جملة ما من أجل أن يحفظها لا من أجل غرض تواصلي استدعى ذكرها، وفي هذه الحال يمكن القول إنّ المتكلم لم ينجز لا فعلا حمليّا ولا فعلا إنجازيّا.

هذا عن قيمة النّظر إلى القضيّة مربوطة بالمتكلّم، أمّا عن علاقة الفعل القضويّ بالفعل الإنجازيّ فإنّ **سورل** يذكر أنّ:

---

234 – ينظر: يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو**، ص107.

235 – نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية**، ص153.

236 – ينظر: يوسف السيساوي، **المقاربة التداولية للإحالة**، ضمن كتاب: **التداوليات (علم استعمال اللغة)**، ص ص 464، 465.

– فعلي الحمل والإحالة لهما كيان مستقل عن الفعل الإنجازيّ، يدلّ على هذا أنّ المحتوى القضويّ قد يكون واحدا والفعل الإنجازيّ متعددا (كما عُرض سابقا). كما يدلّ عليه كذلك أنّ ما ينصَبُّ على الإنجاز غير ما ينصب على القضيّة؛ فمثلا نفي القضيّة يختلف اختلافا كبيرا عن نفي الإنجاز (~ قو (قض) ≠ قو (~ قض))؛ فقولنا: (لا أعدك بالمجيء غدا ≠ أعدك بأن لا أجيء غدا)؛ فالجملة الأولى رفض لإعطاء الوعد (النفي منصَبٌّ على الفعل الإنجازيّ)، أما الأخرى فهي وعد بعدم المجيء (النفي منصَبٌّ على الفعل القضوي)، ومن ثمّة فالنفي المنصَبُّ على الفعل الإنجازيّ ينقلنا من فعل لغويّ إلى آخر، بخلاف النفي المنصبِّ على القضية[237].

– لربط المعنى القضويّ لجملة ما بفعل إنجازيّ لابدّ من استحضار السّياق الذي قيلت فيه تلك الجملة.

– يمكن للفعل الإنجازيّ أن يتحقّق دون احتياج لفعل قضويّ (مثال ذلك العبارات الدّالة على انفعال معين: آ، يا سلام، مرحى، ...)، بخلاف الفعل القضويّ الذي لا يمكن تحقيقه مفردا، بل يتم تحقيقه داخل فعل إنجازي[238].

– مؤشّر الفعل الإنجازيّ يختلف عن مؤشر الفعل القضويّ، فالمؤشر الأول يكون من قبيل الألفاظ الإنجازيّة المسندة إلى المتكلّم في الحاضر (أسأل، أدعو، آمر، ...)، وقد يكون أداة، أو تنغيما صوتيّا يلحق الجملة، أمّا مؤشّر الفعل القضويّ فلا يرتبط بالفعل الإنجازيّ المراد إيصاله أو تبليغه بل له ارتباط وتعلّق بالمتكلّم (موقفه من مضمون القضيّة أو من أحد عناصرها المكونة لها؛ حيث يمكن أن يؤكد أو يشكّك أو يستغرب أو يتمنّى، أو يمدح أو يذم، ...).

الفعل اللّغوي غير المباشر

من أبرز المفاهيم التي اقترضتها نظريّة النحو الوظيفيّ من فلاسفة اللّغة العاديّة (**أوستين وسورل**): الأفعال الإنجازيّة، والفعل القضويّ، ومؤشرات كل فعل، والعلاقة الموجودة بينهما، فعلا الإحالة والحمل، ...، وبالإضافة إلى هذه المفاهيم هناك مفاهيم أخرى (أدخلتها نظريّة النّحو الوظيفي في وصفها وتحليلاتها)، ألا وهي الفعل اللّغوي المباشر والفعل اللّغوي غير المباشر، أو ما يعرف بالقوة الإنجازيّة الحرفيّة والقوة الإنجازيّة المستلزمة (عند **جرايس**)، فما المقصود بهذه المفاهيم، وكيف ظهرت وأين تكمن أهميتها؟

يمكن أن نلخص المفهوم الجديد (الفعل اللغويّ غير المباشر) في "أن جمل اللّغات الطبيعيّة، يمكن في بعض المقامات، أن تدلّ على معنى غير المعنى الذي نستخلصه من محتواها القضويّ (أو معناها الحرفيّ)، وبعبارة أخرى يمكن القول إننا في بعض المقامات يمكن أن ننجز فعلين لغويين اثنين: فعل لغوي مباشر، وفعل لغويّ غير مباشر"[239]؛ الأوّل نستشفه من مدلول العبارة الحرفيّ، والآخر يتحدّد مدلوله من معطيات خارجة عن بنية العبارة (مقاميّة بالدرجة الأولى).

---

[237] – ينظر: المرجع نفسه، ص156.

[238] – ينظر: المرجع نفسه، ص152.

[239] – يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو**، ص107.

وهناك إجماع بين الدّارسين و"الفلاسفة، وتواتر في الدرس الفلسفيّ المعاصر، على أنّ **جرايس** هو أول من قدم دراسة نسقيّة منهجيّة تعالج الاختلافات بين المعنى لدى المتكلّم ومعنى الجملة، وما يقتضيه المتكلّم وما تقتضيه الجملة"[240].

وقد كانت "نقطة البدء عند **جرايس** هي أنّ الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر ممّا يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كلَّ هَمِّهِ إيضاحَ الاختلاف بين ما يقال (what is said)، وما يقصد (what is meant)، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظيّة (face values)، وما يقصد هو ما يريد المتكلّم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر اعتمادا على أنّ السّامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلّم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، فأراد أن يقيم معبّرا بين ما يحمله القول من معنى صريح (explicit meaning) وما يحمله من معنى متضمَّن (inexplicit meaning) فنشأت عنده فكرة الاستلزام"[241]، وقد حاول من خلالها أن يفسر كيفية الانتقال من المعنى الحرفيّ الصّريح إلى المعنى الضمنيّ غير الصّريح.

فالاستلزام هو عمليّة انتقال من معنى إلى معنى آخر، أو هو "لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل إنه شيء يعنيه المتكلّم ويوحي به ويقترحه"[242].

ولكي يحدّد **جرايس** الاستلزام الحواريّ (conversational implicature) تحديدا دقيقا فقد رأى ضرورة تمييزه عن الاستلزام العرفيّ أو التواضعيّ (conventional implicature)؛ ذلك أنّ "الاستلزامات المواضعاتية تشكل موضوع الدلاليات بينما الاستلزامات الحوارية موضوع التداوليات"[243]، فالاستلزام العرفيّ هو استلزام مذكور أو مفهوم من دلالة الكلمات المكوّنة للعبارة (مثل: أحمد مريض، ومن ثّم يتعين عليه أن يستريح)، فـــ(يتعين عليه أن يستريح) هو استلزام (مستلزم عن القضية: أحمد مريض) لكنّه مذكور أو مصرّح به ولا يتطلّب فهمه استدلالا عقليا، ومن ثمّة فهو خارج عن دائرة الاستلزام الحواري؛ إذ إن الاستلزام الحواري لا يفهم من مدلول العبارة الحرفي (يبلغ أكثر مما يقول)، بل هو عمليّة انتقال ذهني إلى معنى آخر يحدّده السياق التخاطبي[244]

---

[240] – صلاح إسماعيل عبد الحق، **نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس**، (مصر: الدار المصرية السعودية، ط1، 2005)، ص 78.

[241] – محمود أحمد نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، (مصر: دار المعرفة الجامعية، ط1، 2002)، ص33.

[242] – صلاح إسماعيل عبد الحق، **نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس**، ص 78.

[243] – حسان الباهي، **الحوار ومنهجية التفكير النقدي**، (المغرب: أفريقيا الشرق، ط1، 2004)، ص129.

[244] – ينظر: صلاح إسماعيل عبد الحق، **نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس**، ص80. و: أحمد نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، ص33.

وإذا كان **جرايس** يقرّ بالتّصور الذي قدّمه **سورل**[245]، فإنّه ميّز، إضافة إلى المحتوى القضويّ، بين القوة الإنجازيّة الحرفيّة والقوّة الإنجازيّة المستلزمة؛ الأولى هي القوة الإنجازيّة المدركة مقاليّا (تبرزها الخصائص البنيويّة)، والتي قد يدل عليها بصيغة الفعل كما هو الشأن مع فعل الأمر، أو بالأداة كما هو الحال مع النهي، أو بالتنغيم، أو بلفظ إنجازي متصدرة به الجملة مثل: سأل، التمس، وعد... ، ويراد بالقوة الإنجازيّة المستلزمة القوة الإنجازيّة المدركة مقاميا والتي تستلزمها الجملة في طبقات مقاميّة معينة، ولا قرائن بنيوية تدل عليها في صورة الجملة[246].

"وبعد هذا الطرح تساءل **جرايس** عن الآليات التي يُتوسّل بها في الانتقال من الفعل اللغوي المباشر إلى الفعل اللّغوي غير المباشر، وقدم تصورا في شكل نظرية لتقنين الحوار اللّغوي يقوم على أربعة قواعد أساسية، يحكمها مبدأ عام سمّاه مبدأ التعاون، يخضع له المساهمون في عملية التّحاور، بحيث تحصل بينهم المطابقة بين المساهمة الحوارية وبين مقتضيات الغرض من الحوار"[247].

يحصل الاستلزام الحواري، عادة، إذا ما خرقت إحدى تلك القواعد الأساسية مع الحفاظ على مبدإ التعاون (ذلك أنه إذا كسر مبدأ التّعاون فإنّ الحوار سينفض من أساسه)، و**جرايس** بهذه القواعد يضعنا "أمام أمرين: إما أن نتّبع القواعد المتفرعة عن مبدإ التّعاون، وإما أن نخرج عنها؛ فإن اتّبعناها حصّلنا فائدة قريبةً، هي أقرب إلى ما سمّاه الأصوليّون بالمنطوق، وإن خرجنا عن هذه القواعد حصّلنا فائدة بعيدة، هي أقرب إلى ما سمّاه الأصوليّون بالمفهوم أو المسكوت عنه أو دلالة الدلالة"[248]، ومن ثمّة فدور هذه القواعد في الخطاب الصّريح هي تنظيم عمليّة التّخاطب، ويعدّ أيّ خروج عنها قرينة يسترشد بها المتلقّي إلى اشتقاق دلالات جديدة كامنة يقتضيها المقام.

ولكن ما المقصود بمبدإ التعاون؟ وما هي القواعد الأساس المتفرعة عنه؟

"تعتمد نظريّة **جرايس** في الاقتضاء على النّظر إلى استعمال اللّغة بوصفه ضربا من الفاعليّة العقليّة (rational activity) والتعاونيّة (cooperative) والتي تروم هدف الاتصال بين النّاس، ولكي ينجح هذا الاتصال لابد من أن تتوافر له درجة معينة من التّعاون والتّقارب في الأغراض بين المتخاطبّين، ويتجلى ذلك في مبدإ عام أطلق عليه جرايس اسم مبدإ التّعاون The cooperative principle ويقول فيه:

---

[245] – "تكمن طرافة **جرايس** في تخصيصه حيزا واسعا للظواهر الاستدلالية بعدما أهملها منظرو الأعمال اللغوية، وفضلا عن ذلك، ارتكز **جرايس** بدرجة كبيرة على إمكانيتين لم ينصفها هؤلاء المنظرون: القدرة على اكتساب حالات ذهنية، والقدرة على نسبتها إلى الآخرين، وبيّن **جرايس** ... أنّ القدرة على تأويل الأقوال بكيفية تامة ومرضية رهن بهاتين القدرتين، وخصوصا بالقدرة الثانية" ، آن روبول، وجاك موشلار، **التداولية اليوم علم جديد في التواصل**، ص52.

[246] – نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية**، ص160.

[247] – يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو**، ص107.

[248] – طه عبد الرحمن، **اللسان والميزان (أو التّكوثر العقليّ)**، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط1، 1998)، ص239.

(اجعل إسهامك التخاطبي كما يتطلبه، عند المرحلة التي يحدث فيها، الغرض أو الاتجاه المقبول لتبادل الكلام الذي تشارك فيه) "[249]، والمشاركون في الحوار "يتوقّعون أن يسهم كل واحد منهم في المحادثة بكيفيّة عقلانيّة ومتعاونة لتيسير تأويل أقواله"[250]، وبدون هذا التّعاون فإنّ الحوار لا تقوم له قائمة، وتجد أنّ الناس يتعاونون في حواراتهم، وإن لم يشعروا بذلك، فيختارون الألفاظ الواضحة المباشرة، ويراعون الموضوع المتحدث عنه، ولا يُقدِمون على تصرف مخل في الآونة التي يجرى فيها الحوار، ...، وقد يحدث وأن لا يتعاونوا مما يؤدّي إلى إنهاء الحوار وعدم تحقيق الغرض الذي من أجله يتحاورون.

وتتفرع عن هذا المبدإ المسيِّر لمختلف الحوارات أربعة مبادئ فرعية، تشكّل عند جرايس الضّابط المفسّر لكيفية حدوث الاستلزام الحواري، هذه المبادئ هي[251]:

1- مبدأ الكم (quantity): ويتعلق بكميّة المعلومات المطلوب التّصريح بها؛ أي:

اجعل تدخّلك حاملا من الإفادة بالقدر الذي يقتضيه الغرض من الحوار

لا يكن تدخلك متضمنا لأكثر ولا لأقل مما هو مطلوب.

2- مبدأ الكيف (quality): ومفاده: لتكن صادقا في إسهامك الحواري؛ أي:

لا تقل شيئاً كاذباً

لا تقل شيئاً لا تستطيع إثباته (لا حجة معك لإثباته)

3- مبدأ الورود (relevance): ويتعلق بموضوع الكلام؛ أي، إنّه يجب أن لا يكون خطابك متناولا لأمر غير الموضوع الذي يتحاور فيه.

4- مبدأ الكيفية/ الطريقة: مفاد هذا المبدإ أن يكون المحاور واضحا. ولكي يكون تدخله واضحا عليه أن يلتزم بمجموعة من الشروط ذات طابع اجتماعي وأخلاقي وجمالي، منها: أن يتجنّب الغموض واللّبس، وأن يكون موجزا، ومنظما في كلامه، وأن يكون مؤدبا ...

هذه المبادئ يقبلها النّاس "ويسلّمون بها تسليما ضمنيا عند التّخاطب"[252] التّواصلي العادي الذي يكون فيه مقصد المتكلّم مدلّلا عليه بالعبارة المتلفّظ بها، وإذا ما حدث خروج عنها فإن المتلقّين يلتفتون إلى أنّ المقصود يتجاوز ما قيل، وقد "برهن **جرايس** على التلاحم الحاصل بين مبدإ التعاون والقواعد المتفرعة عنه، وبين الاستلزام الحواري؛ ذلك أنّ الاستلزام ينجم عن خرق قاعدة من القواعد الأربع مع عدم التخلي عن مبدإ

---

[249] – صلاح إسماعيل عبد الحق، **نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس**، ص 87.

[250] – جاك موشلار وآن روبول، **التداولية اليوم علم جديد في التواصل**، ص55.

[251] – ينظر: صلاح إسماعيل عبد الحق، **نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس**، ص87، و: يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو**، ص108، و: نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية**، ص161.

[252] – صلاح إسماعيل عبد الحق، **نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس**، ص88.

التعاون، ومن ثمّة فإنّ المتكلّم عند تلفّظه بجملة ما (ج1) قاصدا معنى جملة أخرى (ك2)، يجب أن ترضى الشّروط التّالية لتحقيق فحوى الاستلزام:

يجب أن لا يُترك مجال للاعتقاد بأنّه لم يتم احترام مبدإ التعاون

يجب افتراض أنّ الشّخص المعني بالأمر يدرك أنّ (ك) ضروري لكي لا يقع تناقض بين (ج)، وبين ما نصّ عليه داخل الشّرط (1).

يظنّ المتكلّم أنّ المخاطب قادر على الاستنتاج والإدراك الحدسي للفكرة التي تتعلق بضرورة الانطلاق من الافتراض الوارد داخل الشّرط (2)"[253].

لكن، قد يحدث الاستلزام الحواري على الرّغم من الامتثال لقواعد التّخاطب ومراعاتها، وهو ما يبدو جليا وواضحا في الأساليب الإنشائيّة التي قد يحدث فيها الاستلزام الحواري دون أي خرق لقواعد الحوار التي ذكرها، وهذا يعني عدم كفاية هذه النّظريّة تفسيريّا؛ وذلك لعدم شموليتها، "الأمر الذي يوضح أنّ القواعد التي بسطها **جرايس** في نظريته تبقى في كثير من جوانبها قاصرة عن ضبط الحوار وتقنينه تقنينا مضبوطا"[254].

ولذلك قدّمت عدّة اقتراحات بديلة أو معدّلة وموسّعة (اقتراح **سبربر وويلسن، روبين ولايكوف، ليتش، طه عبد الرحمن** ...) على رأسها ما قدّمه **سورل**[255] الذي واصل البحث في نظرية الأفعال متتبعا مستجدّاتها وتطوّراتها، يقول **سورل**: "لا تؤدّى جميع الأفعال الكلامية بنطق جمل يعبر معناها الحرفي عن المعنى الذي يقصده المتكلم، يمكن للمرء أن يطلب من جليسه أن يمرر له الملح بأن يقول حرفيا: (أطلب منك أن تمرر لي الملح)، أو (مرر لي الملح)، لكن المرء في العادة يقول: (هل تستطيع أن تمرر لي الملح؟) أو (هلا مررت لي الملح؟) أو (أريد أخذ الملح) أو (هل لي بقليل من الملح؟) أو (هل الملح في متناول يدك؟) وما شابه ذلك. ومثل هذه الحالات التي يؤدّي فيها المرء فعلا كلاميا بصورة غير مباشرة من خلال أدائه فعلا آخر مباشرة، تسمّى بالأفعال الكلاميّة غير المباشرة، وهناك أنواع أخرى من الحالات حيث يختلف معنى الجملة نسقيّا عن المعنى الذي يقصده المتكلّم، تشمل الاستعارة والكناية والسّخرية والتّهكم والتّهويل والتّهوين"[256]، وما يمكن استنتاجه من هذا النّص هو أنّ الإنجازات أو الأفعال اللّغوية صنفان[257]:

إنجازات بسيطة: تتمثّل في الجمل والتّعابير التي يقصد فيها المتكلّم إلى معنى واحد هو المعنى الحرفي لخطابه، ومن ثمة نكون بصدد قوة إنجازية واحدة لمنطوق جملي واحد.

---

253 – نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية**، ص ص162 – 163.

254 – العياشي أدراوي، **الاستلزام الحواري في التداول اللساني**، (الجزائر: دار الاختلاف. المغرب: دار الأمان. ط1، 2011)، ص117.

255 – رُكّز على اقتراح **سورل** دون غيره من الاقتراحات الأخرى، لأن، كما يبدو، القالب المنطقي في نظرية النحو الوظيفي مستشف من فكرة **سورل** المتعلقة بتفسير كيفية حدوث الاستلزام.

256 – جون سورل، **العقل واللغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي**، ص ص220– 221.

257 – ينظر: نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية**، ص166، و: يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو**، ص113.

إنجازات معقّدة: وهي الجمل التي تواكبها أكثر من قوة إنجازيّة؛ إحداها مباشرة تفهم من المدلول الحرفي، والأخرى غير مباشرة، ينتقل فيها من المدلول الحرفي للعبارة إلى مدلول آخر يقصده المتكلّم، ويستعان في تحديدها بعدة قرائن يوفرها السيّاق الذي قيلت فيه العبارة.

مثال ذلك الجملة (ب) التي يقترحها سورل[258] جوابا للجملة (أ)

الطالب 1: لنذهب إلى السّنما هذا المساء

الطالب 2: عليّ أن أهيئ امتحانا.

يلاحظ في الجملة (أ) أنها تحوي فعلا لغويا واحدا مباشرا يفهم من الدّلالة الحرفيّة للجملة، يتمثّل هذا الفعل في دعوة الطّالب 1 الطّالب 2 إلى السّنما.

أما الجملة (ب) فقد أنجز بها الطالب 2 فعلين لغويين، أحدهما مباشر وهو الإخبار بأن عليه أن يهيئ امتحانا، والآخر غير مباشر يتمثّل في رفض دعوة الطّالب 1.

لكنّ السّؤال الذي يطرح نفسه ههنا هو: ما هو المقترح الذي قدّمه **سورل** لتفسير عملية الانتقال من الفعل المباشر إلى الفعل غير المباشر؟

يرى **سورل** أنّ عمليّة الانتقال "تتمّ عبر سلسلة من الاستدلالات، قوامها المعرفة المشتركة (لغوية وغير لغوية) بين المتخاطبين"[259]، ومن ثمة فإنّه "في حالة إنجاز فعل لغوي غير مباشر، ينقل المتكلّم إلى سامعه أكثر ممّا يقول، معتمّدا في ذلك على الخلفية اللّغوية وغير اللّغوية المشتركة بينهما، وعلى القدرة الاستدلاليّة لدى المخاطب. مفاد هذا أنّ النّموذج المقترح لتفسير ظاهرة الفعل اللّغوي غير المباشر يتكون من: نظرية الأفعال اللّغوية، بعض المبادئ العامّة للحوار التعاوني تلك التي حلّل **جرايس** بعضها في اقتراحه السالف الذّكر، الخلفية الإخبارية المتبادلة، وكذلك قدرة المخاطب على القيام بعملية الاستدلال"[260]. ويمكن تتبّع مختلف المراحل الاستدلاليّة التي تمرّ بها عملية الانتقال من خلال المثالين السّابقين[261]:

(س) يتحدث: اقترحت على (ص) أن يرافقني إلى السّنما، فأخبرني ردا على اقتراحي بأنّ عليه أن يهيئ امتحانا.

أفترض أنّ (ص) يحترم مبدأ التّعاون في الحوار، ومن ثمة فلابدّ أن يكون ردّه واردا.

من بين الإجابات الواردة الممكنة لـــ(ص): قبول الدّعوة أو رفضها أو تقديم اقتراح آخر (الذّهاب إلى المسرح مثلا)، أو أيّة إجابة ممكنة الورود لاستئناف الحوار ... (نظريّة الأفعال اللّغوية).

إن رد (ص)، من حيث معناه الحرفي، ليس أيّا من هذه الردود؛ أي الرّد ليس واردا.

---

[258] – sens et expression, J.R.Searle، نقلا عن: يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو**، ص 113.

[259] – يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو**، ص113.

[260] – نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية**، ص167.

[261] – sens et expression, J.R.Searle، نقلا عن: **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو**، ص ص113 – 114.

(ص) إذن يعني أكثر ممّا يقول، وبافتراض أن إجابته يجب أن تكون واردة، فإنّ غرضه الإنجازي يختلف حتما عن غرضه الحرفي.

أعلم أن تهيئة الامتحان تستغرق وقتا هامّا بالنّسبة إلى ليلة واحدة، وكذلك الأمر بالنّسبة إلى الذهاب إلى السّنما (خلفيّة معرفيّة مشتركة للعالم الخارجي).

لا يمكن لـــ(ص) أن يرافقني إلى السّنما، ويهيئ امتحانه في الليلة نفسها.

من الشّروط التّمهيدية لقبول اقتراح ما، القدرة على إنجاز فعل الحمل المنصوص عليه داخل المحتوى القضوي (نظرية الأفعال اللّغوية).

من هذا أعلم أنّه قال شيئا مفاده أنّه لا يمكن أن يقبل اقتراحي.

إذن غرض (ص) الإنجازي هو رفض هذا الاقتراح.

ومنه، فالانتقال من الفعل اللّغوي المباشر إلى الفعل اللّغوي غير المباشر عند **سورل** يتمّ عبر سلسلة من الاستنتاجات، تشكّل جانبا من جوانب القدرة اللّغوية (للمتكلّم/ المخاطب) ممّا ينهض دليلا على أنّ تلك القدرة تشمل القواعد اللّغوية والقواعد غير اللّغوية، أي إنّها قدرة تواصليّة لا قدرة لغوية فقط[262].

وقبل أن يُختَم الكلام عن الفعل اللّغوي والمصطلحات المتعلّقة به، يجدر التّنبيه إلى أنّ كلا من **جرايس** و**سورل** نبّها إلى التّعابير المسكوكة التي تتحجّر دلالتها، ونظرا لاقتراض نظريّة النّحو الوظيفيّ هذا المصطلح وتوظيفه في تفسير هذا النوع من التّراكيب[263] يجدر بالبحث أن يعرض لمفهومها والتفسير الذّي قدّمه هؤلاء الفلاسفة لها.

حيث إنّه في التّعابير المسكوكة تصبح الجملة بمكوّناتها البنيويّة دالّة على المدلول غير المباشر، سمّاها **جرايس** بالاستلزام الحواري المعمّم وفيها لا يعتدّ بمبدإ خرق قواعد الحوار لرصد الدّلالة المستلزمة[264]، أمّا **سورل** فقد رأى، لتقنين هذا النّوع من التّراكيب، أنّه يجب أن "يضاف إلى قوانين الحوار التّي وضعها **جرايس** قانون يتعلّق بكلّ ما هو مسكوك، وفي هذه الحالة إمّا أن نعدّ هذا القانون مستقلا بذاته، أو امتدادا وتفريعا على قاعدة الكيفيّة، تقول هذه القاعدة: (استعمل العبارات المتحجرة، إلاّ إذا منع من ذلك مانع)، مؤدّى هذا القانون أنّ أيّة جملة لا يمكن قبولها لتأدية المعنى غير المباشر، إذا كانت لا تستجيب لهذا القانون، أي يجب أن تكون منضويّة ضمن التّعابير المسكوكة"[265].

---

[262] – ينظر: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص27، و: نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية**، ص171.

[263] – يرى **المتوكل** أنّ هذا النوع من التراكيب يُفسّر من منظور تطوّري، على أساس أنّه قد مرّ بمرحلتين: مرحلة تكون فيها دلالتان اثنتان، دلالة حرفية ودلالة مستلزمة مقاميا، ومرحلة تنمحي فيها دلالتها الحرفية فتصبح دلالتها الوحيدة هي دلالتها المستلزمة، بحيث تصبح هذه الدلالة دلالة حرفية، ينظر: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص26.

[264] – ينظر: المصدر نفسه، ص26.

[265] – نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية**، ص171.

وما يمكن قوله في الأخير، إنّه قد كان لفلاسفة اللّغة العاديّة الرّيادة والسّبق في تناول كثير من الجوانب الدلاليّة والتداوليّة التي سدّت ثغرات في النّظرية اللّسانية بصفة عامّة والنّظريّات النّحويّة المختلفة بصفة خاصّة، من مثل: الإحالة، المحتوى القضوي، الأفعال اللّغويّة، القوّة الإنجازيّة، الاستلزام الحواري ...

وقد استفاد الدّرس اللّساني، وخصوصا النّظريات التي تعتمد الإطار المنطقي والوظيفي منطلقا لها، منها أيّما استفادة. لكن ما قدّمه هؤلاء الفلاسفة من آراء ونظرات لا يرقى إلى تكوين نظريّة لسانيّة، بمعنى الكلمة، لها القدرة على معالجة بنية اللّغة وتحليل مختلف مستوياتها (الصوتيّة والصرفيّة التركيبيّة والدلاليّة والمعجميّة ...)، وهو ما سعت إلى تحقيقه نظريات ذات توجّهات مختلفة أبرزها نظريّة النّحو الوظيفيّ **لسيمون ديك**.

المحور الثامن

أنواع الجملة في نظريّة النّحو الوظيفيّ

إذا كانت الجملة في نظريّة النّحو الوظيفيّ فعلاً لغويًا يتميّز بخصائص دلاليّة تداوليّة تعكسها خصائص بنيويّة (صرفيّة تركيبيّة)، فإنّ هناك جانبين يستحضران في تحديد الجملة وتمييزها: جانب دلاليّ تداوليّ، وجانب بنيوي.

والنّظر إلى الجملة بعدّها فعلا واستحضار مختلف المصطلحات الملابسة له (القوّة الإنجازيّة، فعل الإحالة، فعل الحمل ...) هو تحديد لها من منظور تداولي، وفي مقابل هذا التّحديد يورد **المتوكّل** تحديدا آخر ركّز فيه على الجوانب التّركيبيّة، من ذلك قوله: "نقصد بالجملة كلّ عبارة لغوية تتضمّن حملا (نوويا أو موسعا)، ومكونا (أو مكوّنات) خارجيا، فالجملة، حسب التّنميط الذّي نقترحه هنا، مقولة تعلو الحمل؛ إذ تتضمنه بالإضافة إلى مكوّن خارجي (أو مكوّنات خارجية)"[266]، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ هناك أمورا ترجع إلى البنية وأخرى ترجع إلى الاستعمال، وأنّ هذا التّفريق (وإن قلّ) يجب استحضاره (أو بالأحرى يفرض نفسه) مع أيّ نظرية، حتى وإن ادّعت أنه لا يمكن التفريق (في التّقعيد وبناء الجهاز الواصف تخصيصا) بين ما يرجع إلى البنية وبين ما يرجع إلى الاستعمال؛ يقول **عبد الرّحمن الحاج صالح**: "ما هو راجع إلى اللّفظ له قوانينه الخاصّة به غير قوانين استعمال اللفظ؛ فدراسة هذا الجانب الاستعمالي للغة هو الذي يسميه الأوربيون الآن براغماتيك pragmatique، وأصبح الآن الكثير من اللّسانيين العّربيين ومقلدّيهم من العرب لا يعرفون إلا البراغماتيك، بل حصروا كل اللّسانيّات في هذا الجانب الاستعمالي مقتنعين في ذلك بأنّ بنية اللّغة تفسّرها المعاني المقصودة في الخطاب، وهذا خلط فظيع بين ما هو لفظ له بنية قائمة بذاتها، كما قلنا، وبين اختيار هذا اللّفظ في حال خطابية معيّنة، وأكثر اللّغويين العّربيين المحدثين مولعون بالبراغماتيك أي دراسة استعمال اللّغة، وقوانين استعمال اللّغة اجتماعية أصالة، وللبنى اللّغوية جانب آخر غير اجتماعي، وهو ميدان صوري، وهذا مع الأسف لم ينتبه إليه الكثير من النّاس"[267].

والسّبب الذي جعل البحث يحكم على تعريف **المتوكّل** للجملة بأنّه تعريف بنيوي هو اعتماده على نوعيّة العناصر وكيفيّة ترتيبها، فالجملة هي نتاج مكوّن خارجي (مبتدأ، ذيل، منادى)[268] زائد حملا [(ج = مخ + ح)؛ حيث: ج= الجملة، مخ= مكوّنا خارجيا، ح= حملا]، ولكن هل ينطبق مفهوم الجملة على هذه الصّورة فقط؟.

---

[266] – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللغة العربية**، (المغرب: منشورات عكاظ، ط1، 1987)، ص27.

[267] – عبد الرحمن الحاج صالح، **النظرية الخليلية الحديثة**، (الجزائر: مجلة اللغة والأدب، العدد10، 1996)، نقلا عن: صلاح الدين زرال، **الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، (الجزائر: منشورات الاختلاف، ط1، 2008)، ص366.

[268] – سيذكر البحث مفاهيم هذه المصطلحات حين يعرض للبنية الوظيفية.

إنّ المتصفّح لكتب **المتوكّل** يجده يطلق مصطلح الجملة كذلك على الحمل مستقلا (أي: – مكونا خارجيا)، من ذلك، مثلا، قوله قبل التّعريف الآنف الذكر: "ويخرق هذا القيد [قيد: لا تسند الوظيفة البؤرة إلى الحمل وإلى أحد حدوده] يمكن تعليل لحن الجمل التي من قبيل (88ج) و(89ج):

88– أ– ماذا حدث؟ ب– قتل خالد بكرا ج– * قتل خالد بكرا (بنبر (بكرا))

89– أ– أعزة عشق كثير أم ليلى؟ ب– أعشق كثير عزّة أم لا؟ ج– * أعزّة عشق كثير أم لا؟"[269]

وهذه الجمل المذكورة مكوّنة من حمل فقط ولا وجود لمكوّن خارجي معها، مما يجعل البحث يذهب إلى أنّ إطلاقها على الحمل هو الأساس؛ لأنه يشكّل الحدّ الأدنى لمفهوم الجملة (وهي بغيابه لا تسمّى جملة، بل تسمّى مركبّا)، وإذا ما حُصّل الحدّ الأدنى فإنّ الجمل من حيث مقولتها ومن حيث عدد العناصر المكوّنة لها أنواع؛ فهناك الجمل الاسميّة والجمل الفعليّة والجمل الرّابطيّة، وهناك جمل مكوّنة من حمل بسيط، وهناك جمل مكونة من حمل بسيط زائد عنصرا خارجيا، وهناك جمل مكوّنة من عدة حمول ... ومما يعضّد هذه النّتيجة أنّ المتوكّل أطلق، في سياق آخر، على الجملة المكوّنة من حمل ومكوّن خارجيّ مصطلح (جملة مركّبة)[270].

حدّد **المتوكّل** نوع الجملة حسب مقولة المحمول وعدده فقسّمها حسب مقولة المحمول إلى: جمل فعليّة (محمولها الأساس فعل)، وجمل اسميّة (محمولها الأساس ليس فعلا)، وجمل رابطيّة (جملة اسمية زائد رابطا). كما قسّمها بحسب عدد المحمولات إلى: جمل بسيطة (فيها محمول واحد)، وجمل مركبة (فيها أكثر من محمول) أو معقدة. وسيعرض البحث لهذين النّوعين ببعض البسط كما يلي:

أنواع الجملة بحسب مقولة المحمول: يقول **المتوكّل**: "تنقسم الجملة العربية، في منظورنا، حسب مقولة المحمول التّركيبيّة إلى قسمين: جملة ذات محمول فعليّ، وجملة ذات محمول غير فعليّ (أي: جملة محمولها مركّب وصفيّ أو مركّب اسمي أو مركّب حرفيّ أو مركّب ظرفيّ)، وتنقسم الجملة ذات المحمول غير الفعليّ، بدورها، إلى جملة تشتمل على رابط (كان وما إليها) وجملة لا تشتمل على رابط، ونصطلح على تسمية أنواع الجمل الثّلاثة بالجملة الفعليّة والجملة الرابطيّة والجملة الاسميّة على التّوالي"[271]، فالمحمول، بهذا، يعدّ الفاصل الذي تتميّز به أنواع الجملة بحسب المقولة، ثم لكلّ نوع من هذه الأنواع خصوصيات يجدر بالبحث إيرادها وذكرها منها:

1– تمتاز الجملة الفعلية ببنية موقعيّة خاصة توجب بمقتضاها عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل، كما تمتاز بأن مخصّص المحمول الزّمني والجهي فيها يمكن أن يستفاد من صيغة الفعل وحده، والمحمول فيها قد يكون أصلا وقد يكون مشتقا حسب أغراض تظهر في بنية المشتق، كما تمتاز بأنها، من حيث الاشتقاق، أكثر إنتاجيّة من غيرها.

---

[269] – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللغة العربية**، ص27.

[270] – ينظر: أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)**، (المغرب: منشورات عكاظ، ط1، 1993)، ص14.

[271] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص78.

2- تمتاز الجملة الاسميّة، كذلك، ببنية موقعيّة خاصّة من مميزاتها أنّ فاعلها مقدّم على محمولها، وقد يؤخّر إذا كان حاملا لوظائف تداوليّة معيّنة، والمحمول فيها لا يدل، عادة، على واقعة، وخصوصا إذا كان (مركّبا اسميا أو مركّبا حرفيا أو مركّبا ظرفيا)، كما أنه يصعب الاشتقاق مع هذا النّوع من المحمولات.

3- "تعتبر الجمل الرابطيّة نمطا بنيويّا قائم الذات؛ فالجمل الرابطيّة ليست جملا اسميّة ولا جملا فعليّة، وإنّما هي جمل يمكن اعتبارها جملا وسطى؛ إذ هي تشارك الجمل الاسميّة في بعض من مميزاتها الحمليّة والوظيفيّة، وتقاسم الفعليّة خصائصها المكوّنية"[272]؛ ذلك أنّ محمولها هو محمول الجملة الاسميّة إلا أنّ الفاعل فيها لا يجوز له أن يتقدّم على الرّابط، فإن ورد متقدّما كان مبتدأ (عنصراً خارجياً) لا فاعلا، وهو في هذه الخصيصة يتقاطع مع الجمل الفعليّة، ودور الرابط في هذا النّوع من الجمل هو تحديد المخصّص الزّماني والجهي للمحمول.

4- أنواع الجملة حسب نمط تركيبها: قسّم **المتوكّل** الجمل، حسب نمط تركيبها، إلى جمل بسيطة وجمل مركّبة؛ الجمل البسيطة هي الجمل التّي تحتوي على حمل واحد سواء وجد مكوّن خارجي أم لم يوجد، أما الجمل المركّبة فهي الجمل التّي تحتوي على أكثر من حمل[273]. لكنّه (**المتوكّل**) ما لبث أن أعاد النظر في هذا التقسيم، موردا أنّ الجمل البسيطة هي الجمل التي تحتوي على حمل واحد ولا وجود لمكون خارجي معها، فإن وجد المكوّن الخارجيّ (الرّبضي) مع ذلك الحمل صارت الجملة مركّبة، وأضاف نوعا آخر هو الجمل المعقّدة، وتمتاز بأنّها تحتوي على أكثر من حمل (تقابل المركّبة في التّقسيم الأوّل)[274].

1- **الجملة البسيطة:** يتكون هذا النوع من الجمل من حمل مستقل بذاته، فيه محمول ومجموعة حدود إجباريّة (الحدود الموضوعات)، وقد تذكر معه حدود أخرى اختياريّة (الحدود اللّواحق)، وقد يذكر مع هذه العناصر مخصّص المحمول (قد يكون فعلا رابطا أو فعلا مساعدا) ومؤشّر القوّة الإنجازيّة (مخصّص الحمل).

2- **الجملة المركّبة:** تتكوّن من حمل ومكون خارجي (ربض)، قد يكون هذا المكوّن الخارجي مبتدأ أو ذيلا أو منادى، وتبعا لنوع المكوّن الخارجي يورد **المتوكّل** أن هناك جملا مبتدئيّة وأخرى ذيليّة وأخرى ندائيّة، ولكلّ نوع منها خصائصه وشروطه؛ فالمبتدأ يشترط فيه التّصدير، والذّيل يشترط فيه التأخّر، والنّداء له حريّة التّقدم والتأخّر أو التّوسط، ويمكن تلخيصها كما يلي:

الجمل المبتدئيّة = م [حمل]

الجمل الذيليّة = [حمل] ذ

الجمل الندائيّة = منا [حمل] /[حمل] منا / [حمـــ (منا) ـــل]

---

272 – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص82.

273 – ينظر: أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة**، ص8.

274 – ينظر: أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التركيب في اللّغة العربيّة)**، ص14.

4- **الجمل المعقّدة:** يتميّز هذا النّوع من الجمل بتضمّنه لأكثر من حمل، كما هو موضّح في البنية الآتية: [ج (حمل^1) (حمل^2) ... (حمل^ن)][275]، وهذا التّعدد في الحمول يتجلّى في صورتين اثنتين هما[276]:

يشكّل كل من الحملين مكوّنا قائم الذّات يرتبط بالحمل الآخر بكيفيّة ما دون أن يفقد استقلاله عنه.

يشكّل أحد الحملين جزءا من الحمل الآخر بحيث يعد مكوّنا من مكوناته.

يورد **المتوكّل** أنّ الحملين يكونان قائمي الذّات إذا كان أحدهما: 1- حملا اعتراضيا 2- أو كان أحدهما معطوفا على الآخر، أمّا إذا كان أحدهما مكوّنا من مكوّنات الحمل أو جزءا من مكوّن من مكونات الحمل فإنّه يعدّ حملا مدمجا في الحمل الذي يعلوه[277].

لكن ما المقصود بمصطلح المحمول، والحمل، ... وهو ما سنعمل على توضيحه في المحور القادم.

---

[275] – أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة**، ص34.

[276] – المصدر نفسه، ص35.

[277] – ينظر: المصدر نفسه، ص35.

المحور التاسع

الجهاز الواصف في نظريّة النّحو الوظيفيّ (البنية الحملية وعناصرها)

الجهاز الواصف هيكل تجريديّ تضبط به متغيّرات اللّسان البشريّ (الخاصّ والعامّ) ويحدّد به النّظام الذي يحكمها (المتغيّرات)، ويعتمد في بنائه على الصّياغة الرّياضيّة المنطقيّة، ويتحدّد حسب المبادئ التي تسير عليها النّظريّة.

من أهمّ المبادئ المعتمدة في بناء الجهاز الواصف في نظريّة النّحو الوظيفيّ أنّ الوظيفة سابقة على البنية ومحدّدة لها، وقد قاد هذا المبدأ علماء النّحو الوظيفيّ إلى تقديم الجوانب الدّلاليّة والتّداوليّة على الجوانب الصّرفيّة التّركيبيّة

وسنحاول في هذا المحور تتبّع القضايا المتعلّقة بدراسة الجملة بأنواعها، وأغلبها موزّع على نموذج ما قبل المعيار (1978)، أورد **المتوكّل** أنّ الجهاز الواصف في النّموذج الأوّل (ما قبل المعيار) قد روعي في بنائه المبادئ الآتية[278]:

- اللّغة بنية (تركيبيّة – صرفيّة ودلاليّة) تخلّفها وظيفة؛ وظيفة التّواصل.
- الخصائص الوظيفية للغات الطبيعية تحدّد، إلى حدّ بعيد، خصائصها البنيويّة.
- البنية التّركيبيّة الصّرفية نتيجة لتفاعل أنواع ثلاثة من الخصائص: الخصائص الدّلاليّة والخصائص التّداولية والخصائص التّركيبيّة.
- العلاقات بين مكوّنات الجملة أنماط ثلاثة: علاقات دلاليّة وعلاقات تركيبيّة وعلاقات تداوليّة
- العلاقات الدّلاليّة والعلاقات التّداوليّة علاقات كلّية، في حين أنّ العلاقات التركيبية علاقات غير كلية.
- العلاقات الثّلاث علاقات أولى وليست علاقات مشتقّة.
- تشتقّ الجملة عن طريق نقل البنية الدّلاليّة إلى بنية صرفيّة تركيبيّة (عبر بنية وظيفيّة) لا العكس.
- تشتقّ الجملة بواسطة بناء البنيات الثّلاث عن طريق تطبيق قواعد غير تحويليّة لا تغيّر البنية الدّخل حذفا ولا تعويضا ولا نقلا.
- البنية مصدر اشتقاق الجملة بنية غير مرتّبة، حيث يتمّ ترتيب المكوّنات فيما بينها في مرحلة متأخّرة؛ أي في مستوى البنية التّركيبيّة الصّرفيّة عن طريق نسق من القواعد تلحق المكونات بالمواقع التي تقتضيها وظائفها.

وفي ضوء هذه المبادئ والأسس تشتقّ الجملة عبر بناء ثلاث بنيات هي: البنية الحمليَّة والبنية الوظيفيَّة والبنية المكونيّة على التوالي، ويتُّم "بناء البنية الحمليّة المحددة وظيفيًّا قبل بناء البنية المكونيّة؛ إذ إنّ البنية الصّرفية التّركيبيّة للعبارة تابعة للمعلومات الدّلاليّة والتّداوليّة الممثَّل لها في مستويي البنية الحمليّة والبنية الوظيفيّة"[279]؛

---

[278] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص ص126-127.

[279] – نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللّغة العربيّة**، ص218.

حيث تُقدِّم البنيةُ الحمليّة الفرشَ الدّلالي المنطقيّ المتعلّق أساسا بالمفردات ومختلف التّعالقات الدّلاليّة التي تفرضها، أمّا البنية الوظيفيّة فتضطلع بإسناد الوظائف التّداوليّة والتّركيبيّة، وتبقى صياغة الجملة (ترتيب عناصرها وموقعتها، إسناد الحالات الإعرابيّة ...) مرهونة بالبنية المكونيّة.

- **البنية الحملية (المحمول والحدود)**

سميت هذه البنية بالحمليّة نسبة إلى الحمل، والحمل هو نتاج إسناد محمول (يقابل في التراث النّحوي العربي المسند) إلى عدد من الحدود أو الموضوعات تسهم في تحقيقه، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الأمثلة الآتية: (1- ذهب زيد إلى السّوق) (ذهب) محمول، (زيد، إلى السوق) حدود أو موضوعات/ (2- طلبة اللّغة ملتزمون) (ملتزمون) محمول، (طلبة اللّغة) حدّ أو موضوع/ (3- الإسلام دين خاتم) (دين خاتم) محمول، (الإسلام) حدّ أو موضوع.

وأساس أيّ خطاب يمكن أن يجري بين متكلّم ومتلقّ يقوم في جوهره، في التّصور الوظيفيّ، على هذا الحمل، الذي يتكوّن بدوره من محمول وعدد من الحدود. كلّ حدّ له علاقة دلاليّة محدّدة بهذا المحمول، فـــ(زيد) له علاقة بـــ(ذهب) تتمثل في أنّ (زيد) منفذ الفعل، في حين يمثل (إلى السّوق) مكان أو وجهة (زيد). والحد (طلبة اللّغة) له تعلق بالمحمول (ملتزمون) من حيث إنّه متموضع، وهكذا ...

1-أ-2- **مقولة المحمول المعجميّة**: المحمول في نظريّة النّحو الوظيفي من حيث مقولته المعجميّة قد يكون: فعلا (مثل: أكل، شرب، ...)، وقد يكون: اسما (مثل: دين، حب، أخ ...)، وقد يكون: صفة (مثل: سوداء العينين، مسلم، ...)، وقد يكون: ظرفا (مثل: فوق، أمام، ...)، وقد يكون مركبا حرفيا (مثل: في الدار، على الأريكة...).

- **المقولة بين الحدّيّة والمحموليّة**: ويجب التّنبه إلى أنّ هذه المقولات الأربع تختلف من حيث كثرة ورودها محمولات وعدم كثرة ورودها؛ فالفعل هو المرشّح الأوّل لأن يكون محمولا، ويأتي بدرجة أقلّ الصّفة، ثمّ الظّرف ثمّ الاسم. ففي الغالب يرد (الظّرف والصّفة) مقيّدين، ويرد الاسم حدّا من حدود الجملة.

ويضع **المتوكّل** سلّميّة تبيّن أسبقيّة هذه المقولات من حيث المحموليّة (درجة ورود المقولة محمولا) كما يلي: فعل> صفة > ظرف> اسم[280]، ثمّ يدقّق، في موضع آخر، في هذه السّلّميّة موردا السّلّميّة التّالية: فعل> اسم مشتقّ> صفة> اسم غير مشتقّ[281]. (يقصد بالاسم المشتقّ: اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر) يقول **المتوكّل**: "مفاد السّلميّة ... أنّ ما يرشّح بالأفضليّة لأن يكون محمول الجملة هو الفعل يليه الاسم المشتق ثم

[280] – ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص67.

[281] – ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص125

الصّفة ثم اسم الذّات على اعتبار أنّ التّعبير المفضّل عن الواقعة هو الفعل، ومفادها كذلك، بالتّالي، أنّ الفعل يشكل المحمول النّموذجي (prototypical predicate)"[282].

ويمكن، جمعا بين السّلّميّتين، وضع السّلّميّة الآتية: فعل> اسم مشتق> صفة> ظرف> اسم غير مشتق.

وتبعا لهذا التّصوّر المتعلّق بمدى ورود كلّ مقولة محمولا، يدقّق **المتوكّل**، في كتابه (من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة)، أكثر في محموليّتها، فيذكر أنّه حين يتعلّق الأمر بالفعل والصّفة فإنّه لا إشكال في أن تستعمل محمولات للجملة، أمّا حين يتعلّق الأمر بغيرهما فإنّ استعمالها محمولات يستلزم إوّاليّات تسوّغ ذلك؛ إذ إنّها تستعمل أصلا حدودا لا محمولات (يعني: الاسم غير المشتقّ والمركّبين الحرفيّ والظّرفيّ)، ولذلك تبنّى الاقتراح الذي قدّمه **ديك**، حيث دعا إلى وضع قواعد اشتقاقيّة سمّاها (قواعد تكوين المحمولات الحدود) يتمّ بمقتضاها نقل الحدود إلى محمولات، هذه القواعد تلخّصها القاعدة العامّة الآتية[283]:

دخل: أيّ حدّ (ح) د (حيث د= وظيفة دلاليّة)

خرج: {(ح)} (س1)، ومفهومها أنّ أيّ حدّ أمكننا إسناد وظيفة دلاليّة إليه، يمكن أن يصير محمولا.

وهذا يعني أنّ هناك مقولات تستأثر أكثر من غيرها بتقدّمها في باب الحديّة (درجة ورودها حدّا)، ويمكن وضع سلّميّة تبيّن درجة الحديّة بين مختلف المقولات، كما يلي:

الحدّ الاسمي غير المشتقّ> الحدّ الصّفي> الحدّ الاسميّ المشتقّ> الحدّ الفعليّ (يرد حملا مدمجا)

وهذا يقود إلى القول إنّ الحدّ الاسميّ الذي يدلّ على ذات (غير المشتقّ) يفوق حدّية المقولات الأخرى، ومن ثمّة فهو الحدّ النّموذجي (prototypical term)[284].

- **دلالة الحدّ**: الحدود المتأصّلة في باب الحدّيّة تدلّ عادة على ذوات، يقول **سيمون ديك** معرّفا إيّاها: "كلّ عبارة يمكن استعمالها للإحالة على ذات أو ذوات في عالم ما"[285]، والإحالة في التّصوّر الوظيفي ذات طبيعة تداوليّة؛ ذلك أنّ المتكلّم حين يستعمل الحدّ فإنّه يهدف إلى استحضار صورة المتكلَّم عنه عند المخاطب كما هي موجودة في ذهنه، وهذا معناه أنّ نجاح فعل إحالة مرهون بـــ[286]:

وجود مخاطب وموقف تواصليّ معيّن بحيث لا إحالة بدون سياق.

كمّ المعلومات التي يقتضيها نجاح عمليّة الإحالة (تعرّف المخاطب على الذّات المحال عليها)، فقد يتعرّف المخاطب على المحال عليه بمجرّد ذكر الحدّ، وقد يطلب معلومات إضافيّة يحقّق بها تعرّفا أكثر دقّة.

---

[282] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي)**، ص125.

[283] – ينظر: أحمد المتوكّل، **من قضايا الرابط في اللّغة العربيّة**، ص87.

[284] – ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات)**، ص125.

[285] – المصدر نفسه، ص132.

[286] – ينظر: المصدر نفسه، ص133.

لا يؤثّر الخطأ في الإحالة في تركيب الجملة، ولا في دلالتها، بل يظلّ محصورا في المعارف العامّة عن الواقع (وهذا ما يؤكّد أكثر تداوليّة الإحالة).

- **دلالة المحمول**: أمّا المحمول فيدلّ على واقعة state of affairs، والواقعة، في التّصوّر الوظيفيّ، مفهوم مرتبط بحدث له وجود في عالم من العوالم الممكنة، يسهم في تحقيقها مجموعة من الذّوات[287]؛ مثال: واقعة القتل المدلول عليها بالمحمول الفعل (قتل)، ومشاركين على الأقل، في جملة:

قتل بكر أفعوانا

واقعة مشارك 1 مشارك 2

محمول حد 1 حد 2

الوظائف الدّلاليّة التي يمكن أن تسند إلى المحمول:

إذا دُقّق في نوع الواقعة وُجد أنّها، قد تكون: عملا، أو حدثا، أو وضعا، أو حالة. وهو ما توضّحه الأمثلة الآتية:

أكل عمرو تُفّاحة (عمل)

فتحت الرّيح الباب (حدث)

العصفور فوق الشّجرة (وضع)

هند فرحة (حالة)

وضابط التّمييز بين مختلف هذه المداليل هو أنّ:

أ- **الأعمال** (actions): محمولات فيها (+ حركة) و(+ اضطراب) تصدر من ذات (+ عاقل) في العادة (قد ترد من ذات (- عاقل) لكنّها لا تكون من الجمادات)، و(+ مراقب) للحدث (لها القدرة على الإنجاز وعدمه[288])، والوظيفة الدّلاليّة التي يأخذها منجز هذا الفعل عادة هي الوظيفة المنفّذ، مثل: (حفر زيد بئرا).

ب- **الأحداث** (processes): محمولات تصدر من ذات (- عاقل) (من الجمادات عادة، كالريح، والمطر، والكهرباء ...)، ويمكن القول إنّ هذه الذوات تعدّ قوّة من قوى الطبيعة، ومن ثمة فهي لا تكون مراقبة للواقعة (- مراقب)؛ إذ لا إرادة ولا قصد لها، مثل قولنا: (حطّمت الرّيح السّفينة، أحرقت النارُ الأخضر واليابس، زمجرت الرّيحُ ...)، والوظيفة الدّلاليّة التي تسند عادة إلى هذه الذّات هي: وظيفة القوّة.

---

[287] - ينظر: يحي بعيطيش، **نحو نظريّة وظيفيّة للنّحو العربي**، ص230.

[288] - يعرف المتوكّل المراقبة، رابطا إياها بالمشارك في الحدث، فذكر أن الذات "يكون ... مراقبا لها إذا توافر لديه إمكان تحقيقها وإمكان عدم تحقيقها على السواء، ويكون، بالعكس من ذلك، غير مراقب لها إذا انعدم تحكمه في تحقيقها". أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعليّة المشتقة في اللّغة العربيّة)**، (المغرب: اتحاد الناشرين المغاربة، ط1، 1988)، ص45.

كما يندرج ضمن الحدث المحمولات التي تتّصف بها بعض الذّوات منظورا إليها على أنّها متحمّلة لها، مثل: (سقط القناع (فالقناع لا قوّة له على السقوط بل هو متحمّل له فقط)، انكسر الزجاج، انفتح الباب ...)، والوظيفة الدّلاليّة التي تأخذها الذّات المتحمّلة لهذا الحدث تحمل: وظيفة المتحمّل (undergoer)[289].

ج- **الحالات** (states): هي محمولات تدلّ على حالة شعوريّة داخليّة تتّسم بها ذات من الذّوات (العاقلة تخصيصا)، مثل: الفرح، الحزن، الغضب، الخوف ...، والذّات التي تتّسم بهذه الواقعة تحمل وظيفة حائل (الذات المتّسمة بحالة)[290]. مثال: (فرح المسلمون بنصر الله).

د- **الأوضاع** (positions): وتشمل المحمولات التي تدلّ على ذات (+ مراقب) لوضع[291]، مثل: (وقف الرّجل أمام الدّار، جلست هند على الأريكة ...)، وقد يكون هذا المحمول دالّا، في ذاته، على وضع مكاني مثل: (زيد في سطيف، العصفور فوق الشجرة ...)، أو زماني مثل: (اللّقاء في الصّباح، القتال الليلة ...)، وقد يدلّ على مكانة لذات معيّنة، مثل: (زيد أستاذ، عمرو شاعر ...)، والذّات المرتبطة بهذا المحمول الدّالّ على وضع تحمل وظيفة: المتموضع[292].

- **الحدود وتحقّق الواقعة**: هذه الواقعة يسهم في تحقيقها عدد محدّد من المشاركين يطلق عليهم مصطلح الحدود، والنّاظر في مختلف الجمل المنجزة يلمح أنّ قيمة هذه الحدود تختلف إذا ما نظر إليها في علاقتها بالواقعة، حيث يجد أنّ بعض الحدود يستلزمها تحقيق الواقعة ضرورة (يقتضيها المحمول على وجه الإجبار) مثل: الحدّ المنفّذ، والحد المتقبّل من قولنا: (أكل زيد تفّاحة)، ذلك أنّ واقعة الأكل لا يمكن تحقيقها إلا بوجود كائن حي ينفذ الفعل (زيد في المثال)، وشيء قابل للأكل يتقبل فعل الأكل (التفاحة في المثال)، هذه الحدود تسمّى بالحدود الموضوعات (arguments). فالحدود الموضوعات، إذًا، هي حدود يقتضيها المحمول اقتضاء، ولا يمكن أن تتحقّق أو تتعرّف (الواقعة) بدونها، فهي حدود إجبارية الذّكر.

وفي مقابل هذه الحدود توجد حدود أخرى لا يتوقّف تحقيق الواقعة على ذكرها، بل تؤدّي دور مخصّصات إضافيّة محيطة بالواقعة، ومن ثمّة يمكن الاستغناء عنها دون أن يؤثّر ذلك في سلامة الحمل (يراعى في هذا الأمر التّمثيل الذهني لا الذّكر الحقيقيّ الاستعماليّ للمحمول وحدوده)، وذلك مثل إضافة الحدّ الزّمان والحدّ المكان والحدّ الحدث إلى الحدود الموضوعات في مثل: (ضرب زيد ابنه البارحة في البيت ضربا شديدا تأديبا له)، يطلق على هذا النّوع من الحدود بالحدود اللّواحق (satellites)[293].

---

289 – ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص87.

290 – ينظر: المصدر نفسه ص88.

291 – ينظر: المصدر نفسه، ص87.

292 – ويظل إسناد هذه الدلالة إلى المحمول من أغمضها (في رأي الباحث)، كونها لا تخضع إلى مرجعية منطقية وتدليلية قوية؛ إذ ما هو المستند الذي يجعلني أقول إن (ظن) محمول يدل على وضع؟.

293 – ينظر: أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، (المغرب: دار الثقافة، ط1، 1986)، ص33.

- **مفاهيم حدود المحمول (الموضوعات واللّواحق)**: وبناء على ما سبق، يمكن تقرير أنّ كلّ مفهوم من المفاهيم التي يمكن أن تسند إلى أيّ حدّ من الحدود مرهون بالفهم الجيد لنوع المحمول الذي يستدعيها، لأنّه (المحمول) يعدّ رأس الحمل ونواته وأساس توزيع مختلف الأدوار الدّلاليّة[294]. وفيما يلي تتبّع لأهمّ المفاهيم الدّلاليّة التي ذكرها **المتوكّل** في كتبه، مع التّركيز على ربط كلّ مفهوم بالمحمول الذي يطلبه:

أ- **الحدود الموضوعات**: هي الحدود التي يقتضيها تعريف الواقعة، ويمتاز هذا النّوع من الحدود "بخاصيّتين: أ- خضوعها لقيود التّوارد كما يتبيّن من المقارنة بين طرفي الأزواج الآتية:

1- أ- نامت هند ب- ؟ نام الكرسي / 2- أ- شرب خالد لبنا ب- ؟ شرب خالد خبزا

3- أ- وهب خالد هندا داره ب- ؟ وهب خالد السيارة داره

ب- وامتناع حذفها كما يدلّ على ذلك لحن الجمل الآتية:

1- أ- ؟ نامت ب- ؟ شرب خالد ج- ؟ أعطى خالد هندا د- ؟ أعطى خالد كتابا"[295].

تشمل هذه الحدود:

1- المنفّذ، وما يحاقله (القوّة، والحائل، والمتموضع، والمتحمّل)[296]. وإسناد هذه المفاهيم مرهون بالوظيفة الدّلاليّة التي يأخذها المحمول؛ فإذا أسندت وظيفة العمل للمحمول فإنّ الحدّ الأوّل يأخذ وظيفة المنفّذ، وإذا كانت الحدث أخذ القوّة أو المتحمّل، وهكذا.

2- المتقبّل/ الهدف: هو الحدّ الذي يتقبّل فعلا ما، أو الهدف الذي توجّه إليه الواقعة، يقول **المتوكّل** في تعريفها: "الذّات المتقبّلة لعمليّة ما قام بها مراقب (منفّذ/ متموضع/ أو قوّة)"[297]، مثل: ركل الولد الكرة (الولد: منفذ الركل، الكرة: متقبّل الركل).

3- المستقبل: هو الحدّ الذي يستقبل الواقعة، أو هو "الذّات التي نُقل شيء ما إلى ملكيّتها"[298]، وعادة ما يكون إنسانا أو كائنا حيّا، مثل: (أعطى زيد عمرا جبة، منح المدير الفائز جائزة) فـــــ(زيد: منفذ، عمرا: مستقبل الفعل، جبة: متقبل/ الفائز: مستقبل)، ومثل: (بلّغ زيد عليا الخبر). وينبّه **المتوكّل** إلى أنّ ورود المستقبل مع المتقبّل يوجب تقديم المستقبل على المتقبّل، فلا يجوز أن نقول (أو هي عبارة قليلة المقبوليّة أو

---

294 - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي (نماذج تحليليّة جديدة)**، (المغرب: دار توبقال للنشر، ط2، 1999)، ص25.

295 - أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة (الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة)**، (المغرب: دار الثقافة، ط1، 1987)، ص18-19.

296 - يمكن إضافة وظيفة دلاليّة أخرى (وقد تكون هناك وظائف أخرى)، ذكرها المتوكّل في بعض كتبه، محاقلة للوظيفة الدلالية المنفذ، وهي وظيفة **المُعَاني**، وتفترق عن المنفذ في عدم مراقبة فاعلها للواقعة، مثل: سمع، رأى ...؛ حيث إن هذين الفعلين يدلّان على واقعتين لا يراقبهما الفاعل (السّامع أو الرائي)، ذلك أنّ تحقّقهما يتم دون إرادته، بخلاف الفعلين (استمع، ونظر ...)، ينظر: أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص186.

297 - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص88.

298 - المصدر نفسه، ص88.

مشكوك في نحويّتها): (؟؟؟ منح المدير جائزة الطّالب)، كما أنّ ذكر المستقبل مسبوقا بحرف جرّ، مثل: (؟؟؟ أعطى زيد جبة لعمرو) قليل المقبوليّة[299].

ب- **الحدود اللّواحق**: هي حدود لا يتوقّف عليها تعريف الواقعة، ولذلك يمكن الاستغناء عنها (عقلا لا استعمالا):

1- المستفيد: هو الحدّ الذي يستفيد من الفعل، مثل: (اشترى الأب سيارة لابنه) (الأب: منفذ، سيارة: متقبل، لابنه: مستفيد)، وعُدّ هذا الحدّ من اللّواحق لأنّه يمكن أن يستغنى عن ذكره وتبقى مع ذلك الجملة صحيحة، فنقول: (اشترى الأب سيارة)، ويبدو أنّ الفرق بين الحدّ المستقبل والحدّ المستفيد يكمن في أنّ الأوّل يستلزمه تعريف الواقعة بخلاف الثّاني فإنّه يستغني عنه تعريف الواقعة، أمّا من حيث الدّلالة فيبدو أنّ الأمر سيّان بينهما.

2- الأداة: هو الحدّ الذي يدلّ على أداة استعملت في تحقيق الواقعة مثل: كتبت بالقلم (بالقلم: يحمل وظيفة دلاليّة تتمثّل في أداة الكتابة)، ومثل: حفرت بالفأس، ومثل قوله تعالى لموسى عليه السّلام: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾ (الشعراء/ 63)، فالحدّ (بعصاك) يحمل الوظيفة الدّلاليّة الأداة ومثل: (واجهت الموقف بأن أمسكت عن الكلام) فتدخل الأداة الحسية كما تدخل الأداة المعنويّة [300]، ولكن يجب أن يُنتبه إلى أنّه ليس كلّ حدّ مسبوق بالباء يدل على أداة، ذلك أنه يمكن أن ترد حاملة لوظيفة دلالية مغايرة يحددها نوع المحمول وطبيعة تطالبه مع ذلك الحد؛ فقد يدل الحد على المستعان به، مثال ذلك قول الله جل وعلا: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ (العلق/ 1) (بسم ربك: يحمل وظيفة دلالية تتمثل في المستعان به) وقد يدلّ على العلّة أو السّبب مثل قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّـهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ (النساء/ 160)، إلى غير ذلك من الدّلالات الأخرى التي يحدّدها السّياق اللّغوي الذي يرد فيه ذلك الحدّ.

3- مكان: وهو حدّ يدلّ على مكان معيّن له تعلّق بالواقعة (مكان يحيط بالواقعة) وعرّفه **المتوكّل** بأنه: "الموضع الذي يستقرّ فيه شيء ما"[301]، مثل: جاء زيد في السيّارة، ومثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿١٥٢﴾ (الشّعراء/151- 152)، فالحد (في الأرض) يدلّ على مكان الإفساد.

4- زمان: وهو حدّ يدلّ على زمان معيّن له تعلّق بالواقعة، ويمكن تبعا لتعريف **المتوكّل** للمكان أن يقال: إنّ الزمان هو الوقت الذي يحدث فيه شيء ما. مثل: (عاد العصفور إلى عشّه في المساء) فـــ(المساء: حدّ لاحق من حدود المحمول (عاد) يحمل وظيفة الزمان)، ومثل (ليلا) من قول الله تعالى: ﴿سُبحانَ الَّذي أَسرى بِعَبدِهِ لَيلًا

---

[299] – ينظر: أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص95.

[300] – ينظر: أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة**، ص102.

[301] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتيّة ...)**، ص88.

مِنَ المَسجِدِ الحَرامِ إِلَى المَسجِدِ الأَقصَى الَّذي بارَكنا حَولَهُ لِنُرِيَهُ مِن آياتِنا إِنَّهُ هُوَ السَّميعُ البَصيرُ ﴿١﴾ (الإسراء/ 1).

5- حدث: هذا المصطلح يدلّ من جهة على واقعة (واقعة صادرة من قوّة من قوى الطبيعة)، ويدلّ من جهة أخرى على حدّ من حدود واقعة يشترك معها في الجذر، مثل قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴿٩﴾ (نوح/ 9)، فالحدّ (إسرارا) في الآية يحمل وظيفة الحدث.

6- المصاحب: يمكن القول إنّ الحدّ المصاحب في نظرية النّحو الوظيفي هو المفعول معه في نظريّة النّحو العربي، وإذا كان النّحاة العرب قد وضعوا له شروطا (خصوصا حين يكون منتصبا) مركزين على المعنى وعلى المنظور المركزي عندهم في التبويب (تفسير الحركة اعتمادا على نظرية العامل)، فإنّ نظرية النحو الوظيفي لا تقيّده بأيّ قيد من القيود، بل جلّ ما يذكر هو الاحتكام إلى المعنى، باستثناء ذكرهم للقيد الذي يميز هذه الوظيفة عن العطف؛ وهو مبدأ التّناظر symmetry principle الذي اختص به العطف ولا وجود له في وظيفة المصاحب، مثال: (سرت والنيل، هاجرت مع والدي)، فالحدّان (والنيل، مع والدي) يحملان الوظيفة الدّلاليّة المصاحب[302].

7- العلّة: يشمل الحدّ العلّة كلّ ما أفهم سببا أو علّة دون قيد؛ فيدخل فيه مثل قول الله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّـهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾ (البقرة/ 19)، ومثل: (ضرب الأب ابنه تأديبا له)، فالحدّ (حذر الموت) علّة جعلهم أصابعهم في آذانهم، وكذلك الأمر مع الحدّ (تأديبا له)، كما يدخل فيه مثل قولنا: (رسبت هند لأن الامتحان كان صعبا، حزن الصديق لما أصاب صديقه).

8- الحال: لم يذكر **المتوكّل** تعريفا محدّدا لوظيفة الحال، لكن يمكن لمحه من خلال الأمثلة التي أوردها لتوضيحها[303]، وهو مفهوم يتطابق مع المفهوم الذي يأخذه في النّحو العربي. وبناء عليه يمكن القول إن الحال هو الحدّ الذي يدلّ على هيئة من الهيئات لها تعلق بالواقعة، مثل: قول الله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَـٰنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ﴿١٩﴾ (الملك/19)، فالحد (صافات) يحمل الوظيفة الدّلاليّة الحال، ومثل: (حطّم الجنود المدينة بسرعة) فالحدّ (بسرعة) تسند إليه الوظيفة الدّلاليّة الحال.

9- الاتجاه: عرّفه **المتوكّل** بأنّه الحدّ الذي يدلّ على: "الذّات التي ينتقل شيء ما نحوها"[304]، مثل: (يسقط المطر على الأرض)، فالحدّ (على الأرض) ذات يسقط المطر نحوها، ولذلك فهي تعدّ اتجاه السقوط، ويمكن أن نمثل لها أيضا بمثل: (هاجر النبي إلى المدينة)، فـــ(المدينة) هي الجهة أو الاتجاه الذي قصده رسول الله صلى الله عليه وسلّم.

---

302 – ينظر: أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص38.

303 – ينظر مثلا الأمثلة التي ذكرها في: أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص38.

304 – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص88.

10- المصدر: مثل: (سقطت التّفّاحة من الشجرة)، فالحدّ (من الشجرة) يدلّ على مصدر سقوط التّفاحة، وكقول الله جلّ وعلا: ﴿الر تِلكَ آياتُ الكِتابِ وَالَّذي أُنزِلَ إِلَيكَ مِن رَبِّكَ الحَقُّ وَلـــكِنَّ أَكثَرَ النّاسِ لا يُؤمِنونَ ﴿١﴾ (الرعد/1)، الحدّ (من ربك) يمثل مصدر الإنزال، ومن ثمة فهو يحمل الوظيفة الدّلاليّة (المصدر)، وبناء عليه فالمصدر كما يقول **المتوكّل** هو: "الذّات التي ينتقل منها شيء ما"[305].

بناء البنية الحمليّة:

بعد أن عرضنا لمختلف المفاهيم التي يتوقّف عليها فهم الحمل، والعناصر المكوّنة له (المحمول والحدود) ووظائفها الدّلاليّة التي يمكن أن تسند إليها، يمكن أن نبسط القول في بناء البنية الحمليّة.

1- **البنية الحمليّة وقواعد الأساس:** معلوم أنّ بناء البنية الحمليّة predicative structure مرهون بتطبيق قواعد الأساس fund؛ وقد سمّي هذا الأساس أساسا لأنّه، بما يوفّره من معطيات، يعدّ أساس بناء أيّ جملة؛ ذلك أنّه يوفّر المداخل المعجميّة التي تمدّ الجملة بالمادّة المفرداتيّة[306] (محمولات أم حدودا)، ومن ثمّة فالأساس يشمل مجموعة قواعد تتكفّل بالتّمثيل للمادة مصدر اشتقاق الجملة؛ والجملة إذا ما نظر إليها في ذاتها وجد أنها مكوّنة أساسا من مجموعة مفردات.

تنطلق نظريّة النّحو الوظيفي من الفرضيّة التي تعدّ مفردات اللّغة صنفين؛ مفردات أصولا يتعلّمها المتكلّم كما هي قبل استعمالها، ومفردات مشتقة يتمّ تكوينها عن طريق قواعد اشتقاقية انطلاقا من المفردات الأصول.

يضم الأساس "مجموعتين اثنتين تسهمان معا في بناء البنية الحملية: المعجم lexicon وقواعد تكوين المحمولات والحدود predicate and terms formation rules"[307].

يتكفّل المعجم بإعطاء الأطر الحمليّة للمحمولات والحدود الأصول، في حين تتكفّل قواعد تكوين الحدود والمحمولات باشتقاق الأطر الحملية للمحمولات والحدود الفروع من المفردات الأصول.

يتكوّن، في النّحو الوظيفي، المدخل المعجميّ للمفردة الأصل "من شقّين اثنين: إطار حمليّ وتعريف دلاليّ، يمثّل الإطار الحمليّ للخصائص البنيويّة (والمعجميّة) التي تميّز المفردة، في حين يقوم التعريف الدّلاليّ، كما يوحي بذلك المصطلح، بتحديد معنى المفردة"[308].

التّعريف الدّلاليّ "يتكفّل برصد معنى المحمول"[309] ومعنى مفرداته، ويتحقّق هذا الرّصد بتقديم تعريف للمفردات (المحمول وحدوده) بمفردات أبسط، كأن نقول: (ركل) معناه: ضرب الشيء برجله، و(صفع): ضرب بيده وجه المضروب، و(قتل): جعل روحه تزهق، و(أعطى) جعله يملك ...، (طفل): شخص، ذكر،

---

[305] – المصدر نفسه، ص88.

[306] – ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص63.

[307] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربيّة**، ص12.

[308] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص63.

[309] – المصدر نفسه، ص113.

غير بالغ ...، (مدرسة): بناية، مؤسسة تعليمية ابتدائية ...، ويجب أن ينتبه إلى أنّ هذا التّعريف الدّلالي للمحمول وحدوده لا يسهم في اشتقاق الجملة (نقل البنية التحتيّة إلى بنية مكونية) بقدر ما يسهم في التّأويل الدّلاليّ (المعجمي) لها.

الإطار الحملي "بنية تُصَوْرِنُ واقعة ... يسهم في إحداثها عدد من المشاركين"[310]، ومن ثمة فالإطار الحملي يتكوّن من "محمول دوره الدّلالة على الواقعة نفسها، وعدد معيّن من الحدود تحيل على المشاركين في الواقعة"[311]. ويمكن عرض العناصر التي يضمّها الإطار الحمليّ كما يلي:

أ- **صورة المحمول**: في هذه البنية (البنية الحمليّة) يتمّ التّمثيل لصورة المحمول تمثيلا تجريديّا (الصّورة التي يرد عليها المحمول خارج سياق الجملة)، هذه الصّورة المجرّدة تتكوّن من جذر (مكون من ثلاثة أصوات ساكنة) ووزن. ويمكن تلخيصها في التمثيل التالي: س س س{وزن}، مثال المحمول (ذهب)، يمثَّل لصورته التّجريديّة كما يلي: ذ ه ب {فَعَل}[312].

ب- **مقولته التّركيبيّة (المعجميّة)**: قد يكون المحمول فعلا، أو اسما، أو صفة، أو ظرفا، ويتمُّ اختصارها عادة بأخذ حرف من حروف المقولة كما يلي: ((ف) عل)، (ا(س) م)، ((ص) فة)، ((ظ) رف). وإذا أضيفت نوع المقولة إلى الصّورة التّجريديّة السّابقة للمحمول (ذهب) فإنها تصير: ذ ه ب {فَعَل}ف.

ج- **محلاّتيّة المحمول**: ويقصد بها عدد ونوع المحلات التي يأخذها محمول ما؛ ومن ثمة فالمحلاتيّة نوعان: محلاتيّة كمّيّة ومحلاتيّة كيفيّة أو نوعيّة[313].

تتمثّل المحلاتيّة الكمّيّة في عدد الحدود (الموضوعات) التي يقتضيها محمول ما، ويمكن تقسيم المحمولات حسب اقتضائها لعدد الحدود إلى محمولات أحاديّة، ومحمولات ثنائيّة، ومحمولات ثلاثيّة. ومن أمثلة ذلك: 1- جاء زيد 2- أكل زيد تفاحة 3- منح زيد الفقير جبّة.

المحلاتيّة الكيفيّة: ويقصد بها نوع الموضوعات التي يأخذها محمول ما، ويتم تحديد نوعها بالنظر إلى: **أ**- قيود التّوارد/ الانتقاء التي يفرضها المحمول على محلات موضوعاته، **ب**- الوظائف الدّلاليّة التي تأخذها هذه المحلات. قيود التّوارد هي سمات دلاليّة يجب أن تتوافر في الوحدات المعجمية الممكن إيرادها في محلات الموضوعات بالنّظر إلى طبيعة المحمول (دلالته)، وتعمل هذه القيود على منع توليد تراكيب لاحنة مثل: (؟؟؟ أكلت الطاولة الخبز)، حيث يرجع لحن هذه الجملة إلى أنّ المحمول (أكل) يوجب أن يكون موضوعه الأول حاملا لسمة (حي). والأمر نفسه لو قلنا: (؟؟؟ شرب القلم تفاحة)، فالمحمول (شرب) يقتضي أن يكون موضوعه الأول

---

310 – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص12

311 – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص65.

312 – ينظر: المصدر نفسه، ص68.

313 – المصدر نفسه، ص69.

حاملا لسمة (حيّ)، وموضوعه الثاني حاملا لسمة (سائل)، مثل: (نبح الحمار) فموضوع المحمول (نبح) يوجب أن يكون حاملا لسمات (حيوان من جنس الكلاب).

أمّا الوظائف الدّلاليّة، كما ذُكر سابقا، فهي أدوار دلاليّة مهمّتها التّأشير إلى نوع الإسهام الذي تقوم به هذه الحدود في الواقعة، وهذه الوظائف تتنوّع بحسب الواقعة (نوع المحمول)، مثل: المنفّذ، والمتقبّل والمستقبل....

مثال: الإطار الحمليّ للمحمول (قرأ) هو: [ق ر أ (فَعَل) ف (س1: إنسان (س1)) منفذ (س2: مقروء (س2)) متقبل]]

يفاد من الإطار الحمليّ للمحمول (قرأ) أنّ: (قرأ) محمول فعليّ، لا يتحقّق إلا بوجود حدّين من الحدود الموضوعات (س1، س2)، ويفرض هذا المحمول (قرأ) على هذين الحدين، الذيْنِ يتعرف بهما، قيدي التوارد الآتيين: 1- يشترط في الحدّ الأوّل أن يكون محيلا على إنسان متعلّم، ولا يقبل أن يكون جاهلا، ولا حيوانا من الحيوانات ولا جمادا. 2- ويشترط في الحدّ الثّاني أن يكون دالّا على شيء مكتوب يمكن قراءته؛ كأن يكون كتابا، أو جريدة، أو مجلة ...

الحدّ الأوّل المحيل على إنسان متعلّم تسند إليه الوظيفة الدّلاليّة المنفّذ، والحدّ الثّاني الدّالّ على شيء مكتوب يمكن قراءته يحمل الوظيفة المتقبّل.

وبعد بناء الحدود، يتم إدماجها في محلاتها المناسبة فتتكوّن البنية الحملية الجزئية الآتية: [ق ر أ (فَعَل)ف (س1: زيد (س1) منفذ (س2: الجريدة(س2) متقبل]

هذا الإطار الحملي والتّعريف الدّلالي لأيّ محمول يشكّل مدخلا معجميّا من بين مداخل أخرى لمحمولات أخرى، يمكن عدّه "صورة مصغرة أولى لبنية الجملة ككل"[314].

- **المفردات الأصول والمفردات المشتقّة**: المفردات الأصول في نظريّة النّحو الوظيفيّ هي: "المفردات التي يجب تعلّمها كما هي قبل استعمالها وتأويلها (فهمها) الاستعمال والتّأويل الصّحيحين، بعبارة أخرى، تعدّ مفردات أصولا المفردات التي يتحتّم على المتكلّم/ السّامع تعلمها ليتسنّى له استعمالها"[315]، فخصيصة المفردات الأصول تكمن في أنّه لا يمكن استعمالها في إنجاز جمل ولا فهمها، إذا وردت في جمل منجزة، إلاّ بعد تعلّمها أو معرفة أنّ هذه المفردة مثلا من مفردات اللّغة العربيّة، وأنّها ذات المدلول الخاصّ المتواضع عليه (ليست من المهمل).

أمّا المفردات المشتقّة (الفروع) فهي: "المفردات التي يمكن للمتكلّم/ السّامع أن يصوغها ويستعملها ويفهمها الفهم الصّحيحين سواء أسبق له أن استعملها أو سمعها من قبل أم لا"[316]. وبناء عليه، فهي مفردات يمكن استعمالها وفهمها دون احتياج إلى تعلّمها، ذلك أنّه يمكن التّنبؤ بمداليلها اعتمادا على المدلول الجزئي المتوفّر في

---

[314] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص63.

[315] – المصدر نفسه، ص11، 12.

[316] – المصدر نفسه، ص12.

المفردات الأصول، فمثلا: المفردة (كَاتِب) يمكن فهم مدلولها جزئيا بمراعاة المفردة الأصل (كَتَبَ)، أمّا مفردة مثل: (احرنجم) فلا يمكن معرفة مدلولها إلا بتعلّمه تعلّما.

ويفرق المتوكّل بين المفردة الأصل في ذاتها (وقد تستعمل كأصل للاشتقاق بقلّة كأسماء الذوات وقد لا تستعمل كالأسماء الموصولة)، والمفردة التي هي أصل لاشتقاق غيرها، فالمفردات الأصل المعتمدة في اشتقاق غيرها (والمطّردة في هذا، والتي تربطها مع خرجها قاعدة منتجة[317]) محصورة في الصّيغ الفعليّة الأربعة: فعَل/ فعُل/ فعِل/ فعْلَل، وذلك لتوفّر شروط إجرائها أصلا للاشتقاق، تتمثّل هذه الشّروط في:

أن تكون مفردة محقّقة (real word) مادّة وصيغة؛ وذلك لإقصاء الافتراض القائم على عدّ المادة الجامدة (الجذر) أصلا للاشتقاق؛ حيث إنّ هذا الافتراض يحول دون رصد العلاقات الصّرفيّة الدّلاليّة القائمة بين الفعل المصوغ على وزن (فعِل)، مثلا، ومشتقّاته، أو بين الفعل المصوغ على وزن (أفعل) ومشتقّاته[318].

كما اشترط فيها أن تكون أبسط مبنى ومعنى، وهو ما نجده متحقّقا فيها كذلك؛ فهي أبسط مبنى لأنّ المفردات الأخرى تتضمّنها وتضيف إليها إمّا سابقة (أفعل، استفعل) أو واسطة (فعّل، فاعل)، وهي أبسط معنى لأنّ هذه المفردات (المشتقّة) تدلّ على معان إضافيّة كالتّعليل (أفعل، فعّل) والانعكاس (انفعل) والمشاركة (فاعل) ....[319]

كما اشترط فيها أن تكون القاعدة الرّابطة بين المشتقّ والمشتقّ منه قاعدة منتجة، ولا شكّ أنّ هذه المفردات تربطها بالمفردات المشتقّة منها قواعد منتجة تزامنيّا[320].

وبناء على هذه الشّروط قرّر **المتوكّل** أنّه: "إذا اعتمدنا هذه المقاييس الثّلاثة وسائل استكشافيّة في معرفة المفردات الأصول في اللّغة العربيّة وجدنا أنّ أكثر المفردات استجابة لها هي المفردات المصوغة على وزن (فعَل) ووزن (فعِل) ووزن (فعُل)"[321].

---

317 – القاعدة المنتجة هي القاعدة "التي يشكل خرجها طبقة مفتوحة، أي طبقة لا تعدّ عناصرها عدّا بل تتسم بخاصية عامة أو مجموعة من الخصائص العامة"، أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص165. وفكرة القاعدة المنتجة تناظر فكرة المطرد في الدرس اللغوي العربي القديم، ولتوضيح الأمر أكثر يمكن الاستدلال بتعريف ابن الحاجب للتصريف، قال: "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب" (رضي الدين محمد الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، تح: محمد محي الدين وآخرين، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1982)، ج1، ص1)، وعلق الرضي على هذا التعريف قائلا: "يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات" (رضي الدين محمد الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج1، ص1)، ولا شك أن المطرد يقابل المنتج وغير المطرد يقابل غير المنتج، لأن الأول يمكن التكهن به ووضع قاعدة يتم في ضوئها الانتقال من الأصل إلى المشتق، أما الآخر فلا يمكن فيه هذا (ولذلك قرر علماء العربيّة أنه يحفظ كما هو).

318 – ينظر: أحمد المتوكّل، **من البنية الحملية إلى البنية الكونية**، ص164.

319 – ينظر: أحمد المتوكّل، **من البنية الحملية إلى البنية الكونية**، ص165.

320 – ينظر: المصدر نفسه ، ص165

321 – المصدر نفسه، ص165

المحور العاشر

التّمثيل للمفردات وقواعد تكوين الحدود والمحمولات

أوّل ما نستهلّ به هذا المحور، قبل بيان كيفيّة التّمثيل للمفردات واشتقاقها، التّنبيه إلى شيئين؛ الأوّل أنّ هذه القواعد هي قواعد اشتقاق، والاشتقاق "وسيلة لتكوين محمولات انطلاقا من محمولات أخرى"[322]، والآخر هو أنّ قواعد الاشتقاق في نظريّة النّحو الوظيفيّ تختلف اختلافا كبيرا عن قواعد أخرى تسمّى قواعد الصّرف، فلا مرادفة بين قواعد الاشتقاق وقواعد الصّرف، ذلك أنّ قواعد الصّرف تنتمي إلى البنية المكوّنيّة وتقوم بدور صياغة المحمول حيث "تحدّد الشّكل الذي يأخذه محمول معيّن بالنّظر إلى العناصر التي توارده في نفس البنية"[323]، أمّا قواعد الاشتقاق فتنتمي إلى البنية الحمليّة.

- **كيفيّة التّمثيل للمفردات (المحمولات تخصيصا)**: أمّا عن كيفيّة التّمثيل لها وفق صورة مجرّدة ووفق صورة محقّقة، فيذكر **المتوكّل** أنّ المحمولات الفعليّة (كَتَب) و(كَتَّب) و(اسْتَكْتَب) و(كَاتَب) يمثّل لها "على الشّكل التّالي:

1- ك ت ب {فَعَل}ف 2- ك ت ب {فَعَّل}ف

3- ك ت ب {استفعل}ف 4- ك ت ب {فَاعَل}ف

ثم إنّ هذه الصّورة المجرّدة تتحول فيما بعد عن طريق قواعد التّعبير الصّرفية إلى الصّيغ الماضية (كَتَب) و(كَتَّب) و(اسْتَكْتَب) و(كَاتَب) أو الصّيغ المضارعيّة (يَكْتُب) و(يُكَتِّب) و(يَسْتَكْتِب) و(يُكَاتِب) طبقا للسّمات الجهيّة والزمنيّة"[324] أي إلى صيغ محقّقة تتناسب والسّياق الجمليّ الذي يطلبها.

وبناء عليه فالتمثيل، سواء بالنّسبة للمحمولات الأصول أم المحمولات الفروع الفعليّة، يكون في اللغة العربية بذكر الجذر والوزن والمقولة التركيبية أو المعجمية، كما هو موضّح في التّمثيل العام التالي:

س س س {وزن}∂

حيث: (س س س) يمثّل جذر الكلمة، ويمثل الوزن القالبَ الذي يصبّ فيه ذلك الجذر، ومن خلاله يمكن التّمييز بين المحمولات الأصول والمحمولات الفروع، ومن خلال هذا الوزن أيضا يمكن اشتقاق محمول فرعيّ من محمول أصليّ، أمّا ∂ فيمثل المقولة المعجميّة أو التّركيبيّة (الفعل ههنا).

لكن، كيف يتمّ التّمثيل للمحمولات غير الفعليّة، أعني المحمولات الاسميّة والصّفيّة، والمحمولات التي تكون مركّبات ظرفيّة وحرفيّة؟.

---

[322] – المصدر نفسه، ص31.

[323] – المصدر نفسه، ص31.

[324] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص69.

نبدأ بعرض المحمولات القريبة من الفعل، أعني الأسماء المشتقّة والصّفات، ونأخذ للتّوضيح المثالين الآتيين: 1- ضارِب عمرو زيد 2- الطّفل نائم

المثال الأوّل يعدّ من الأسماء المشتقّة (اسم فاعل)، والثّاني صفة من الصّفات[325]، وبما أنّهما يعدّان من المشتقّات فإنّهما يشتركان مع الفعل في الجذر، ولذلك يمثّل لهما كما يمثّل للفعل، أي بذكر الجذر والوزن والمقولة المعجميّة له، كما يلي:

1- ض ر ب {فَاعِل} س (س1: زيد) منف فا (س2: عمرو) متق مف

2- ن و م {فَاعِل} ص (س1: الطّفل) متض فا

مع العلم أنّ ذكر الوزن (فَاعِل) يؤشّر إلى أنّ هذه المفردة مشتقّة وليست أصلا (مشتقّة من الأصل 'فَعَل'، حيث يتمّ اشتقاقها كما يلي:

1- المحمول (ضارب): دخل: ض ر ب {فَعَل} ف (س1) منف (س2) متق

خرج: ض ر ب {فَاعِل} س (س1) منف (س2) متق.

2- المحمول (نائم): دخل: ن و م {فَعَل} ف (س1) متموضع

خرج: ن و م {فَاعِل} ص (س1) متموضع.

أمّا المحمولات الاسميّة غير المشتقّة (الجامدة) مثل: (أخ، رجل، جبل ...)، فلا يذكر لها وزن ولا جذر، لأنّ الهدف من ذكرهما مفقود، وهو أنّه لا يشتقّ منها (عادة) ولا تشتقّ من غيرها، فهي مستقلّة بكيانها.

ذكر **المتوكّل** أنّه يمثّل للمحمول مثل (رجل) و(فرس) كالآتي:

أ- رجل س (س ي: < إنسان>) ب- فرس س (س ي: < حيوان >). حيث (س) يؤشّر بها إلى المقولة المعجميّة أو التّركيبيّة للاسم[326]. والملاحظ أنّ تمثيل هذه المقولة يختلف عن غيره (الفعل والمشتقّات) بالتّطرّق إلى التّعريف الدّلاليّ لها، ولا تذكر معها محلاتيّة كمّية ولا كيفيّة لأنها تستعمل حدودا أصالة. والحدود، في ذاتها، لا تحتاج إلّا إلى ما يوضّح مضمونها، فإن أريد جعلها محمولات فلابدّ من نقلها من باب الحدّية إلى باب المحموليّة اعتمادا على قواعد تكوين المحمولات - الحدود التي تندرج ضمن قواعد تكوين المحمولات والحدود التي تتكفّل باشتقاق المفردات الفروع من المفردات الأصول[327].

ويتم النّقل وفقا للقاعدة الآتية[328]:

---

325 - يفرّق المتوكّل بين اسم الفاعل والصّفة، وإن كانا يشتركان في الصيغة، اعتمادا على المعنى الذي يحيل عليه كل واحد منهما، فاسم الفاعل له تعلق بالأفعال الدّالة على أعمال متعدية عادة وفيها حركة واضطراب، أمّا الصفة فتكون مشتقة عادة من أفعال تدل على صفات لها تلبس بالذات ويكون الفعل معها لازما عادة ولا تظهر فيها حركة ولا اضطراب، لكن هل الصفة تساوي ما يعرف في الدرس الصّرفي العربي بالصّفة المشبهة؟.

326 - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص128.

327 - أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، (المغرب: منشورات عكاظ، ط1، 1987)، ص86.

328 - المصدر نفسه، ص87.

دخل: أي حدّ (ح) د حيث (د) وظيفة دلاليّة ← خرج: (ح) {(س1)}

وبواسطة هذه القاعدة يتم نقل (رجل) و(فرس) إلى محمول، يمثل له وفق الإطار الحملي الآتي:

(ن س ي: رجل س (س ي)) ← {(ن س ي: رجل س (س ي) (س1)} متض. ن= نكرة

(ن س ي: فرس س (س ي)) ← {(ن س ي: فرس س (س ي) (س1)} متض. ن= نكرة

والأمر نفسه ينطبق على المركّبات الحرفيّة والظّرفيّة، لأنّها تستعمل حدودا أصالة ولا دلالة لها في ذاتها على واقعة.

لكن، إذا كانت المقولة المعجمية للمركّب الظّرفي واضحة فإنها في المركّب الحرفيّ غير واضحة؛ لأنّ المركب الحرفي يؤول إلى اسم جامد، ووظيفةُ الحرف الذي يسبقه التأشيرُ للوظيفة الدّلاليّة التي تلحق ذلك المركب، ويرى **المتوكّل** أنّ المحمولات الحرفيّة تشتقّ "من حدود حرفية بواسطة إجراء القاعدة"[329] السابقة، وبناء عليه يمثل لـــ (في الدار، في الصيف) إلى الاسم (الدار، الصيف)، ثم ينقل هذان الحدان إلى محمولين كما يلي:

أ- الدار← دار س (س ي: < مكان>)، ب- الصيف ← صيف س (س ي: < زمان>).

ثم يُنقل هذان الحدّان إلى محمولات بواسطة قاعدة اشتقاق المحمولات الحدود، ويمثّل لهما في الإطارين الحمليّين التّاليين: (ع س ي: دار س (س ي)) ← {(ع س ي: دار س (س ي)) (س1) متض

(ع س ي: صيف س (س ي))← {(ع س ي: صيف س (س ي)) (س1) متض

أمّا الظروف مثل: (غدا، أمام) فيمثل لها كما يلي: أ- غدا← يوم ظ (س ي: <زمان>). ب- أمام ← أمام ظ (س ي: <مكان>).

ثم يُنقل هذان الحدان إلى محمولات بواسطة قاعدة اشتقاق المحمولات الحدود ويمثّل لهما في الإطارين الحمليين التاليين:

(ن س ي: غد ظ (س ي)) (ن س ي: غد ظ (س ي)) ←(س1) متض.

(ع س ي: أمام ظ (س ي) (ع س ي: أمام ظ (س ي)) ←(س1) متض.

ويمثّل لجملة: (السفر غدا) كما يلي:

[غ تا [مق (ن س ي: غد ظ (س ي)) (س1: (ع 1 ذ سفر)) متض]]

وبناء عليه تشتق المحمولات الاسمية (غير المشتقة) والمركبات الحرفية والظروف "بواسطة قاعدة تكوين المحمولات – الحدود من حدود اسميّة وحرفيّة وظرفيّة"[330].

– **قواعد تكوين المحمولات والحدود:** يتمّ، بموجب هذه القواعد، اشتقاق المفردات الفروع من المفردات الأصول، ويُشترط في قاعدة التّكوين هذه شرطان ضروريّان هما[331]:

---

329 – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص87.

330 – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص88.

331 – أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعلية ...)**، ص12.

أن تكون القاعدة تزامنيّة، أي أن تكون مرتبطة بمرحلة معيّنة من مراحل تطوّر لغة ما.

وأن تكون منتجة.

وبموجب الشّرط الأوّل لا يمكن عدّ مفردتين منتميتين إلى مرحلتين زمنيتين مختلفتين من الاشتقاق في شيء؛ ذلك أنّ "قدرة المتكلّم/ السّامع اللّغوية لا تتسع إلى أكثر من القواعد التي تحكم إنتاج الخطاب في مرحلة معينة من مراحل اللغة التي يتكلّمها، فقدرة المتكلّم/ السّامع الفرنسي لا تتضمّن القاعدة التي تربط بين المفردتين (rabia) و (rage) مثلا"[332]. وبموجب شرط الإنتاج تُقْصَى القواعد غير المنتجة (غير المطّردة) التي تربط بين مفردة ما ومجموعة محدودة من المفردات[333].

وقد اعتُمد في تنميط القواعد الاشتقاقيّة على مختلف التّغييرات التي تلحق المفردات الأصول، سواء أكان هذا التغيير يمسّ: أ- تغيير عدد موضوعات المفردة الدّخل، أم ب- تغيير البنية الصّرفيّة للمفردة الدّخل، أم ج- تغيير المقولة التّركيبيّة للمفردة الدّخل[334].

وقد خصّص **المتوكّل** كتاب (قضايا معجمية) لتناول مختلف القواعد التي يتم بموجبها الاشتقاق، ويجدر التنبيه إلى أنّ خَرْجَ هذه القواعد يخضع لمبدأين، سمّاهما **ديك** مبدأي التّكيف الصّوري والدّلالي، مضمون هذين المبدأين هو: "1- مبدأ التّكيّف الصّوريّ (principle of formal adjustment): تنزع التّراكيب المشتقة المنتمية إلى نمط التّراكيب س إلى تكييف خصائصها الصورية والنموذج الصوري للتّراكيب غير المشتقة المنتمية إلى نمط التّراكيب س. 2- مبدأ التّكيّف الدّلاليّ (principle of semantic adjustment): "إذا خضع تركيب مشتق لمبدإ التّكيّف الصّوري، فإنّه ينزع إلى تكييف خصائصه الدّلاليّة والنموذج الصوري للتركيب غير المشتق الذي ينامطه"[335].

الحدود، تمثيلها وكيفيّة اشتقاقها:

لتمثيل بنية الحدود لابدّ من التّمثيل للمقيّدات التي تعدّ من أهمّ عناصر الحدود التي تحتاج إلى تدقيق وضبط، كما أنّ هناك عنصرا آخر يحتاج بدوره إلى ذكر وعرض، هذا العنصر له أهمية كبرى في صياغة الجملة (بمختلف عناصرها: الحمل، المحمول، الحدود) وبناء الحدود، وهو ما يصطلح عليه بالمخصّصات. وهو ما يعرض له البحث في الورقات القادمة، ويبدؤها بالمقيّدات.

1- **مقيّدات الحدود (دورها وأنواعها)**: المقيّدات عناصر تقوم بدور الحصر التّدريجي للعنصر المحال عليه، فهي مكوّن من مكوّنات الحدّ، وترتبط برأسه وفق علاقات معيّنة، حصرها **المتوكّل** في ثلاث: علاقة التتابع، وعلاقة العطف، وعلاقة الإدماج؛ "تقوم بين مقيّدات الحدّ الواحد علاقة تتابع حين تسهم جميعها، بالتساوي، في تقييد

---

[332] – المصدر نفسه، ص13.

[333] – المصدر نفسه، ص13.

[334] – ينظر: المصدر نفسه، ص18.

[335] – أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعلية ...)**، ص28.

ما يدلّ عليه الحدّ باعتباره كلا"[336]، مثل: (جاء الرّجل الطّويل) فـــ(الرّجل الطّويل) حدّ واحد يتكوّن من مقيّدين اثنين هما (الرّجل) و(الطّويل) والعلاقة التي تربط المقيّد الثّاني بالمقيّد الأوّل (الرّأس) هي علاقة تتابع (تقابل النّعت في الدّرس اللّغوي العربي) ويمثل لهذا الحد كالآتي: (ع 1 ذ س ي: رجل س (س ي): طويل ص (س ي)). وتقوم علاقة عطف بين مقيدات الحدّ إذا كانت متعاطفة، مثل: (قابلت فتاة جميلة ومهذّبة) ويمثل لها كما يلي: (ن 1 ث س ي: فتاة (س ي): جميلة ص (س ي) و مهذّبة ص (س ي)[337]. وتقوم علاقة الإدماج بين "مقيدات الحد الواحد إذا كان بعضها يشكل جزءا من البعض الآخر"[338] (تقابل هذه العلاقة الإضافة في الدّرس اللّغوي العربي)، مثل: (قرأت كتاب أخ زيد) فـــ (كتاب أخ زيد) حدّ يتكون من ثلاثة مقيّدات (كتاب) (أخ) (زيد) ، ويمثل له كما يلي: (ع 1 ذ س ي: كتاب س (س ي) (ع 1 ذ س ح: أخ س (س ح) (ع 1 ذ س ك: زيد س (س ك))).

2- **المخصّصات**: لنقل البنية الحمليّة (الدّلاليّة المنطقيّة) إلى بنية تامّة التّحديد يتمّ إدراج المخصّصات، وهي "إوّاليّة يتوسّل بها للتّمثيل، في مستوى البنية المنطقيّة (البنية الحمليّة) لفئة من الأدوات المعيّنة"[339].

وتشمل هذه الإوّاليّة مجموعة معلومات تسهم في صياغة المخصَّص (الحمل، المحمول، الحد، ...) فيما بعد على مستوى البنية المكونيّة، هذه المخصِّصات تتنوّع وتتعدّد بحسب نوع المخصَّص (قد يكون حدًّا أو محمولاً أو حملاً)، والذي يهمنا في هذا السياق هو مخصصات الحدود.

- **مخصّصات الحدود**: عرّف **المتوكّل** هذه المخصّصات بأنها "كلّ عنصر يقوم بدور تعديد أو تسوير أو تعيين ما يحيل عليه الحدّ، أي الذّات (أو مجموعة الذّوات) التي يدلّ عليها الحدّ"[340]، وقد حصرها في خمسة مخصّصات، ناظرا إلى الصّور التي يمكن أن يكون عليها فـــ "مخصّص الحدّ يمكن أن يكون تعريفا أو تنكيرًا، تعميما أو تخصيصًا، سورًا أو عددًا أو إشارة"[341]، وأضاف في موضع آخر مخصّص الجنس، لتصبح عدد المخصّصات المعتمدة في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي ستّة.

وإذا كانت البنية العامّة لتمثيل الحدود هي: (لا س ي 1ي (س ي): 2ي (س ي): ... ين (س ي)) ن ≤ 1، وأنّ (لا) تشكّل المخصّصات التي يمكن أن تلحق حدًّا من الحدود، فإنّ القيم التي يمكن أن تأخذها (لا) هي: لا= {ع/ك، م/ ص، ذ/ ث، سو، عد، شا}، حيث: ع= تعريفا، ك= تنكيرا، م= تعميما، ص= خاصّا،

---

336 – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)** ، ص45.

337 – ينظر: المصدر نفسه، ص46.

338 – المصدر نفسه، ص45.

339– أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص103.

340 – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص36.

341 – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص157.

ذ= ذَكَرا، ث= أنثى، سو= سورا، عد= عددا، شا= إشارة[342]. وسيحاول البحث عرض وجهة نظر النّحو الوظيفي المتعلّقة بهذه المخصّصات، وأهمّ خصائصها وكيفيّة التّمثيل لها.

أ- **مخصّص التّعريف/ التّنكير**: تحديد مفهومي التّعريف والتّنكير مرهون بمعرفة إحالة الحدّ، وإحالة الحدّ يعتمد في تحديدها على المخزون المعلوماتي للمخاطب حول ذلك الحدّ المقصود، وإذا كانت الإحالة إحالتين إحالة تعيين وإحالة بناء، فإنّ إحالة التّعيين تكون في الحدود المعرّفة وإحالة البناء تكون في الحدود المنكّرة.

والمعارف في العربيّة (التي تحيل على معيّن) تشمل الضّمائر (ضمائر الشّخص)، وأسماء الأعلام والمعرّف بالألف واللاّم، والمضافَ إلى ضميرٍ أو معرّفٍ بالألف واللاّم[343]، كما تشمل اسمي الإشارة والموصول إذا وردا حدّين مستقلّين.

حيّز التّعريف والتّنكير: إذا كان هناك حدّ معرّف أو منكّر فإنّ "التعريف ينصبّ على المقيّدات الصّفيّة انصبابه على المقيّد الاسميّ الأوّل، وكذلك التّنكير"[344] وهذا التّقييد قد يكون وفق علاقة إدماج أو تتابع أو عطفٍ، وإذا ورد اسم بغير هذه العلاقات فإنّه لا ينصبُّ عليه ما ينصبُّ على المقيّدات، من ذلك العناصر غير المقيّدة (البدليّة تخصيصًا) وعناصر الإضافة غير المباشرة (الإضافة بواسطة). وتعليل هذا أنّها صارت تشكّل حدًا مستقلاً لا مكوناً من مكونات ذلك الحدّ، ويمكن إعطاء مثال تتّضح به المسألة جيّداً:

1- مثال العنصر الذي يشكل بدلاً لا مقيّداً: (جاءني رجلٌ، الذي كان يرتدي جلباباً أمس)، فالحدّ الموصولي (الذي كان يرتدي جلباباً) لا يمكن عدّه مقيداً، بل هو عنصر مستقلّ يوضّح الحدّ (رجلٌ). 2- مثال الإضافة غير المباشرة: (قرأت مقالاً للنّاقد)، حيث يُلاحظ أنّه في "مثل هذه التراكيب لكلّ من عنصري الإضافة إحالته الخاصة به"[345] وأحدهما نكرة (مقالاً) والآخر معرفة (للنّاقد).

ب- **مخصّص العموم/ الخصوص**: العامّ هو الحدّ الذي يحيل على أيّ وحدة من المجموعة التي يدلّ عليها، دون تخصيص لوحدة بعينها، وفي المقابل الخاصّ هو الذي يحيل على وحدةٍ معيّنةٍ من المجموعة التي يحيل عليها ذلك الحدّ، أي هناك تخصيص لوحدة بعينها[346].

والذي يسعف في التّمييز بين الخاصّ والعامّ[347]:

1- السّياق اللّغوي الذي يرد فيه ذلك الحدّ، فلو قلت مثلاً: (أ- أريد أن أقرأ كتاباً ب- قرأت كتاباً) فلا شكّ أنّ بين الحدّين (كتاباً) في الجملتين اختلافًا من حيث العموم والخصوص، حيث يحيل في الجملة (أ) على

---

342 - ينظر: المصدر نفسه، ص156.

343 - ينظر:أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص159-160.

344 - المصدر نفسه، ص 158.

345 - المصدر نفسه ، ص160.

346 - المصدر نفسه، ص165.

347 - ينظر: المصدر نفسه، ص165.

عامّ (أي على أيّ وحدة من المجموعة التي يدلّ عليها لفظ (كتاب)) أمّا في (ب) فيدلّ على أنّ المقروء كتاب معيّنٌ واحدٌ وإن لم يعرفه المتلقّي، والذي يدلّ على هذا هو السّياق اللّغوي الذي ورد فيه لفظ (كتاب).

2- ذكر **المتوكّل** قرينة لفظية يمكن اعتمادها للتّمييز بين ما يدل عليه الحدّ من خصوص أو عموم، هذه القرينة مفادها أنّ الأداة (أيّ) "تدخل على الحدّ النّكرة ... شريطة أن يحيل هذا الحدُّ على عامٍّ"[348]، فالحدّ العام يقبل دخول (أيّ) عليه بخلاف الحدّ الخاص فإنّه لا يقبلها مثال ذلك الفرق بين: (1- أَكْرِمْ طَالِبًا 2- أكرمت طالباً). فالطّالب الأوّل عام لقبول دخول (أيّ) عليه، والآخر خاصّ لعدم قبول دخول (أيّ) عليه.

ج- **المخصّص السّوري:** مصطلح السّور من المصطلحات المنطقيّة التي تحيل على "ضرب من العوامل التي تربط المتغيرات فتسمّى متغيّرات مربوطة مقابل المتغيّرات الحرّة أو غير المربوطة ... وقد تكون هذه المتغيرات موضوعات (أي أسماء دالة على الذوات) أو محمولات (مشتقات)"[349]، وتتمثل هذه العوامل أساسا في كلّ ما يدلّ على عدد أو كمٍّ ما "يحيل عليه اسم ما بأي وسيلة من وسائل بيان الأعداد والكميّات"[350]، وتشمل:

الأسوار التي تدلّ على الكليّة أو البعضيّة؛ مثل: كل، جميع، كافة، بعض ...

العدد المحدّد (cardinal numerals)؛ ويتمثّل في اسم العدد الذي يقوم بدور تحديد عدد المحال عليه، مثل: (رأيت أحد عشر كوكبًا).

العدد الترتيبي (ordinal numerals)؛ ويتمثل في اسم العدد الذي يقوم بدور ذكر مرتبة المحال عليه، مثل: وصل رابع المتسابقين.

د- **مخصّص الجنس (مذكّر/ مؤنّث)** : يرى **المتوكّل** ضرورة التّأشير لسمة الجنس (في بعض اللّغات كالعربيّة) مبررًا هذه الضّرورة بما يلي[351]:

ليس التّقابل بين المذكّر والمؤنّث معجمياً (مثل: امرأة/ رجل، ولد/ بنت ...) دائماً بل قد يكون صرفياً (استنادًا إلى لاحقة معينة) مثل: (طالب/ طالبة، مدرس / مدرسة ...).

ارتباط بعض المخصّصات بمؤشّر مخصّص الجنس، كمخصّص العدد، (جمع المذكّر السّالم والمؤنّث السّالم) فإذا لم يؤشّر لهذا المخصّص فإنّه يمكن أن يتولّد أحدهما مع أنه غير مقصود.

تتمّ المطابقة بين مقيّدات الحدّ، وبين المحمول وفاعله اعتمادًا على مؤشّر هذا المخصّص، ولا يمكن رصد علاقة المطابقة هذه إلّا إذا أُورد مخصّص الجنس.

- **مخصّص الإشارة** : إيراد اسم الإشارة أو ضمير إشارة في سياق ما له دوران أساسيّان:

---

348 – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص168.

349 – شكري المبخوت، **توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط**، (لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009)، ص 85.

350 – المرجع نفسه، ص87.

351 – ينظر: المصدر نفسه، ص181.

أ- الإحالة على ذات (أو واقعة أو فكرة ...) معيّنة لها وجود إمّا في المقام التخاطبي أو في السّياق اللغوي[352]، وهذه الإحالة التي تقوم بها هي إحالة تعيين وليست إحالة بناء، ولذلك يشترط في الحدّ المتضمّن للإشارة أن يكون معرفة لا نكرة.

ب- تحديد الاتجاه أو المكان الذي على المخاطب أن يبحث فيه عمّا يحيل عليه الحدّ، بالنظر إلى المركز الإشاري (deictic centre) الذي يتضمّن المتكلّم والمخاطب ومكان التّخاطب وزمانه[353].

الألفاظ المستعملة للإشارة نوعان: 1- أدوات مثل: هذا و ذاك وذلك ...، وحدود إشاريّة مثل: هنا وهناك...[354]، ويكمن الفرق بينهما في أنّ "الإشارة في الحدود الأولى مجرد مخصّص لحدّ يستقل بمقيّده (أو مقيّداته) في حين أنّها في الحدود الثانية مقيّد للحدّ"[355]؛ أي إنّها في الأولى تشكّل مخصّصا من المخصّصات التي ترد ضمن الحدّ، ويكون دورها الإحالة على الذّات التي تشكّل أساس الحدّ أو عمدته، أمّا في الثّانية فهي نفسها الحدّ.

مثال الأولى: (أعجبني هذا الكتاب)، الحدّ في هذا المثال هو (هذا الكتاب)، (هذا) هو المخصّص الإشاري، (ال) مخصّص التّعريف في الحدّ و(كتاب) مقيّد الحدّ ورأسه.

ومثال الثانية: قوله جلّ وعلا: ﴿قالَ ذلِكَ ما كُنّا نَبغِ فَارتَدّا عَلى آثارِهِما قَصَصًا ﴿٦٤﴾ (الكهف/ 64)، حيث يشكّل اسم الإشارة (ذلك) حدًّا مستقلاً.

---

352 – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص 37.

353 – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)** ، ص170.

354 – المصدر نفسه، ص170.

355 – المصدر نفسه، ص172.

المحور الحادي عشر

قواعد إدماج الوظائف التركيبية والتداولية

بعد تحديد مختلف الجوانب المنطقيّة الدلاليّة التي تعدّ نواة بناء الجملة وتكوينها، يأتي دور التّأشير لمختلف الجوانب التداوليّة.

هذه الوظائف لا يمثّل لها في البنية الحمليّة بل تتكفّل بنية أخرى بإسنادها اعتمادا على مجموعة قواعد تسمّى قواعد إسناد الوظائف، هذه البنية هي البنية الوظيفيّة، ثمّ يأتي دور البنية المكونيّة لصياغة عناصر الجملة وبنائها اعتمادا على المعلومات الدلاليّة والتداوليّة التي أشّر لها في البنيتين الحمليّة والوظيفيّة.

إدراج الوظائف التركيبية

1- البنية الوظيفيّة:

سبب تسميتها بالوظيفيّة أنها تتكفّل بإسناد مختلف الوظائف إلى خرج البنية الحمليّة، ومن المعلوم أنّ الوظائف في النّحو الوظيفي ثلاثة أصناف: وظائف دلاليّة (المنفّذ، المتقبّل، ...)، ووظائف تركيبيّة (الفاعل، مفعول)، ووظائف تداوليّة (محور، بؤرة، مبتدأ ...). الوظائف الدلاليّة يمثّل لها في البنية الحمليّة لأنّها جزء من الحمولة المنطقيّة الدلاليّة، أمّا بقيّة الوظائف فيمثّل لها في بنية مستقلّة وذلك لأنّها تضطلع بالتّمثيل للحمولة التداوليّة التي يمكن أن تسند إلى الجملة أو إلى أحد عناصرها، كما تضطلع بالتّمثيل للمنظور الذي تقدّم من خلاله الواقعة، وهذان أمران مستقلّان تمام الاستقلال عن الوظائف الدلاليّة.

ويجب أن يُعلم أنّ إسناد الوظائف التركيبيّة سابق لإسناد الوظائف التداوليّة، ومبرّر هذا "أنّ ثمّة وظائف تداوليّة تسند بالدّرجة الأولى إلى مكوّنات حاملة لوظائف تركيبيّة معيّنة؛ فالوظيفة التداوليّة المحور مثلا تسند بالدّرجة الأولى إلى المكوّن الحامل للوظيفة التركيبيّة الفاعل"[356].

كما أنّه يجب أن يُعلم أنّ الوظائف الدلاليّة والتداوليّة مفاهيم كلّيّة "يستلزم استخدامها الوصف الكافي لجميع اللّغات الطّبيعيّة، بيد أنّ الوظائف التركيبيّة مفاهيم ثبت ورودها بالنّسبة لوصف لغات وعدم ورودها بالنسبة للغات أخرى، فهي إذن من هذا الجانب ليست مفاهيم كليّة. أمام هذا الإشكال يقف النّحو الوظيفي لحدّ الآن الموقف التّالي: تعد الوظيفتان التركيبيتان إوّاليتين تتضمّنهما النّظرية العامّة تستخدمهما الأنحاء الخاصة التي يكون استخدامها فيها واردا، وتستغني عنهما الأنحاء الخاصّة التي لا ورود لهما فيها"[357].

أ- **الوظائف التركيبيّة:** إسناد هذه الوظائف مرهون بالوجهة التي تقدّم من خلالها الواقعة، وحتى يتسنّى فهم الوجهة، ومعرفة الحدود الوجهيّة من غير الوجهيّة يجب أن ندرك[358]:

---

[356] – أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة**، ص14.

[357] – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص17.

[358] – ينظر: أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص 17 وما بعدها إلى ص31.

1- أنّ المحمول يدلّ على واقعة (state of affaires) تكون إمّا عملا (active) أو حدثا (process) أو وضعا (position) أو حالة (state).

2- تأخذ حدود الحمل وظائف دلاليّة تختلف باختلاف الدّور الذي يؤدّيه كلّ حدّ بالنّسبة للواقعة الدّالّ عليها المحمول.

3- تقدّم الواقعة التي يدلّ عليها محمول الحمل حسب وجهة (Perspective) معيّنة، أي حسب وجهة أحد حدود الحمل.

4- هنالك حدود تدخل في مجال الوجهة وأخرى لا تدخل في مجالها، تسمّى الأولى الحدود الوجهيّة أمّا الأخرى فتسمّى الحدود غير الوجهيّة.

5- من الحدود الوجهيّة ما يشكّل المنظور الرّئيسيّ ومنها ما يشكّل المنظور الثّانويّ.

6- تسند وظيفة الفاعل إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الرئيسيّ، وتسند وظيفة المفعول إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الثّانويّ.

7- التّوجيه صنفان: توجيه ثابت وتوجيه متغيّر، الثّابت يشمل الحدود التي لا يمكن أن ترد إلا وهي موجّهة، أي يطرد فيها مثل الحدّ المنفّذ وما يحاقله والحدّ المستقبل، أمّا المتغيّر فيشمل الحدود التي تتميّز بإمكان ورودها موجّهة وغير موجّهة، مثل: الحدث، الزّمان، والمكان، والحدّ المتقبّل.

8- أمّا الحدود التي لا يمكن أن ترد موجّهة مطلقا (بالنّسبة للّغة العربيّة) فهي الحدّ الحال والعلّة والمصاحب.

وبناء على هذه النّقاط يُفهم أنّ الوظائف الوجهيّة وظيفتان هما الفاعل والمفعول، الفاعل هو الوظيفة التي تسند "إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الرئيسيّ للوجهة التي تقدّم انطلاقا منها الواقعة الدّال عليها محمول الحمل"[359]، أمّا المفعول فهو الوظيفة التي تسند "إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الثّانوي للوجهة التي تقدّم انطلاقا منها الواقعة الدّال عليها محمول الحمل"[360].

لكن، إذا كان هذا هو مفهوم الوظائف الوجهيّة فكيف تسند إلى حدود الجملة؟ ذُكر في النّقاط السّابقة أنّ الحدود التي يمكن أن تسند إليها هاتان الوظيفتان هي الحدود التي تقبل التّوجيه (خرج بهذا الحدود التي لا تقبله)، وأنّ هناك حدودا توجيهها ثابت وأخرى متغيّر، في ضوء هذه المعطيات وضع **المتوكّل** سلّميّة رتّب فيها الحدود الوجهيّة التي لها أسبقيّة التّوجيه مراعيا الفرق بين الفاعل والمفعول، هذه السّلّميّة هي:[361]

{منف/قو/متض/حا}>مستق>متق>{مك/زم/حد}مستف حل عل مصا

فا + + + + − − − − −

[359] – أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص19.

[360] – المصدر نفسه، ص20.

[361] – ينظر: أحمد المتوكّل، **دراسات في النحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص41. أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص23.

مف – + + – – – –

ففي هذه السّلّميّة ذكر للحدود التي يمكن إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول إليها (الحدود المؤشّر لها بـــ: +) والحدود التي لا يمكن إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول إليها (الحدود المؤشّر لها بـــ:–)، كما أنّ فيها إيرادا لدرجة الأولويّة، فالفاعل يسند بالدّرجة الأولى إلى الحدّ المنفّذ وما يحاقله، فإذا غاب هذا الحدّ ناب منابه المتقبّل وهكذا، أمّا المفعول فلا يمكن إسناده إلى الحدّ المنفّذ وما يحاقله، بل يسند، بدرجة أولى، إلى الحدّ المستقبل فإن لم يكن هناك حدّ مستقبل أسند إلى الحدّ المتقبّل وهكذا.

وقبل ختام الحديث عن هاتين الوظيفتين يُنبّه إلى أنّهما تسندان إلى الجملة الفعليّة كما تسندان إلى الجمل الأخرى (الاسميّة والرّابطيّة)؛ ذلك أنّ الوجهة التي تقدّم من خلالها الواقعة لا ترتبط بنوع المحمول، بل إنّ كلّ محمول يمكن تقديمه من وجهة نظر حدّ معيّن.

مثال إسنادها إلى الجملة الاسميّة (زيد كريم)، ويمكن أن يمثّل لها كالآتي: [تد[غ تا[حض[ك.ر. م {فعيل}ص (ع1ذ س1: زيد) متض فا)]]]، ومثال إسنادها إلى جملة رابطيّة: (كان زيد قائما)، ويمثل لها كما يلي: [تد[تا[مض ق و م{فاعل} س (ع1ذ س1: زيد) متض فا]]].

إدراج الوظائف التداوليّة:

الوظائف التداوليّة، حسب النّحو الوظيفيّ، وظائف تسند إلى مكوّنات الجملة بالنّظر إلى ما يربط هذه المكوّنات في البنية الإخباريّة؛ أي بالنّظر إلى المعلومات التي تحملها هذه المكوّنات في طبقات مقاميّة معيّنة، بعبارة أخرى، تسند الوظائف التداوليّة إلى مكونات الجملة طبقا للعلاقة القائمة بين المتكلّم والمخاطب في طبقة مقاميّة معيّنة[362].

تنقسم هذه الوظائف، بحسب موقعها من المحمول وعلاقتها به، قسمين: وظائف داخليّة ووظائف خارجيّة، الوظائف الدّاخليّة هي "الوظائف التي تسند داخل الحمل ذاته، إمّا إليه رمته أو إلى أحد عناصره (موضوعاته ولواحقه)"[363]، أمّا الوظائف الخارجيّة فتسند إلى مكوّنات خارجة عن الحمل[364]، ومن مسوّغات التّفريق بينهما[365]:

1– أنّ الوظائف التداوليّة الخارجيّة لا تخضع لقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على موضوعاته، مثال ذلك: (زيد، ضرب أبوه شرطيا)، حيث يلاحظ أنّ المحمول (ضرب) ينتقي موضوعيه (أبوه) (شرطيا) على التوالي، لكنّه لا ينتقي (زيد) لأنّه مكوّن خارج عنه، ومن ثمة فلا يمكن أن تسند إليه وظيفة دلاليّة ولا وظيفة تركيبية؛ لأنّ إسناد هاتين الوظيفتين تتحدّد تبعا للعلاقة التي تربط الحدّ بالمحمول.

---

362 – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص17.

363 – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص18.

364 – أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص16.

365 – ينظر: أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، من ص122 إلى ص126.

2- القوّة الإنجازيّة المنصبّة على الحمل غير القوّة الإنجازيّة المنصبّة على الوظائف الخارجيّة، حيث ينصبّ حيّزها على الحمل ولا يمسّ الوظائف الخارجيّة، ويمكن أن يكون للمكوّن الخارجي قوّة إنجازيّة تخالف القوّة الإنجازيّة المواكبة للحمل؛ مثل: (زيد، أنجح مشروعه أم فشل؟) حيث إنّ الاستفهام يمسّ الحمل (أنجح مشروعه أم فشل؟) ولا يمسّ (زيد)، ولذلك فإنّ قول: (زيد، أنجح مشروعه أم عمرو؟) تعدّ جملة لاحنة، من منظور النّحو الوظيفيّ، لأنّ الاستفهام انصبّ على مكوّن خارجيّ.

وبناء عليه، فالوظائف التداوليّة قسمان، وظائف تداوليّة خارجيّة (تسند إلى مكوّنات خارجة عن الحمل) ووظائف تداوليّة داخليّة (تسند إلى مكوّنات الحمل). الوظائف التداوليّة الخارجيّة ثلاث هي: المبتدأ والذيل والمنادى، أمّا الدّاخليّة فوظيفتان: المحور والبؤرة. وسيحاول البحث عرض كلّ نوع بشيء من البسط والبيان.

1- **الوظائف التّداولية الدّاخليّة**: إذا كانت الوظائف التداوليّة الدّاخليّة وظيفتين (البؤرة، والمحور) تسندان إلى الحمل أو إلى أحد حدوده (الموضوعات أو اللواحق)، فإنّهما وظيفتان مختلفتان ولكلّ واحدة منهما دور يختلف عن الأخرى.

1-1- **وظيفة البؤرة** (focus): عرّف **سيمون ديك** البؤرة بأنّها الوظيفة التي تسند إلى المكوّن "الحامل للمعلومة الأكثر أهميّة أو الأكثر بروزا في الجملة"[366] و "التي يعتقد المتكلّم أنّها أحرى أن تدرج في مخزون معلومات المخاطب"[367].

وبناء عليه، ففهم هذه الوظيفة مرهون بفهم الحالة التي يكون عليها كلّ من المتكلّم والمتلقّي اتجاه المعلومة؛ وهو أنّ المتكلّم يمكن أن يكون مالكا المعلومة أو لا، والأمر نفسه مع المتلقي فمن الممكن أن يكون مالكا للمعلومة ولكن ليس وفقا للصّورة التي عند المتكلّم أو أنّه لا يملكها مطلقا أو العكس.

وانطلاقا من هذا الفرق مُيّز في النّحو الوظيفيّ بين نوعين من البؤرة؛ بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة، بؤرة الجديد هي "البؤرة المسندة إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب (المعلومة التي لا تدخل في القاسم الإخباريّ المشترك بين المتكلّم و المخاطب)"[368]. أمّا بؤرة المقابلة فهي "البؤرة التي تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يشكّ المخاطب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها"[369].

قيد إسناد وظيفة البؤرة: وضع **المتوكّل** قيدا يحكم إسناد مختلف الوظائف (الدلاليّة، التركيبيّة، والتداوليّة) مفاد هذا القيد:

1- لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة من كلّ نوع من الوظائف الثّلاث في نفس الحمل.

2- لا وظيفة (عدا الوظائف التداوليّة) تسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل.

---

366 - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص28.

367 - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية الخطاب ...)**، ص116.

368 - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص28. وينظر: **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص148.

369 - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص29. وينظر: **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص148.

واعتمادا على هذا القيد يتمّ إسناد وظيفة البؤرة، ويجب أن يعلم أنّ تحديد العنصر الذي تسند إليه وتحديد طبيعتها يعتمد اعتمادا كبيرا على ربط الملفوظ بالموقف الذي يجمع كلاّ من المتكلّم والمخاطب.

2-1- وظيفة المحور (topic): يشكّل المحور المعلومة المتّفق عليها بين المتكلّم والمخاطب (معلومات مشتركة)، ولذلك عرّفه **ديك** بأنّه وظيفة تداوليّة تسند إلى "الذّات (بالمعنى الواسع) التي تشكّل محطّ خطاب ما، أو الذّات التي تشكّل موضوع حمولة المعلومات الواردة في خطاب ما"[370]، ووضع **المتوكّل** مجموعة أدلّة للاحتجاج على هذه الوظيفة منها[371]:

يشكّل المكوّن الذي تسند إليه وظيفة المحور معلومة مشتركة بين المتكلّم والمخاطب.

يرد المكوّن الذي تسند إليه وظيفة المحور، غالبا، عبارة محيلة.

يرد المكوّن الذي تسند إليه وظيفة المحور محتلا المواقع الأولى (باستثناء المعقّد مقوليّا).

أن يكون دالا عن المحدّث عنه.

ألا يكون حاملا لوظيفة تداوليّة أخرى.

يمكن إسناد وظيفة المحور إلى أيّ مكوّن من مكوّنات الجملة إذا كان مستوفيّا للشّروط، إلا أنّ المكوّن الفاعل يستأثر بالأسبقيّة في أخذ هذه الوظيفة.

قيد إسناد وظيفة المحور: لا يختلف المحور عن البؤرة في قيد أحاديّة الإسناد.

2- الوظائف التداوليّة الخارجيّة: تسند هذه الوظائف إلى مكوّنات تقع خارج العناصر التي يطلبها الحمل، وتشمل هذه الوظائف: المبتدأ، والذيل، والمنادى.

2-1- **المبتدأ**: هذا المصطلح لصيق الدّلالة بالمدلول اللّغوي الذي يحيل عليه؛ ذلك أنّ دلالة السّبق والابتداء مفهومة منه، وإذا ما أخّر صار وظيفة أخرى (الذيل)، عرّفه **سيمون ديك** بـــ : "المبتدأ (theme) هو ما يحدّد مجال الخطاب (universe of discouse) الذي يعتبر الحمل (predication) بالنّسبة إليه واردا (relevent)"[372]، أي إنّ الحمل هو المتحدّث به عن المبتدإ الذي يشكّل المجال الذي يدور حوله هذا الحمل، وأنّ المبتدأ يتميّز بكونه يرد بعده حمل، فإن لم يرد بعده حمل فإنّه لا يمكن عدّه مبتدأ (بل هو حدّ من الحدود التي تفرضها قيود الانتقاء، مثال: زيد منطلق، الكتاب في المنزل ...)[373].

---

370 – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية الخطاب ...)**، ص111.

371 – ينظر: أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، من ص73 إلى 76. و: أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص74.

372 – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص115.

373 – ينظر: أحمد المتوكّل، **آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**، ص105.

وإذا كان يشترط في المكوّن الذي تسند إليه وظيفة المبتدإ أن يكون مكوّنا خارجيّا عن الحمل من جهة، وأن يكون له تعلّق به من جهة أخرى (لكنّه تعلّق مختلف عن التّعلّق الذي يربطه بالمكوّنات الدّاخليّة) فإنّ تحديده وفهم دوره في الجملة يعتمد على استحضار الموقف الكلامي، ولهذه الخصيصة التي امتاز بها عدّ المبتدأ وظيفة تداوليّة، يقول **المتوكّل**، مدلّلا على تداوّليتها،: "1- يشترك المبتدأ مع الوظائف التداوليّة الأخرى (المحور، والذيل، والبؤرة ...) في الخاصيّة التي تميّزها عن كلّ الأدوار الدلاليّة والوظائف التركيبيّة، وهي أنّها مرتبطة بالمقام، أي أنّ تحديدها لا يمكن أن يتمّ إلا انطلاقا من الوضع التّخابريّ القائم بين المتكلّم والمخاطب في طبقة مقاميّة معينة. 2- وتتحدّد هذه العلاقة في إطار معارف المتكلّم حول العالم الخارجيّ، ففي جملة من قبيل: (أمّا مراكش، فإنّ منارتها من الآثار الخالدة) يعتبر حمل (فإنّ منارتها من الآثار الخالدة) واردا بالنسبة لمراكش لكون المنارة موجودة في تلك المدينة، في مقابل هذا تعتبر الجملة: (أمّا الدار البيضاء، فإنّ منارتها من الآثار الخالدة) لاحنة، ولا يمكن إرجاع لحنها إلا لعدم ورود حمل (فإنّ منارتها من الآثار الخالدة) على الدار البيضاء لعدم وجود المنارة (بوصفها علما) في مدينة الدار البيضاء"[374].

2-2- **الذّيل** (tail): روعي في وضع هذا المصطلح الموقع الذي يحتله، فهو يأتي دوما مؤخّرا عن الحمل، والغرض من إيراده مؤخّرا هو أنه يؤتى به للاستدراك على معلومة سابقة واردة في الحمل. عرّفه **المتوكّل** مراعيا الوظيفة التي يؤديها، فقال: "يحمل الذّيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها"[375]، وهذا يعني أنّ استدراك المتكلم يتخذ له صورا محددة فقد يكون للتّوضيح أو التّعديل أو التّصحيح، وهذا بدوره يقود إلى أنّ الذّيل ثلاثة أنواع: ذيل توضيح، ذيل تعديل، وذيل تصحيح.

2-3- **وظيفة المنادى** (vocative): يعدّ المنادى من الوظائف التداوليّة التي أغفلها **سيمون ديك**، ورأى المتوكّل ضرورة إضافتها، معلّلا هذه الضرورة بـــ "أنّ الوصف اللّغوي السّاعي إلى الكفاية لا يمكن أن يغفل المكوّن المنادى لوروده في سائر اللغات الطبيعية ولغنى خصائصه في بعضها كاللّغة العربيّة"[376]، ولا شكّ أنّ المنادى لا يمكن عدّه موضوعا من موضوعات المحمول، لأنه مستقل عنه؛ ذلك أنه "لا يقوم بأي دور بالنسبة للواقعة ... التي يدلّ عليها محمول الجملة ولا يسهم في تحديد الوجهة (perspective) التي ينطلق منها في تقديم هذه الواقعة"[377]، بل هو مرتبط أشدّ الارتباط بالمقام، وهذا ما يجعل منه وظيفة تداوليّة.

وبعد إسناد الوظائف التركيبيّة والوظائف التداوليّة يلتفت إلى مخصّص الحمل، ذلك أنّ هذا المخصّص لا يعدّ من معطيات البنية الحمليّة؛ فالبنية الحمليّة تضمّ الجوانب الدلاليّة المنطقيّة، أما مخصّص الحمل فيعدّ من الجوانب التداوليّة ولذلك يؤخّر التّمثيل له إلى مستوى البنية الوظيفيّة.

---

374 – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص116-117.

375 – المصدر نفسه، ص147.

376 – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص160.

377 – المصدر نفسه، ص162.

المحور الثاني عشر

قواعد صياغة الحدود

بعد التمثيل لكل عناصر البنية التحتي نصل إلى بناء عناصر البنية المكونية، وقد سميت هذه البنية بالبنية المكونيّة، لأنها تنقل المحمول وعناصره من مستوى مجرّد بسيط إلى مكوّنات مكتملة، وتتغيّر تسمية تلك العناصر تبعاً للبنية التي تكون فيها، ففي مستوى "ما قبل البنية المكونيّة ... تعتبر هذه العناصر حدودًا، ومستوى البنية المكونيّة حيث تنتقل هذه الحدود إلى مركباتٍ"[378].

ويتمّ هذا النقل عبر نسق من القواعد تدعى قواعد التّعبير، تشتمل على مجموعة من القواعد هي:

قواعد صياغة الحدود

قواعد صياغة المحمول.

قواعد إدماج مؤشّر القوة الإنجازيّة والمعلّقات.

قواعد الموقعة.

قواعد إسناد النّبر والتّنغيم[379].

ويورد **المتوكّل** مجموعة أخرى من القواعد، ذكرها أحيانا مستقلّة [380] وأحيانا أخرى مدمجة في غيرها، هذه القواعد هي قواعد إسناد الحالات الإعرابيّة، والمدقّق فيها يجد أنّها من متمّمات صياغة الحدود والمحمولات، لكن بما أنّها تختصّ بمجموعة من المعايير يجب مراعاتها فالأوْلى جعلها مستقلّة.

1- **قواعد صياغة المحمول:** "تتكفّل هذه القواعد بنقل المحمول من صورته المجرّدة إلى صياغة صرفيّة تامّة انطلاقا من المعلومات الواردة في البنية الوظيفيّة حول مخصّص المحمول (الصّيغي، والجهي، والزّمني)، على هذا الأساس يمثل في إطار النّحو الوظيفي، للمحمول وفق بنية عامّة تشتمل على الجذر الذي يتكوّن منه المحمول، وعلى مقولة المحمول التركيبيّة (فعل، اسم، صفة...) وعلى مخصّصاته"[381]، ثم تنتقل تلك البنية العامّة إلى صياغة صرفيّة مكتملة، عن طريق قواعد صياغة المحمول التي تضطلع "بتحديد صيغة المحمول وإدماج الأفعال المساعدة أو الأفعال الروابط، على أساس قيم مخصّص المحمول الجهي والزّماني، المؤشّر لهما في البنية الحمليّة"[382]. ومن ثمّة فالذي يسهم في صياغة المحمول هما المخصّصان الجهي والزّماني.

---

[378] – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص73.

[379] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص148.

[380] – ينظر: أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص106.

[381] –نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللّغة العربيّة**، ص 240.

[382] – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص52.

أ- **مخصّص المحمول الزّمنيّ**: تبنّى **المتوكّل** تحديد (كمري 1976) لهذا المخصّص، موردا أنّ الزّمان "مقولة تربط وقت تحقّق واقعة ما (عمل أو حدث أو وضع أو حالةٍ) بوقت آخر يشكّل الوقت المرجع (reference time)، ويكون الوقت المرجع هذا، في الغالب، وقت التكلّم"[383]، وكان نتاج اعتماد هذه الرؤية تقسيمه إلى ثلاثة أحياز زمنية رئيسة هي "حيّز الزّمن الماضي، وحيّز الزّمن الحاضر، وحيّز الزّمن المستقبل، وعندما نريد أن نحدّد زمن وقوع الحدث في ملفوظٍ معين، فإنّنا، بالتّأكيد، ندخل في الاعتبار هذه الأحياز الزّمنية الثّلاثة، وهذا ما يسمى في النّحو باقتران الحدث بالزّمن، فكلّ حدث يقع في زمن معين، ويمكن أن يكون زمن التكلّم (=التلفظ) مرجعاً للأزمنة الأخرى، وعلى هذا الأساس يكون زمن الحدث الذي وقع ماضياً، وزمن الحدث الذي لم يقع بعد مستقبلاً، وزمن الحدث الذي يقع وقت التّلفّظ فيه أو التكلّم حالا أو حاضرا"[384].

وبناء على ما تقدم يمكن القول إنّ مقولة المخصّص الزّمني تنحصر في الماضي (مطلقا أم نسبيّا)، والحاضر والمستقبل والزّمن الصّفر[385]، ولا يورد **المتوكّل** أيّ تخصيص لهذه الأحياز الزّمنيّة الكبرى فلا وجود لذكر ماض منقطع بعيد، أو ماض مستمر منحصر، أو حال آني أو ممتد أو متجدد، أو مستقبل بعيد نسبي، أو مستقبل مستمر منحصر[386]. ولعلّ مرجع هذا إلى أنّ **المتوكّل** قد جمع جلّ هذه التّخصيصات في المفاهيم التي تدلّ عليها الجهة، وهو ما يعالجه البحث في النقطة الموالية.

ب- **مخصّص المحمول الجهي**: يرتبط مفهوم الجهة بتخصيص يطال الواقعة من حيث تكوينها الزماني الدّاخلي الخاصّ بها، "وقد اختلف الباحثون اللّسانيّون في تعريف مقولة الجهة، فمنهم من ضيّق مجالها، ومنهم من وسّعه، أورد (د.كوهن) في كتابه (الجهة الفعلية) أنّ الجهة هي الطرق المختلفة التي يكشف بها عن التكوين الزّماني الدّاخلي للوضعية، وهذا هو التّعريف الذي يتبنّى **المتوكّل**، ويرى الفاسي أنّ الجهة أساسا مجموع سمات الحدث التي تمكّن من قياسه ووصفه زمنيا. فهو ممتد أو غير ممتد أو لحظي، وهو محدود أو غير محدود وهو تام أو غير تام، ويرى (دوبوى DUBOIS) أن تقابل مفهوم التّام واللاّتام هو الذي يحدد الجهة، ويؤكد (وينريش WEINRICH) هذه الملاحظة، ويرى **تمام حسّان** أن الجهة تخصيص لدلالة الفعل ونحوه، إمّا من حيث الزمن وإمّا من حيث الحدث"[387].

فرّق **المتوكّل** بين مقولتي الزّمن والجهة على أساس "أنّ المقولة الأولى تحدّد وقت تحقّق الواقعة بالنسبة للوقت المرجع الذي يغلب أن يكون وقت التكلّم، في حين أنّ المقولة الثّانية تحدّد التّكوين الزّماني الدّاخلي لنفس

---

383 – المصدر نفسه، ص22.

384 – عبد العزيز العماري، **النظام الزمني والجهي في اللّغة العربيّة (دراسة لسانية)**، (المغرب: مطبعة سجلماسة، ط1، 2010)، ص9.

385 – المصدر نفسه، ص64.

386 – ينظر: عبد العزيز العماري، **النظام الزمني والجهي في اللّغة العربيّة (دراسة لسانية)**، ص45.

387 – عبد العزيز العماري، **النظام الزمني والجهي في اللّغة العربيّة (دراسة لسانية)**، ص20.

الواقعة، فالزّمان والجهة إذن مقولتان متباينتان"[388]، كما ميّز داخل مقولة الجهة، تبعا لكمري، بين مقولتين جهيتين كبيرتين هما: التمام (perfective) واللاّتمام (imperfective)، ذلك أنّ الواقعة "إمّا أن ينظر إليه باعتباره كلاّ غير مجزءٍ فيكون تاما perfective، أو ينظر إليه من حيث بدايته أو وسطه أو نهايته، فيكون غير تّام imperfective، يستلزم التّام عدم الإحالة على التكوين الزّمني الدّاخلي للوضع، فسمات الوضع من نمط الامتداد أو اللّحظية، تصير سمات غير منظورة من جهة التام التي تعمل على إبراز الأوضاع باعتبارها كلاّ موحدا في غياب الإحالة على بنياتها أو هندستها الزّمنية الدّاخلية، ففي جملة: (1- ترأّس رئيس الجمهوريّة ثلاث مرات)، يتم جمع فترة ثلاث سنوات في كلّ موحّد. بخلاف الجملة الموالية: (2-كان يرأس زيد الجمهورية ثلاث سنوات)، حيث تعني أن زيدا كان يحكم في كل نقطة زمنية على امتداد ثلاث سنوات"[389].

وهذا يعني أنّ التّام يتميّز بكونه "1- تنظر إلى الواقعة (من الخارج) دون أن نميّز بالضّرورة بين مكوّناتها الزّمانيّة الدّاخليّة. 2- وتقدّم (هذه) الواقعة على أساس أنّها كلّ غير قابل للتّحليل، وأنّها حدث تام"[390].

أمّا غير التّام فيتميّز بـــ "1-تنظر إلى الواقعة من الداخل، 2- وتتعلق، بالتالي، وبالدرجة الأولى، بالتكوين الزماني الداخلي للواقعة"[391]، فغير التّام بنيته الزّمنية مفتوحة، أمّا التامّ فبنيته الزّمنية مغلقة ولذلك لا يسمح بإقامة أي علاقة تراتبيّة أو تسلسليّة بين الأحداث[392].

ج- **مخصّصا المحمول الزّمني والجهي وصياغة المحمول:** يدمج، كما ذكرنا سابقا، المخصّصان الزمني والجهي وفق القاعدة الآتية: [Ω T ⅄ (س1) (س2) ... (س ن)]. ويختلف توزيع هذين المخصّصين والقيم التي يأخذانها بحسب نوع المحمول، إذ في ضوئه يمكن صياغته

2- **قواعد صياغة الحدود:** يتم صياغة الحدود حسب المعلومات التي توفرها مخصّصات الحدود المختلفة، "ويتحقق الحدّ (سواء كان موضوعا أم لاحقا) على مستوى البنية المكونيّة على شكل مركب يشمل ثلاثة عناصر أساسيّة: (رأسا) و(فضلة) و(مخصّصا)، وتضمّ مقولة المخصّص أداتي التّعريف والتّنكير، وأسماء الإشارة، والأسوار Quantifiers والعدد (مفرد/ جمع)"[393]، ولكي ينقل الحدّ إلى مركّب "تتكفّل مجموعة من قواعد صياغة الحدّ بنقل البنية الحمليّة إلى بنية صرفيّة تركيبيّة، أو بعبارة أخرى إلى مركّب"[394]، وهو ما يوضحه المبيان الآتي[395]:

---

388 – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص22.

389 – ينظر: احمد الملاخ، **الزمن في اللّغة العربيّة (بنياته التركيبية ودلالية)**، (الجزائر: منشورات الاختلاف ط1، 2009)، ص350.

390 – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص24.

391 – المصدر نفسه، ص24.

392 – ينظر: احمد الملاخ، **الزمن في اللّغة العربيّة (بنياته التركيبية والدلالية)**، ص351.

393 – أحمد ا لمتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص20.

394 – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص149.

395 – المصدر نفسه، ص149.

أ-{محمول (حد1)، (حد2) ... (حد ن)}

↓ ↓ ↓

ب-{محمول (مركب1)، (مركّب2) ... (مركّب ن)} قواعد صياغة الحدّ.

فالحدّ في البنية الحمليّة يتكوّن من "بنية منطقيّة دلاليّة تتضمّن مخصّصا (أو مخصّصات)، وسلسلة من المقيّدات التي تقوم بدور تقييد مجموعة الذّوات التي يحيل عليها الحدّ"[396]، ثم يصاغ المركّب (في البنية المكونيّة) اعتمادا على تلك المعلومات المتوفّرة على مستوى البنية الحمليّة، ويرى **المتوكّل** أنّ هذه الصياغة تمرّ بمجموعة مراحل، هي[397]:

انتقاء أحد المقيّدات التي تشكّل الحدّ ليكون رأسا للمركّب، وإعطاء غيره وضع الفضلات.

إدماج مخصّصات الحدّ (أداة التّعريف أو التّنكير)، السور، اسم الإشارة، ...).

ترتيب عناصر المركّب (ترتيب الرأس بالنّسبة للمخصّصات والفضلات).

إسناد الحالات الإعرابيّة إلى المركب رمته، و إلى عناصره الدّاخلية.

كلّ مرحلة من هذه المراحل يضطلع بتحقيقها مجموعة قواعد، تندرج تحت، ما يعرف، بقواعد صياغة المركّب (إحدى قواعد التّعبير)، تشمل هذه القواعد: 1- قواعد انتقاء الرأس، 2- قواعد إدماج المحدّدات، 3- قواعد إدماج العاطف (بالنّسبة للمركّبات التي تتضمّن عاطفا)، 4- قواعد ترتيب عناصر المركّب، 5- قواعد إسناد الحالات الإعرابيّة[398].

قواعد إدماج المحدّدات

المخصّصات، كما هو معلوم، مؤشّرات ومعلومات لمجموعة خصائص تتحقق فيما بعد على مستوى البنية المكونيّة في شكل محدّدات، بواسطة قواعد معيّنة هي قواعد إدماج المحدّدات. وبناء عليه، فالمحدّدات هي التّحقّقات التركيبيّة لما كان سابقا معلومات مجردة (متعلقة بالحدود)، وتشمل: 1- أداة التعريف، 2- المشيرات، 3- الأسوار، 4- المعدّد، 5- مؤشّر الجنس.

تتمّ عمليّة النّقل عبر مجموعة من القواعد (كل قاعدة مختصّة بمحدّد من المحدّدات) تأخذ الشكل العام الآتي: **Ω** [حد]= قيمة، حيث **Ω**: المخصّصات التي يمكن أن يأخذها الحدّ[399].

وإذا ما فرّعت (**Ω**) فإنها تصير كالآتي[400]:

1-(ع س ي: **Ω** (س ي)) ← (س ي:الـــ - **Ω** (س ي))

---

396 - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص52.

397 - المصدر نفسه، ص21.

398 - المصدر نفسه، ص52.

399 - ينظر: المصدر نفسه، ص210.

400 - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص55.

2-(ن س ي: Ω (س ي)) ← (س ي: Ω - ـــــــــُ/ـــــــــً / ـــــــــــ (س ي))

3-(ش ع1ذ س ي: Ω (س ي)) ← ({هذا/ ذلك} ع1ذ س ي: Ω (س ي))

ثم يتغير نوع محدد الإشارة بما يتوافق ومخصّص الجنس، والمعدد، فبدل (هذا) قد يأتي (هذه، هذان، هاتان،...)

4- (V ع س ي: Ω (س ي)) ← ({كلّ /جميع } ع س ي: Ω (س ي))

5- (E ع س ي: Ω(س ي)) ← ((بعض) ع س ي: Ω(س ي))

والملاحظ أنّ هذه القواعد لا تشتغل بطريقة انفرادية؛ بحيث يكون كلّ مخصّص بمعزل عن بقيّة المخصّصات الأخرى، بل تتكامل في بناء المحدّد بدقة؛ فمثلا المخصّص العددي ومخصص الجنس قد لا يظهران في شكل محدّدات تذكر مع الحدّ ولكنّهما، مع ذلك، يسهمان إسهاما كبيرا في تحديد المخصص الإشاري المطلوب أي "أنّ تحقيق بعض المخصّصات يرتبط بتحقيق مخصّصات أخرى كما هو الشأن بالنّسبة للإشارة والتّعريف..."[401].

3- **قواعد إدماج العاطف**: يعدّ العطف وسيلة من وسائل توسيع دائرة عناصر الحدّ؛ ذلك أنّه "يتم اشتقاق التّراكيب العطفيّة، في إطار النّحو الوظيفي، عن طريق توسيع عنصر من عناصر بنية ما بمتوالية من العناصر من نفس النمط"[402]، أيّا كانت هذه البنية (حد، محمول، حمل ...)، ويعدّ المعطوف عليه في بنية العطف رأس المركّب أمّا المعطوف فمقيّد من المقيّدات، ويشترط فيه أن يكون مناظرا للمعطوف عليه في وظيفته الدّلاليّة والتركيبيّة والتداوليّة[403]، ولا يعني التناظر التماثل في المعنى والإحالة[404]، لأنّ التّماثل في هاتين الخاصيتين (المعنى والإحالة) يجعل المقيّدين كلمة واحدة ولا يجوز عطف الشّيء على نفسه، ولكن في مقابل هذا يذكر أنّ من شروط العطف أن يكون المقيدان منتميين إلى حقل دلالي واحد (حين يتعلق الأمر بالمعنى)، وأن يكونا محيلين، فلا يقبل عطف مقيد محيل على مقيد غير محيل.

يتم اشتقاق البنيات العطفية وفق القاعدة الآتية[405]: Ω ← Ω1و Ω2 و ... Ωⁿ (ن ≥ 2). حيث: (Ω: المقيدات التي يعطف بينها، (و): دليل حرف العطف المجرد الذي يتحقق في مستوى البنية المكونيّة للجملة في شكل أداة عطف (الواو أو الفاء أو ثم ...).

4- قواعد ترتيب عناصر المركّب: تعدّ قواعد ترتيب عناصر المركب إحدى القواعد المنضوية تحت قواعد الموقعة، ومفهوم قواعد الموقعة هو "أنّ العناصر التي تتضمّنها كلّ من البنية الحمليّة والبنية الوظيفيّة عناصر غير

---

401 – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكوّنات ...)**، ص 211.

402 – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص46.

403 – أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص178.

404 – المصدر نفسه، ص182.

405 – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص46.

مرتّبة، وأنّ ترتيبها لا يتمّ إلا في مرحلة متأخّرة من الاشتقاق حيث تأخذ مواقع معيّنة بواسطة إجراء قواعد الموقعة"[406].

[406] – المصدر نفسه، ص86.

المحور الثالث عشر

قواعد إدماج الإعراب والمعلقات والموقعة في النحو الوظيفي

بما أنّ المركّب ينظر إليه بعدّه وحدة واحدة غير متجزّئة، فإنّ الحالة الإعرابيّة تسند إلى المركّب برمّته. "تسند إلى المركّب ... حالة إعرابيّة بمقتضى وظيفته التركيبيّة أو وظيفته الدلاليّة إن لم تكن له وظيفة تركيبيّة، أو وظيفته التداوليّة إذا كان من المكونات الخارجة عن الحمل (إذا كان مبتدأ أو منادى أو ذيلا)[407]؛ فالذي يحدّد الحالة الإعرابيّة، من منظور نظريّة النّحو الوظيفي، هو الوظيفة التي يحملها ذلك المركب، تفصيل هذا أنّه[408]:

أ- إذا كان المكون حاملا لوظيفة دلاليّة فقط تسند إليه الحالة الإعرابيّة (النصب)، أو الحالة الإعرابيّة (الجر) (إذا كان مسبوقا بحرف جر) بمقتضى وظيفته الدلاليّة نفسها.

ب- إذا كان المكوّن حاملا لوظيفة تركيبيّة بالإضافة إلى وظيفته الدلاليّة تسند إليه الحالة الإعرابيّة (الرّفع) (إذا كان فاعلا) أو الحالة الإعرابيّة (النّصب) (إذا كان مفعولا) بمقتضى وظيفته التركيبيّة، بمعنى أنّ الحالة الإعرابيّة التي تقتضيها الوظيفة التركيبيّة تخفي (masks) الحالة الإعرابيّة التي تستوجبها الوظيفة الدلاليّة.

ج- إذا كان المكون حاملا لوظيفة تداوليّة فإنه لا يخلو من أن يكون: 1 - إمّا مكوّنا داخليّا (أي جزءا من الحمل) 2 - وإمّا مكونا خارجيا (منادى أو مبتدأ أو ذيلا).

يأخذ المكون الداخلي الحامل لوظيفة تداوليّة (البؤرة أو المحور) حالته الإعرابيّة إمّا بمقتضى وظيفته الدلاليّة أو بمقتضى وظيفته التركيبيّة إذا كانت له وظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلاليّة، ويأخذ المكون الخارجي (المبتدأ والمنادى والذيل) حالته الإعرابيّة بمقتضى وظيفته التداوليّة نفسها.

ذُكر سابقا أنّ الحالة الإعرابيّة تسند إلى المركّب برمّته (لأنه يعدّ وحدة واحدة تؤدي (ككل) وظيفة معينة)، لكن الذي يضطلع في العربيّة بحمل هذه الحركة أساسا هو الرأس، أمّا الفضلات، إن وجدت، فهي تأخذ الحالة الإعرابيّة بحسب العلاقة التي تقيمها مع ذلك الرّأس.

يرى **المتوكّل** أنّه "يتمّ نقل الحالة الإعرابيّة المسندة إلى المركّب رمّته إلى العنصر رأسه"[409]، وفق القاعدة الآتية: [محدد رأس فضلة] $\underline{\Omega}$ (حيث Ω: حالة إعرابيّة).

قواعد إدماج المعلّقات ومؤشّرات القوّة الإنجازيّة: يبدو للنّاظر لأوّل وهلة أنّ هذه المعلّقات والمؤشّرات تندرج فيها جميع الأدوات المعروفة (حروف الجر، حروف النداء، حروف الاستفهام، حروف النفي ...)، لكنّ

---

407 - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص61.

408 - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص19.

409 - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص62.

المدقّق في ما أورده **المتوكّل** يجده يفرق بين المحدّدات وبين هذه المعلّقات والمؤشّرات، فالمحدّدات هي تحقّق للمخصّصات (تتنوع حسب المخصّص)، يقول **المتوكّل**: "المحددات (أداة التعريف، المشيرات، الأسوار ...) يمثّل لها في إطار النّحو الوظيفي، في شكل مخصّصات مجرّدة، وتظهر هذه المحدّدات في مستوى البنية المكونيّة، باعتبارها تحقّقات للمخصّصات المجردة"[410]، أمّا المعلّقات والمؤشّرات فيندرج ضمنها "الأدوات الرابطة بين عنصرين كحروف الجرّ والأدوات الدامجة والضمائر الموصولة"[411]، ومختلف الأدوات التي تؤشّر للقوّة الإنجازيّة كأداتي الاستفهام (الهمزة) و(هل) (في اللّغة العربيّة)، وقد خصّص للمحدّدات قواعد خاصّة بها تسمّى (قواعد إدماج المحدّد)، كما خصّص للمعلّقات والمؤشّرات قواعد إدماج خاصّة بها.

قواعد إدماج الأدوات الرابطة بين عنصرين (المعلّقات relators**)**: يفهم من كلام **المتوكّل** عن هذه الأدوات أنها أدوات لا تؤشّر لقوى إنجازيّة معيّنة، ومن ثمة لا يتعدّى دورها الربط والتعليق بين الحمول أو عناصر أخرى[412]، وإلى جانب هذا القيد يورد قيدا آخر مفاده أنّه "تظهر مخصصات الحمول في صدر الجمل البسيطة ظهورها في صدر الحمول المدمجة ... أمّا المعلقات الدامجة فلا يسوغ تصدرها للجمل البسيطة، كما يدل على ذلك لحن الجمل الآتية باعتبارها، واردة في بداية الخطاب، جملا تامة: (200) أ- أنّ هندا لغوية ممتازة/ ب- أنْ هاجم خالد أستاذهُ/ ج- بعد أن شرب الدواء/ د-بعدما غادر خالد القاعة /هـ- قبل أن ينزل المطر"[413]. وبما أنّها ليست مؤشّرات تدلّ على قوى إنجازيّة فإنّ **المتوكّل** يقترح "أن يؤشّر لها في مستوى البنية الحمليّة ذاتها بالمؤشّر (دا) (دامج)، كما يتّضح من البنية الحمليّة (201 ب) مصدر اشتقاق الجملة (201 أ): (201) أ- ثبت أنّ خالدا مسافر / ب- [تا[مض ثبت ف(س1[دا[غ تا[حض مسافر ص(ع س ي: خالد (س ي)منف فا]]](س1)) متض فامح"[414].

قواعد الموقعة (placement rules) **في نظريّة النّحو الوظيفي**: تكتسب عناصر اللّغة قيمتها حين تدخل في التّركيب، ولذلك فإنّه إذا ما نظر إلى هذه العناصر معزولة فإنّ النظرة تكون محدودة مجزّأة وقاصرة و"معلوم أنّ من يستعمل اللّغة يؤلّف بين وحدات لغويّة صغرى بهدف بناء مكوّنات أكبر، فمركبات فحمل إلى غير ذلك، وعملية التّأليف هذه تنتظمها رتب تختلف في اللّغة الواحدة، وتختلف من لغة إلى لغة أخرى أحيانا، إلاّ أن تغيّرات الرّتبة في اللّغة الواحدة أو في اللّغات المختلفة ليست اعتباطيّة أو غير محدّدة، بل هناك ما يدلّ على وجود قيود على رتب المكوّنات الكبرى داخل الحمل (من فعل وفاعل ومفعول ...) أو رتب مكوّنات أصغر داخل المركّبات الاسميّة أو الحرفيّة أو الفعليّة، ومن أهداف النّظريّة اللّسانيّة أن تبحث في مجموعة المبادئ التي

---

410 – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص55.

411 – المصدر نفسه، ص21.

412 – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص127.

413 – المصدر نفسه، ص128.

414 – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**،ص129.

تقيّد الرّتب داخل اللّغات، لأنّ كفايتها ليست مرهونة فقط بتخصيص ووصف ما يلاحظ من الظّواهر الرّتبيّة، بل أيضا ما لا يمكن أن يلاحظ منها"[415]، وقد خصّصت نظريّة النّحو الوظيفيّ لمعالجة هذه الظّاهرة (ظاهرة الرّتبة) قواعد مستقلّة استقتها مما هو متوفّر في مختلف اللّغات، مقعّدة لها في ضوء المبادئ الكبرى المعتمدة في هذه النّظرية. هذه القواعد هي قواعد الموقعة التي، بموجبها، ترتّب مختلف العناصر التي تذكر في جملة ما في موقعها المناسب المبرّر، وهي قواعد تندرج ضمن قواعد التّعبير التي تسهم في صياغة وبناء مختلف المكوّنات، ولا شكّ أنّ ترتيب العناصر وموقعتها تعدّ من أهمّ المظاهر التركيبيّة.

ومعنى كونها تندرج ضمن قواعد التّعبير أنّ عناصر الحمل في البنيتين السّابقتين (الحمليّة والوظيفيّة) تكون غير مرتّبة؛ حيث "تقوم بين العناصر المتواردة في البنية التّحتيّة، سواء تعلّق الأمر بمستوى الحدّ أم بمستوى الجملة ككلّ، علاقات مختلفة (دلاليّة وتركيبيّة وتداوليّة)، إلا أنّه لا تقوم بينها أيّ علاقة رتبيّة (أو سلسليّة)، ويحتّم هذا الوضع صوغ قواعد موقعة (placement rules) تضطلع بترتيب العناصر داخل الحدّ، والعناصر داخل الجملة، ويتحتّم كذلك البحث عن مبادئ عامّة تكون بمثابة ضوابط كلّيّة لهذه القواعد"[416]، ومن ثمّة فنظريّة النّحو الوظيفيّ تسعى إلى وضع قواعد موقعة تحكم ترتيب العناصر في لغة معيّنة، كما تسعى إلى وضع مبادئ كليّة تخضع لها مختلف هذه القواعد في مختلف اللّغات.

لكن ما هو هذا الموقع الذي تقتضيه كلّ وظيفة من الوظائف السّابقة؟ وما هو موقع العناصر التي لا تحمل أيّ وظيفة منها؟ وهل استقام، فعلا، لنظريّة النّحو الوظيفيّ هذه الرؤية؟.

يجيبنا النّحو الوظيفيّ عن السّؤال الأوّل (تحديد مواقع العناصر بحسب الوظائف) بوضع بنية رتبيّة تعكس ترتيب المكوّنات في جمل اللّغات الطبيعيّة، هذه البنية هي كالآتي[417]: (م^2، م^1(ف) فا مف (ف)، م^3).

ويميّز داخل هذه البنية بين "مواقع داخلية (م،^{1}وف، وفا، ومف) وموقعان خارجيّان (م^{2}و م^3) يخصّص الموقع م^1 للأدوات الصّدور أو للمكوّنين المحور والبؤرة، في حين تخصّص المواقع الثّلاثة (ف) و (فا) و (مف) للفعل والفاعل والمفعول بالتّوالي، أمّا الموقعان (م^{2}و م^3) فإنهما يخصّصان للمكوّنين الخارجيّين عن الحمل؛ المكوّن المبتدأ والمكوّن الذّيل"[418]، ويرى **المتوكّل** أنّ هذه البنية بنية عامّة، فإذا أريد إسقاطها على لغة معيّنة فيجب أن تكيّف طبقا لمعطيات وخصائص تلك اللّغة، ولذلك يورد بنية أخرى يرى أنّها البنية الموقعيّة التي تترتّب بمقتضاها مكوّنات الجملة الفعليّة في اللّغة العربيّة، هذه البنية هي[419]: (م^4، م^2، م^1 م$^\circ$ ف (م^T) فا مف ص، م^3).

---

[415] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة**، ص103.

[416] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكوّنات ...)**، ص221.

[417] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص162.

[418] – المصدر نفسه، ص162.

[419] – المصدر نفسه، ص163.

حيث يمثل بـــ(م^{4}و م^{2}و م^3) للمكوّنات: المنادى والمبتدأ والذيل على التّوالي، ويمثل بـــ(م^1) للأدوات الصدور (مؤشّرات القوّة الإنجازيّة، والمعلّقات الدّامجة)، أمّا (م$^\circ$) فخصّص للمكوّن اسم الاستفهام أو للمكوّن المحور أو للمكوّن بؤرة المقابلة أمّا(م^T) أو(م^5) فخصّص للمكوّن المحور، أمّا (ف و فا ومف) فتعكس المكوّنات الفعل والفاعل والمفعول على التّوالي، أمّا (ص) فخصّص للمكوّنات التي لا وظيفة تركيبيّة ولا وظيفة تداوليّة لها (الوظائف الدلاليّة تخصيصا)[420].

كما وضعت بنية موقعيّة لعناصر الجمل الاسميّة والرّابطيّة، كما يلي:

1- البنية الموقعيّة لعناصر الجملة الاسميّة[421]: م^4،م^2،[م^{1}م$^\circ$فا {م ص/م س/م ح/م ظ} مف (ص)]، م^3. [ص: ص^1، ... ص^ن]

2- البنية الموقعيّة للجملة الرّابطية: م^4، م^2،[م^{1}م$^\circ$ ط فا {م ص/ م س/ م ح/ م ظ} مف (ص)]، م^3. [ص: ص^1، ... ص^ن].

وتمتاز هاتان البنيتان بتقدّم فاعلهما (فا) على المحمول الذي قد يكون مركّبا صفيّا (م ص)، أو مركّبا اسميّا (م س)، أو مركّبا حرفيّا (م ح)، أو مركّبا ظرفيّا (م ظ)، وتختلف بنية الجملة الاسميّة عن بنية الجملة الرّابطيّة بزيادة رابط (كان وأخواتها أو كاد وأخواتها)، وهذا ما أكسب هذا النّوع من الجمل بعض خصوصيّات الجملة الفعليّة وبعض خصوصيّات الجملة الاسميّة، مما جعل **المتوكّل** يصنّفها تصنيفا مستقلا عن النّوعين السّابقين.

كما يلاحظ أنّ هذه البنى الثّلاث تتضمّن مواقع ثابتة ومواقع متغيّرة "يمكن أن تملأ كما يمكن أن لا تملأ"[422]، فمن النّادر جدا أن نجد جملا فيها جميع مواقع هاته البنى.

لموقعة العناصر في مواقعها الخاصّة بها يجب استحضار قيد أحاديّة الموقعة الذي بموجبه يمنع أن يحتلّ الموقع الواحد أكثر من مكوّن[423]، ولذلك فجمل مثل: (البارحة خالدا قابلت/ متى هندا قابلت) جمل لاحنة لأنها تخرق هذا القيد؛ حيث ورد في الموقع م$^\circ$ مكونان (البارحة/ خالدا، متى/ هندا).

تموقع مختلف العناصر الآنفة الذّكر وفق القاعدة العامّة الآتية[424]: (لا ←— م) (حيث: لا: مكون من المكونات، م:موقع، ← : يتموقع في) وتتفرعّ هذه القاعدة إلى القواعد الجزئيّة الآتية:

- مؤشّر القوّة الإنجازيّة/ معلّق دامج ← م^1، - اسم استفهام/ مح/ بؤ مقل← م$^\circ$ - مح ←— م^T، - فعل←

---

420 - أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص163.

421 - ينظر: أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص21. و: **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص48.و: **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص45.

422 - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص239.

423 - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص100.

424 - ينظر: أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص163، و: **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات...)**، ص240، ص242. و: **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص119.

ف ، فاعل ← فا ، مفعول ← مف ، المكونات ص ← ص- المنادى ← م^4، - المبتدأ ← م^2 ، الذيل ← م^3، المحمول غير الفعلي ← م ص/ م س/ م ح/ م ظ.

وبهذا، يمكن القول إنّ نظريّة النّحو الوظيفي استطاعت أن تحرّد بنى موقعيّة لمختلف الجمل العربيّة، معتمدة في ذلك على مختلف الوظائف التي يمكن إسنادها إلى عناصر الجملة.

لكنّ الاعتماد على الوظائف في موقعة مختلف المكوّنات (الدّاخليّة) يمكن إلغاؤه إذا ما كان هناك عنصر معقّد مقوليّا، حيث يحتلّ المكون المعقّد مقوليّا "الموقع الأخير أيّا كانت وظيفته التركيبيّة ووظيفته التداوليّة"[425]، ويرى **ديك** "أنّ المكوّنات الأقلّ تعقيدا مقوليّا تنزع، بصفة عامّة، إلى أن تتقدّم على المكوّنات الأكثر تعقيدا، ويحدّد **ديك** التّعقيد المقولي بالشّكل الآتي: (121) أ- بالنّسبة لكلّ مقولة س، س< ح س. ب- بالنّسبة لكلّ مقولة س، س< س و س. ج- بالنّسبة لكلّ مقولتين س و ص، س < س (ص)"[426]، ومعنى هذه الأشكال أنّه كلّما كان العنصر أقلّ تعقيدا كلّما كانت رتبته التّقديم أيّا كانت وظيفته التركيبيّة أو التداوليّة.

وضع **ديك** سلميّة تبيّن مختلف العناصر حسب درجة تعقيدها المقولي ذهب فيها إلى أنّ "ضمير متصل< ضمير منفصل < م س < ف< م س< م ح< ج. التي تفيد أنّ الضّمير المتّصل يتقدّم الضّمير المنفصل وأنّ الضّمير المنفصل يتقدّم المركّب الاسمي البسيط الذي يتقدّم المركّب الحرفي، وأنّ المركّب الحرفيّ يتقدّم الجملة"[427] وعدم مراعاة التعقيد المقولي يجعل من الجملة أقل مقبوليّة؛ مثل: (؟؟؟ سر أنّ عمرا انتقل من مراكش إلى الربط هندا/ ؟؟؟ قابل الرجل الذي كلمناه أمس هندا)[428].

---

[425] – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص118.

[426] – أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص50.

[427] – أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص51.

[428] – ينظر: أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص166.

المحور الرابع عشر

قواعد إسناد النّبر والتّنغيم

حين نصل، في تمثيل عناصر الجملة، إلى قواعد إسناد النّبر والتّنغيم تكون الجملة قد شارفت على الاكتمال؛ ذلك أنّ تحقّقها في أصوات مسموعة هو المرحلة الأخيرة التي يمرّ بها إنجازها عند المتكلّم، وعلى ما يبدو فإنّ نظريّة النّحو الوظيفيّ تميّز بين الأصوات التي تُبرزها وظيفة معيّنة، وبين الأصوات التي تُظهر مختلف وحدات الملفوظ (لا تعكسها وظيفة معيّنة إلا الوظيفة العامّة وظيفة التّواصل اللّفظي)، ولذلك فحين يقال إنّ لهذا النّوع (الأصوات المكوّنة للملفوظ) وظيفة يؤدّيها (الوظيفة التّمييزيّة) فيجب أن يعلم أنّ هذه الوظيفة ليس وظيفة عاكسة تولّد بنية مخصوصة، بل هي وظيفة ناشئة عن النّظر في قيمة عناصر وحدات الملفوظ بعضها مع بعض (بعدّها بنية) بعد أن يكون المتكلّم قد أنتجها وتلفّظ بها.

ومن الأصوات التي تبرزها وظيفة معيّنة (وظائف تداوليّة أو قوّة إنجازيّة) النّبر والتّنغيم، وفق قواعد مخصوصة تسمّى قواعد إسناد النّبر والتّنغيم، ويرى **المتوكّل** أنّه "لم يحظ هذا القطاع من القواعد بما حظيت به القطاعات الأخرى من التّوضيح والصّورنة"[429] فهي ما "تزال بكرا في النّظريّة النّحويّة الوظيفيّة بصفة عامّة وعلى اللّغة العربيّة بصفة خاصّة"[430].

وإذا كان النّبر، في العربيّة، ملمحا يتلبّس بالكلمة داخل الجملة، والتّنغيم يتعلّق بالجملة ككلّ، فما هو مفهوم كلّ مصطلح وما هي القواعد المتحكّمة في إسنادهما؟.

1- **النّبر، مفهومه وإسناده:** فيما يتعلق بالنّبر، من المعروف أنّ اللّغة العربيّة من اللّغات ذات النّبر الثّابت، وهو نبر لا تعكسه وظيفة معيّنة ولا تحمل أنواعه أيّ تمييز دلاليّ، لكن، في مقابل هذا، هناك نوع آخر من النّبر لا تختصّ به لغة معيّنة، بل يرتبط ارتباطا وثيقا بالوظيفة التّواصليّة (مراد المتكلّم) "فقد يريد المتكلّم الاهتمام بمقطع معيّن، أو كلمة معيّنة، أو عبارة خاصّة فيجري فيها النّبر دلالة على الاهتمام، وقد يخفي مقاطع أو كلمات معيّنة لأنه لا يريد التّركيز عليها لتبقى بعيدة عن اهتمامه، كما أنّه لا يريد أن يثير الاهتمام لدى السّامع بها، وقد يريد المتكلّم صنع إيقاعات معيّنة، أو إثارة بعض أشكال الموسيقى الكلاميّة عن طريق ألوان النّبر لتحقيق مراده، وإيصاله إلى إدراك السّامع"[431]، ويورد كمال بشر "أنّ للغة العربيّة شبها قريبا باللّغات النّبريّة من حيث توظيف النّبر، وتوزيع درجاته توزيعا مناسبا لمقاصد الكلام على مستوى الجملة، فمن المعروف أنّ كلّ جملة أو عبارة تحتوي عادة على مجموعة من الكلمات ذات الأهميّة النّسبيّة، وتختلف الأهميّة النّسبيّة

---

429 – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفة (مدخل نظري)**، ص167.

430 – يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص157.

431 – عبد الغفار حامد هلال، **الصّوتيات العربيّة**، ص289.

باختلاف الجمل نفسها، وباختلاف المقامات المناسبة لها، فتنوّع هذه المقامات أو المواقف اللّغوية يؤثّر حتما في درجة الأهميّة بالكلمات، ومن مؤشّرات هذا الاهتمام توظيف النّبر توظيفا مناسبا من حيث قوّته وكيفيّات توزيعه في الجملة"[432]، هذا النّوع من النّبر ترى فيه نظريّة النّحو الوظيفيّ أنّه انعكاس لوظيفة تداوليّة معيّنة لكن ليس معنى هذا أنّ بين النّبر والوظيفة التداوليّة علاقة تلازم ضروريّة، بل ما يجب أن ينتبه إليه هو أنّ "من الموضوعات التي لا تثير كبير خلاف أنّ ما يحدّد النّبر في اللّغات الطبيعيّة هي الوظيفة التداوليّة التي يحملها المكوّن بوجه عامّ، يمكن القول بأنّ ما ينبر هو كلّ مكوّن حامل إمّا لمعلومة جديدة (إمّا بالنّسبة للمتكلّم أو بالنّسبة للمخاطب) أو لمعلومة مجادل في ورودها، لذلك يلاحظ أنّ المكوّنات التي ترد منبورة هي المكوّنات التي تحمل الوظائف التداوليّة (المحور الجديد) و(المحور الفرعيّ) و(المحور المستأنف) والبؤرة بجميع أنماطها (بؤرة الجديد، بؤرة المقابلة وفروعها)"[433].

لكن، ليس معنى هذا كذلك أنّ درجة النّبر واحدة في هذه الأنواع كلّها (أو مع جميع الوظائف التداوليّة) بل تجد أنّ "النبر يختلف باختلاف هذه الوظائف التداوليّة، فنبر المكون الحامل لبؤرة الجديد لا يبلغ شدة نبر المكون الحامل لبؤرة المقابلة، ولعل ذلك راجع إلى أنّ المتكلم في الحالة الثّانية لا يريد إضافة معلومة ما فحسب، بل يريد، في الوقت ذاته، تصحيح معلومة يعدّها غير واردة، في نفس السّياق، يلاحظ أنّ درجة النّبر تختلف حسب التّركيب الذي يرد فيه المكوّن المعني بالأمر، فإذا كانت الوظيفة التداوليّة مدلولا عليها بوسيلة أخرى غير النّبر (كأن يكون المكون حاملها محتلا لموقع خاصّ، أو ذا مؤشّر صرفيّ خاصّ أو واردا في بنية خاصّة كالفصل أو شبهه) كانت الحاجة إلى التّدليل عليها بواسطة صوتيّة أقلّ، وكانت، بالتّالي، درجة النّبر أضعف"[434]، وبناء عليه فطبيعة النّبر (قويّ، ضعيف، ...) تسند إلى المكوّن بحسب:

نوع الوظيفة التداوليّة التي يحملها ذلك المكون.

نوعية العناصر التي تذكر معه.

وتبعا لهذا وضعت قاعدة عامّة بمقتضاها يسند النّبر إلى مكوّن من مكوّنات الجملة، وقد صيغت بالشكل التالي : {مح ≠ ، بؤ}[Ω]= Ω/ [435] (حيث: مح ≠ : محور معطى، Ω: حد أو محمول، / : مؤشّر النبر).

لكنّ الملاحظ أنّه لا يوجد في هذه القاعدة ما يحدّد درجة النّبر، كما أنّ المكوّن الذي يسند إليه المحور المعطى يكون نبره ضعيفا جدّا، أو لا يكون حاملا لسمة النّبر مطلقا، ذلك أنّه عنصر معطى فلا يشكل مركز اهتمام عند المتكلّم أو المتلقّي.

---

[432] – كمال بشر، **علم الأصوات**، (مصر: دار غريب، ط1، 2000)، ص519.

[433] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص43.

[434] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص43-44.

[435] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص44.

2- **التنغيم**: يعدّ "التّنغيم Intonation هو قمّة الظّواهر الصّوتيّة التي تكسو المنطوق كلّه، وقد صنّفها بعضهم فونيمات صوتية ثانوية secondary phonemes، أو فونيمات فوق التركيبيّة أو فوق القطعيّة suprasegmental phonemes، وحسبها آخرون ظواهر تطريزيّة prosodic features، ومهما اختلفت وجهات النّظر في هذه التّسمية، فما يزال التّنغيم هو الخاصّة الصّوتيّة الجامعة التي تلفّ المنطوق بأجمعه وتتخلّل عناصره المكوّنة له، وتكسبه تلوينا موسيقيّا معيّنا حسب مبناه ومعناه، وحسب مقاصده التّعبيريّة وفقا لسياق الحال أو المقام"[436]، وهذا يدلّ على أنّ التّنغيم خاصيّة صوتيّة بنيوية تعكسها وظيفة معيّنة، وهو التّصور الذي تتبنّاه نظريّة النّحو الوظيفي؛ يقول **المتوكّل**: "يسند التّنغيم إلى الجملة لا بالنّظر إلى نمطها الجملي (استفهاميّة، خبريّة، أمريّة، ...) بل بالنّظر إلى قوّتها الإنجازيّة الحرفيّة، أو قوّتها الإنجازيّة المستلزمة، مثال ذلك أنّ تنغيم الجملة (27) تنغيم متصاعد باعتبارها استفهاما حقيقيّا، وأنّ تنغيم الجملة (28) التي هي إنكار تنغيم متنازل، وإن كانتا كلتاهما جملتين استفهاميّتين. 27- هل سافر خالد إلى مراكش؟ 28 - هل ستقلع عمّا تفعل؟"[437]، وبناء عليه فالذي يتحكّم في إسناد التّنغيم هو القوّة الإنجازيّة التي تحملها الجملة (أو مقصد المتكلّم).

لكنّ **المتوكّل** على الرّغم من إقراره بأنّ إسناد التّنغيم مرتبط بالقوّة الإنجازيّة التي تحملها الجملة يُبقي السّؤال مفتوحا ويرى أنّ قضية التّنغيم تحتاج إلى دراسة معمّقة يقول: "ويظلّ السّؤال مفتوحا عمّا إذا كان التّنغيم مرتبطا بالنّمط الجمليّ (صيغة الجملة الصّورية، استفهام، خبر، أمر، ...) أم بفحوى الجملة الإنجازي، وفي الحالة الثّانية يجدر التّساؤل عن المحدّد للتّنغيم أهي القوّة الإنجازيّة الحرفيّة أم القوّة الإنجازيّة المستلزمة، أم هما معا"[438].

وتبعا لهذا السؤال يضع مجموعة فرضيّات، تحتاج إلى تمحيص، يرى أنّها تشكّل المنطلق لتقنين إسناد التنغيم، ملخص هذه الفرضيات[439]:

من المرجّح أنّ للقوّة الإنجازيّة الغلبة على صيغة الجملة في تحديد التّنغيم.

حين تكون للجملة قوّة إنجازيّة واحدة فلا إشكال في تحديد التّنغيم لأنّه سيحدّد وفقا لهذه القوّة.

إذا تواردت على الجملة الواحدة قوّتان إنجازيّتان، حرفيّة ومستلزمة، فإنّ إسناد التّنغيم يتمّ حسب القوّة الغالبة.

لكن، هل يقع في الذّهن أن تكون هناك قوّة إنجازيّة مستلزمة ثم تكون مغلوبة؟!

---

436 - كمال بشر، **علم الأصوات**، ص531.

437 - أحمد المتوكّل، **التّركيبات الوظيفيّة (قضايا ومقاربات)**، ص34.

438 - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص44.

439 - ينظر: المصدر نفسه، ص ص44 - 45 .

قاعدة إسناد التنغيم: من خلال حديث **المتوكّل** عن التّنغيم يفهم أنّه يرى أنّ لكلّ جملة تنغيما خاصّا بها تبعا للحمولة الإنجازيّة التي يحملها، مميّزا، تبعا لهذا، بين التّنغيم الصّاعد والتّنغيم النّازل، لكنّه لا يحدّد ضوابط إسناده.

وإذا ما أريد ضبطه مع الأساليب العربيّة، فإنه يمكن الاستفادة مما قدّمه الدّرس البنيوي (مدرسة براغ تخصيصا)، يذكر كمال بشر أنّ النّغمات "اثنين ... بالنّظر إلى النّهاية لا إلى الوحدات الدّاخليّة المتناثرة في المنطوق المعين"[440]، ثم يحدّد نوعيها وأماكن تواجدها وظهورها، الأولى تسمّى بالنّغمة الهابطة (falling toone) وتظهر عادة مع الجمل الاستفهاميّة، والتّعجبيّة والشّرطيّة[441]، يقترح **المتوكّل** قاعدة إسناد التّنغيم حسب نوعيه كما يلي: لا4 [وي] = وي / وي[442]، (حيث (لا4) هو مخصّص الجملة الذي يشير إلى القوّة الإنجازيّة التي تحملها. [وي]: الحمل).

وبعد أن يكتمل إسناد هذا العنصر يتمّ النّطق بالجملة وإخراجها مكتملة حاملة لمقصد المتكلّم الذي يريد تبليغه. لكن، ليس معنى هذا أنّه لن يحدث اضطراب أو تشويش على مقصده أو ما يريد أن يبلغه.

---

[440] – كمال بشر، **علم الأصوات**، ص534.

[441] – المرجع نفسه، ص536.

[442] – **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التّحتية ...)**، ص45.